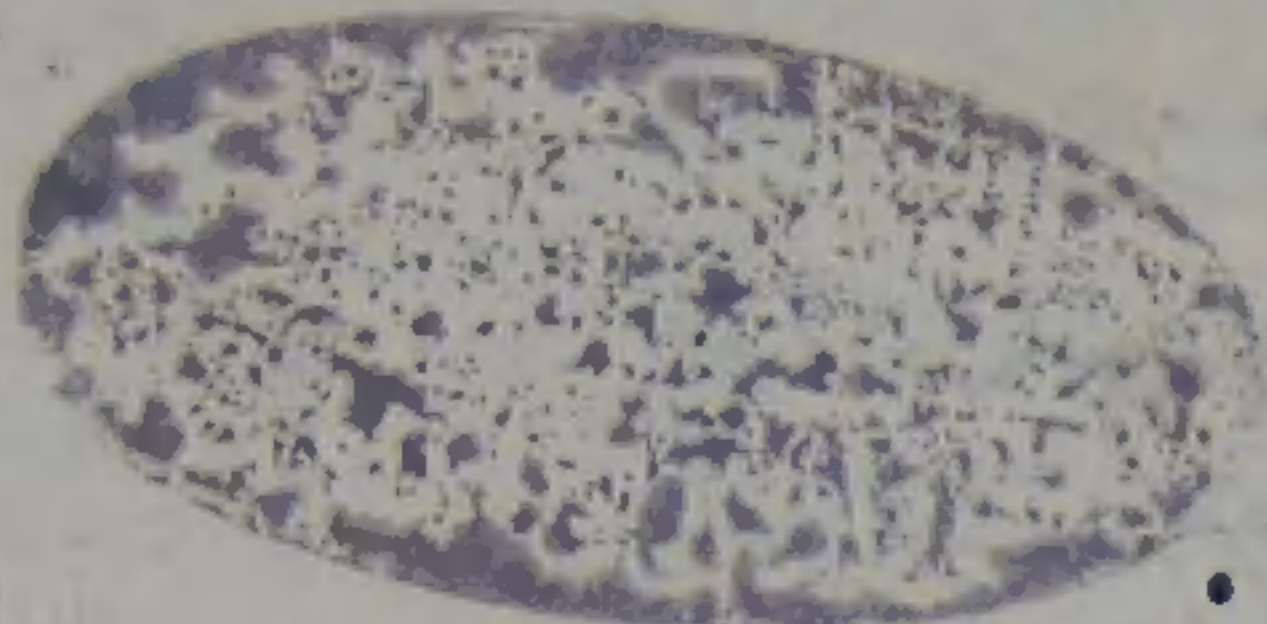






مختصر المنرى للشيخ الامام عجمي الدر
الى عمه و عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي
المختوف ٦٤٦



٢٨٢٩



2439

S. Osmanlı U. Kutuphanesi	
İzmir	
Kitap No.	
742	



بسم الله الرحمن الرحيم ونكتبه
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
أما بعد فإني أرى قصور العلم عن الآثار وسلك الأبحار من انحصار
صفت مختصة في أصول الفقه ثم اقتصرته على وجه يري وسيل ينح
لا يقدر التنبؤ عن تعلقه صائر ولا يزال الالاب غم نخمة راد وانه رسل ان
ينفع به ووجهي ونعم الوكيل ونخبر في البادر والادلة التسمية والتبرج والكتاب
فالبادر صوره وفائدة واستمداده آما صوره لقبا في علم بقواعد التي يتوصل
بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية وآما صوره مضافا
فلاصول الأدلة وانه في الفقه العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية
بالاستدلال أو رواه كانه المراد البعض لم يطرد لدخول المقدمات كالجزم
ينعكس ثبوت لا ادبر واجب البعض فيطرد لان المراد بالادلة الامارات
وبالجميع فيعكس لانه المراد تميؤه للعلم بالجميع وآما فائدة فاعلم بالحكام ته تكلي
وآما استمداده فمن الكلام والعربية والاحكام آما الكلام فلهذا في الادلة الكلية
على معرفة البادر وصدق المنع وتوقف على دلائل المنجزة وآما العربية فلهذا في
من الكتاب والسنن العربية وآما الاحكام فالمراد بقوله لما يمكن اثباتها أو
وانا جاء المراد بالبدليل لغة المرشد والمرشد ان مب والذائر وما بالشار
وتعني الاصطلاح ما يمكن التوصل به إلى النظر في طلب خبر وقيل العلم
فتخرج الامارة وقيل قولنا فاعلم كونه عن قول ارجو قيل يستلزم المنهج

الامارة ولا بد من مستلزم للطلب حاصل للمحكوم عليه ثم وجبت المقدمات
والنظر انعكازا ليرطلب به علم وطلق العلم قبل لا يجد فقال الامام لم يرد
لانه ضروري ومنه وجهين احدهما ان غير العلم لا يعلم ان العلم فلو علم العلم
كان دورا واجب بان توقف تصور العلم على توقف حصول العلم غير ذلك
تصوره فلا دورا ثانيا ان كل احد علم وجوده ضرورة واجب ثانيا لا بد من
من حصوله او تصوره او تقدم تصوره ثم نقول لو كان العلم ضروريا كالحكمة
اذ هو معناه ويزم ان يكون كل معنى علما واضح الحد وضمنه توجب تميزا
لا يتحمل التقيض فيه بل اذراك الحواس كالاشعير والاذن في الامور المعنوية
واعترض العلوم العارضية فانها تستلزم جواز التقيض عقلا وجيب ان
يجعل اذا علم بالعادة انه حرج استحالة ان يكون حينئذ ضرورة كالمواد
ومعنى التجوز العينة لوقد لم يزد من محال لنفسه لانه محتمل واعلم ان
عنه انه كالحكمة اما ان يتحمل متعلقة التقيض بوجه اوله في العلم الاول
اما ان يتحمل التقيض عنه اذا ذكر لوقد رة اوله في الاعتقاد فانه لما
فصحح والافساد الاول اما ان يتحمل التقيض وهو راجح اوله اذ راجح الظن
والرجوح الوجه والمساو وانك وقد علم بذلك صوره وما العلم ضرورة
علم بغور يستتق تصور المعرفة وعلم بنسبة الشيء تصديق وعلا وكلاهما ضروري
ومطلوب تصور الضرورية لا يتقنه تصور يتوقف عليه لا تتعارف التركيب في
متعلقه كالوجود والشيء المطلوب بخلافه ليرطلب مفردة بالحد والتصديق
الضروري لا يتقنه تصديق يتوقف عليه المطلوب بخلافه ليرطلب بالحد والشرط

ق



على التصور ان كان حاصله فلا طلب الا فلا شعور به فلا طلب واجب بالشيء
وبغيره فالطلب يخص بعضا بالتعيين واوردت على التصديق واجبة
بتصور النسبة بينه واثبات ثم يطلب تعيين احداهما ولا يلزم من تصور النسبة
حصولها والالزام التقيض مادة المكتبة من مادة وصورة هيئة اخرى
واحد حقيقي ورسمي ونظري فالحقيقة ما اينا عزذاتنا بالكتابة المكتبة والكتابة
ما اينا عزذاتنا بل لازم لشيء اخر ما يعقد فبالزبد والنظري ما اينا بالمعنى
الظهور ادفع مثل العاين نحو شرط الجميع الاطوار والانسكاس ليراد او جده
واذا اتى اتى ذاتا لا يتصور فهم ذات قبل فهم كالتلوية للسوار
والجسية لسانه ومنه لم يكن شيئا ذاتيا وقد عرف بالغير معلل
وبالتسبب العقلي وتام الحاجة هو التوافق جواب ما هو جود ما اشترك
الجنس المميز الفصل والجميع منها النوع والجنس اشتمل على مختلف الحقيقة
وكل من مختلف النوع ويطلق النوع على ذراعا متفقة احتية فالجنس اوسط
نوع بالاول لاثباته والبسائط بالعكس والعرضية بخلافه ولا يلزم وعارض
فاللزام لا يتصور فمعرفة ولا يلزم الحاجة بعد فهمها كالتلوية لثلاثة
والزوجة للاربعه ولا يلزم في الوجود فمعرفة كالحديث للجنس والظلال والارض
كخلافه فليلازل كسواد الغراب الزنجي وقديزول كصفرة الذهب **صورة**
الحدة الجنس الاقرب ثم الفصل فكل ذلك نقص وفقد المادة خطأ
ونقص بالخطا كعمل الوجود والواحد جنسا وكعمل العرضي الخاص بنوع مفصلا
فلا يعكس ذلك بعض النقص فلا يقدركم وتعرفه بنسبة مثل كوكب عرض نقلة

والان حيوانه بشر وكعمل النوع والنجو جنسا مثل انش ظلم اناس
والعشرة خمسة خمس وكعمل الرتبة بالانتماء الى الجنس فله ولا جنس وبما
لا ينفك عقلة عليه مثل الزوج عدو له يرد على الفرد الواحد وبالعكس
ميتا وبما مثل انما جسم كالفن فانه النفس اخصه مثل الشمس كوكب بار
فانه انما يتوقف على الشمس النقص كسعال الانا والغيرة المشتركة
والجارية ولا يقبل التحدير فانه لانه وسط يستند على نفسه بحيلة
حكماء الحكماء عليه فلو قدر فالحكمة مستند على الحكماء عليه ولانه الدليل
يستند على نفسه يستند على فلو دل عليه لزم الدور فانه قيل فمعرفة التصديق
فان دليل التصديق على حصول شئ النسبة او فيها لا يعقل فمعرفة لم
يمنع الحدة ولكن يعارض ويطلق فالحدة اذ اقبل الان حيوانه ناطق قصد
مدلوله لغة او شرعا فليد انقل كخلاف تعريف الحاجة ويستعمل كل تصديق
قضية ويستعمل في البرهان مقدمات والحكماء عليها اما جريعتين اولادنا في
اما بين جريئة او كلفة اولادنا صارت اربعة شخصية وجريئة محصورة وكلفة
ومنه كل منها موجبة وسالبة والمتحقق في الملهة الجريئة فاجلت ومقدمات
ابرهان قطعية لان لازم الحق وتنهي الى ضرورة والالزام التسلسل
واما الامارات فطرية او اعتقادية اهلهم يمنع مانع اذ ليس بين الظن
والاعتقاد وبين امر ربط عقلة لرواها مع قيام وجهها ووجه الدلالة
في المقدمات ان الصغير خصوص الكبر رتوم محجب الاندراج فليست منوع
الصغير يحمل الكبر وقد خفف اصدى المقدمات للحكم بها والضرورة



منها المشاهدات الباطنة وهو لا يغفل العقل كالمجموع والالام ومنها الاول
 وهو ما يحصل من العقل كالحكم بوجوده ان انقيضين بعضهما
 ومنها المحسوسات وهو ما يحصل بالحواس ومنها التجليات وهو ما يحصل بالعبادة كالمسالك
 المسهل والاسكار ومنها المتغيرات وهو ما يحصل بالاجابات وتواتر البغداد
 وكله وصورة البرهان اقراني واستثنائي فالأقراني مالا يكره التلازم ولا
 نقيضه في العقل والاستثنائي نقيضه فالأول بغير شرط والثاني بتقسيم
 البتة ارفيه موضوعا ونحوه محولا وهو المحذور فالوسط الى التكرار وهو
 الا صغر ومحموله الاكبر وذات الا صغر والصغير وذات الاكبر والكبير
 ولما كان التبريل قد يقوم على البطلان انقيض والمطلوب نقيضه وقد يقوم
 على التمسك والمطلوب على كماله اي تعريفها وانقيضها كل قضيتين اذا
 صدقت احداهما كان الاخرى وبالعكس فان كانت شخية فشرطها ان لا يكون
 بينهما المانع الا في النفي والاثبات فيجد الجوان بالذات والاضافة
 والجزء والكل والقوة والزماء والكان والشرط والالزام اختلف
 الموضوع لانه ان اتحد جازان كذا في الكلية مثل كل ان كان لا
 الحكم بوجه خاص بنوع ويصدق في الجزئية لانه غير متعين فنقيض الكلية
 المثبتة كلية سلبية وعكس كل قضية تحويل مغاير على وجهه وعكس
 الكلية الموجبة جزئية موجبة وعكس الكلية السالبة كلية موجبة الجزئية
 مثلها ولا عكس للجزئية السالبة واذا عكست الكلية الموجبة بنقيض
 مزدوجا صدقت وممنه ان عكست السالبة سلبية وكلية متعين باعتبار الوسط

اربعه اشكال فالاول محمول الموضوع النتيجة موضوع محمولها والثاني محمول
 والثالث موضوع لها والاربع عكس الاول فاذا اركبت كل شكل باعتبار
 الكلية والجزئية والموجبة والسالبة كانت ثمانية عشر ضربا
الشكل الاول اي بينها وانه لم يتوقف غير على رجوعه اليه ونسج المطالب
 الاربعة وشرط السالبة بحال تصويره وحكمه لتوقف الوسط وكلية الكبر
 ليندرج فينتج بقى اربعة موجبة كلية او جزئية وكلية موجبة سلبية **الاول**
 كل وضوء عبادة وكل عبادة بنيت **الثاني** كل وضوء عبادة وكل عبادة ملحق
 به **والثالث** بعض الوضوء عبادة وكل عبادة بنيت **الرابع** بعض الوضوء
 عبادة وكل عبادة لا تقع به **والثاني** **الشكل الثاني** شرطه اختلفا في مقتضى
 في ان يحال والسلب وكلية كبره بقى اربعة ولا ينسج الا سلبية **الاول** فلو صوب
 عكس احداهما وجعلها اكبر فخرجنا باطل وسالبة لا تتدقيا واما كلية
 اكبر فقلنا ان كانت التي تنكس فواضح وان عكست الصغير قلنا ان
 تكون سلبية يتدقيا وجب عكس النتيجة ولا ينكس لاننا كونه جزئية سلبية
فالاول كلية اكبر سلبية الغائب محمول الصفة وما يقع به ليس محمول
 وتبين بعكس اكبر **الثاني** كلية اكبر موجبة الغائب ليس معلوم الصفة
 وما يقع به ليس معلوم ولا زمة كالاول وتبين بعكس الصغير وجعلها اكبر وعكس
 النتيجة **الثالث** جزئية موجبة وكلية سلبية بعض الغائب محمول ما يقع به ليس
 محمول فلان بعض الغائب لا يقع به وتبين بعكس اكبر **الرابع** جزئية
 سلبية وكلية موجبة بعض الغائب ليس معلوم ما يقع به ليس معلوم وتبين بعكس

ف

هـ

بقبض موزونها وتبين ايضا فيه وفي جميع موزونها بالخلف فتأخذ بقبض النتيجة
 و هو كل الغاييب يتبع بعبه وتجعل الصغير فينتج بقبض الصغير القصادة و هو كل الغاييب
 بقبض المطلوب المطلوب بصدق **المثل الثالث** شرط اي الصغير او في حكمه
 وكلية احد بها تنسبته والنتيجة الايجابية اما الاول فلانه لا بد من عكس احد بها
 وجعلها الصغير فان قدرت الصغير سالبه وعكسها لم يتلاقيا وان كان
 العكس في الكبير وحي سالبه لم يتلاقيا مطلقا وان كانت موجبة فلانها من عكس
 النتيجة ولا تنعكس اما كلية احد بها فتكون من الكبير او اخا بنفسها او بعضها
 واما نتائجها جزيئية فلان الصغير عكس موجبة ابد اذ في حكمها الاول كلية حكمية
 موجبة كل برعقاب وكل بر بر بر فينتج وتبين كالاول ان كانت كلية
 موجبة وجزيئية موجبة كل برعقاب وبعض البر بر بر فينتج وتبين بعكس الكبير
 وجعلها الصغير بعكس النتيجة الرابع كلية موجبة وكلية سالبه كل برعقاب وكل
 لا يباع بجنبه متضاد فينتج بعض المقاب لا يباع وتبين بعكس الصغير الخامس
 جزيئية موجبة وكلية سالبه بعض البرعقاب وكل بر لا يباع بجنبه متضاد فينتج
 وتبين من النتائج سس كلية موجبة وجزيئية سالبه كل برعقاب وبعض البر
 لا يباع فينتج من ذلك وتبين بعكس الكبير على حكم الموجبة وجعلها الصغير بعكس
 النتيجة وتبين مع جميع الخلف ايضا فتأخذ النتيجة كالتقدم الا انك تجعل
 الكبير **المثل الرابع** ليس تقديما وما في الاول لان هذا نتيجة عكس
 والجوئية اتساقه ساقطة لانها لا تنعكس ان بقيا وقبها فان كانت الثانية
 لم تتلاقيا وان كانت الاولى فينتج جزيئية سالبه وعكسها لم يعطى الكبير

فينتج من ذلك وتبين بعكس الكبير على حكم الموجبة وجعلها الصغير بعكس النتيجة وتبين مع جميع الخلف ايضا فتأخذ النتيجة كالتقدم الا انك تجعل الكبير المثل الرابع ليس تقديما وما في الاول لان هذا نتيجة عكس والجوئية اتساقه ساقطة لانها لا تنعكس ان بقيا وقبها فان كانت الثانية لم تتلاقيا وان كانت الاولى فينتج جزيئية سالبه وعكسها لم يعطى الكبير

واذا كانت

واذا كانت الصغير موجبة كلية فالكبر على الثالث وان كانت سالبه كلية
 موجبة كلية لان كانت جزيئية وبقيت وجب جعلها الصغير عكس النتيجة
 وان عكست وبقيت لم يعطى الكبير وان كانت سالبه كلية لم تتلاقيا بوجه
 كانت موجبة جزيئية فالكبر سالبه كلية لانها ان كانت موجبة كلية فقلت
 الاول للصغير وان عكست الثانية صارت الكبير جزيئية وان كانت جزيئية
 موجبة فابعد فينتج من خمسة الاول كل عبادة وتغفر له الله وكل وضوء عبادة
 فينتج بعض الغفر وضوء وتبين بالتعقب فيها عكس النتيجة الثانية مثله
 والثانية جزيئية الثالث كل عبادة لا يستغفر وكل وضوء عبادة فينتج
 كل المستغفر ليس بوضوء وتبين بالتعقب عكس النتيجة الرابع كل مستغفر
 وهو مثله والاشتمال ضربا ضرب بشرط ويستعمل الفصل والشرط مقدما وكما
 ما بينا والقاعدة الثانية استثنائية بشرط ناه ان لا يكون الاستثناء
 معين المقدم ولا زنه عين الثانية او بقبض الثانية فلانها بقبض المقدم هذا
 حكم كل لازم مع موزونه والآن لم يكن لازما مثل ان كان هذا انسانا فهو حيوان
 واكثر الاول ان الثانية يكون دية بلقياس الخلف و هو اثبات المطلوب
 بابطال بقبضه وضرب بغير الشرط ويستعمل الفصل بيزنه بعد هذه القواعد
 مع الثانية فانها تافيا اثباتا وبقا لازم من اثبات كل بقبضه من بقبضه
 عينه فينتج اربعة مثالا العدد اما زوج او فرد وكله الى اخواتها وان تافيا اثباتا
 لانها لازم الاول ان شارة الجسم اما جاد او حيوان وان تافيا لا اثباتا لازم
 الاخوات مثالا الخشنة اما لا رجل او لا امرأة ويرد الاستثنائية الى الاخر

كل وضوء ليس ما فينتج بعض الخلف المستغفر
 وتبين بعكسها الخامس بعض المباح ليس ما في
 وهو ضار مستغفر عن التوبة

بان يجعل المذموم وسطا والاقتران في المنفصل بكونه في حد الخط في
 البرهان لما دونه وصورة فالاول يكون في اللفظ لا في اللفظ لا في اللفظ
 مثل الحق زوج وفرد وكونه صلو حاض وعكس طيب ما لم يستحال البنية
 كالترادف كالتيف والقارم ويكون في المعنى لا بالنسبة بالنسبة كالحكم
 على الجنس حكم النوع وجميع ما ذكر في التقيض ويجعل غير قطع كقطع ويجعل
 العوض كالتداني ويجعل النتيجة مقدمة تبغير رتبة المصادرة ومنه التضام
 وكل قياس ودرج واثاني ان يخرج عن الاشكال **باب في اللغة** لفظ اللفظ
 اصداث الموصوفات اللغوية فتشكك على حد ما واقساما واثاني ومنها
 وطريق معرفتها الحد كل لفظ وضع لمعنى اقساما موز وركب الموز هو اللفظ
 بكلمة واحدة وقيل ما وضع لفظ ولا يجوز له قول فيه والركب خلافه فيها نحو
 جعل بكت ركب على الاول لا الثاني وبغيره بالعكس وبزعمهم ان كواكب
 ومخرج قال لا يخفى ركب ويقسم الموز الى اسم وفعل وحرف ودلالة اللفظية
 في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جوفه دلالة تضمن غير اللفظية التزام وقيل اذا
 كان زحيفا والركب جلد وغير جلد فالجمل ما وضع لانفاة نسبة ولا ياتي
 الا في اسمين او في فعل واسم ولا يراد جواز ما طعن وكاتب في زيد كاتب لانها
 لم توضع لانفاة نسبة غير الجمل بخلافه ويسمى فردا ايضا والموز باعتبار وحدته
 ووحدة مدلوله وتعد حاربا اربعة اقسام فالاول ان اشترك في ههنا شيرون
 فهو الحق فان كان اتحادا كما هو وجود الحق والحق في شكله ان اتحادا
 وان لم يشترك فجزء من النوع ايضا جزئيا والحق ذاتية وعوضه كالتقدم

من الاربع متعاقبة متبانية الثالث ان كان حقيقة للمعنى وشك في الحقيقة
 وبما ان الرابع مترادفة وكلها مشتق وغير مشتق صفة وغير صفة **مسألة**
 الاشتراك واقع على الاصح لنا ان القول للفظ لا يحض معانيه ابدال غير صحيح
 واستدل لولم يكن كذا انما المستند ما خلت لانها غير متبانية واجب
 يمنع ذلك في المختلفة والمتضادة ولا يفيد في غير ما لو سلم فالمتفعل متناه
 وان سلم فلا نسلم ان المركب من السابغ متناه واستدباها العدد وان
 سلم مغت ان يتيه فيكون كاتواع الدوايح واستدل لولم يكن لكاه الوجود
 في القديم والحادث متواطئا لانه حقيقة فيها ولان الثانية فلان الموجود
 ان كان اذات فلا اشتراك وان كان صفة ففي واجبة في العدد سلم فلا
 اشتراك واجب بان الوجوب والاكراه لا يمنع التواحي كالعالم والمكلم
 قالوا الود صنعت لاقتل المقصود بالوضع قلنا يعرف بالقول وان
 سلم فالتعريف الالهي مقصود كالا جاس **مسألة** ووقع في التواحي
 على الاصح كقولنا لله قرو وعس لا قبل وادبر قالوا ان وقع مبتدئا
 طال بغير فائدة وغير مبتين غير مفيد واجب فائدة متبانية الا جاس
 وفي الاحكام ان استعدا وللاشكال اذ بين **مسألة** الترادف واقع على
 الاصح كما هو وسبع وتعود وجلس قالوا لود وقع بعرضه انفاة متب
 فائدة التوسعة ويسمى المنظم والشر للورد الزنة ويسمى التجسس المطابقة
 قالوا التعريف المعرف قلنا ثلاثة ثمانية **مسألة** الحد والحدود والحدود
 ونظائرها غير مترادفين على الاصح لانه كذا يدل على الحدود ونظائرها لا يعود

مسألة يقع كل التزام اذ ليس مكانه الا في ذاته بمضاه ولا يجوز ان يتركب قالوا
 لوضع لفتح خذرا كبر واجب بالترادف بالفرق بالفتن **مسألة**
 احتمل اللفظ المستعمل في وضع اول وجه لغوية وعرفية وشعرية كاللا
 والذات والصداء والمجاز المستعمل في غير وضع اول وجه ويقع ولا يترجم
 العداوة وقد يكون بالشكل كالانسان للصورة او في صفة ظاهره كاللا
 على الشجاع لا على الخوف كما لو كان عليه كالعبد او ابل كالحمار والحيوة
 مثل جبر الزب ولا يترجم الشغل في الاما على ارض لنا لو كان نقيلا
 توقف اهل العربية عليه ولا يترجمه واستدل لو كان نقيلا لا اقتصر على
 النظر في العداوة واجب بان النظر للوضع وان سئل مطلقا على الحكمة
 قالوا لو لم يكن الجواز محله لطول غير انسانه وشبكة العنكبوت والادب بالعكس
 واجب بالمانع قالوا لو جاز كان قياسا او اخرها واجب مستورا ان العداوة
 معصية كرفع الفعل وقالوا يعرف المجاز بوجه بصحة ان يفتح كقولك للبلد
 ليس كما عكس الحقيقة لا تنفع ليس بانسانه ووجوده وبيان بباد غيره
 لولا القرينة عكس الحقيقة واورا لشرك فاجب بانه يتبادر غير متين
 لزم ان يكون المعنى مجازا او بعدا لمطراة ولا عكس واورا شجى والغافل
 لغيرته والقارورة للمزاجية فاجب بالمانع قد وركبه على خذرا جمع
 احتمل كما مرجع الفعل واتساع اداوه ولا عكس بالترادف تقيده مثل
 جناح اذل ومارا كجرب ويتوقف على المتبادر مثل مكره او مكراته
 واللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجاز في استعمال المجاز حقيقة

خلاف بخلاف العكس المذموم لو لم يستند لغيره لوضع غير الفائدة انما في
 لو استند مكانه لخواصا كحب على ساق وثابت له القيل حقيقة وشرك
 الا لزام للذم الوضع وهو ان المجاز في المفرد ولا مجاز في التركيب قول
 عبد الله بن خويمة انما في بطلان المجاز في الاستناد بعيدا كما
 جهة ولو قيل لو استند مكانه لفظا من حقيقة ومحو كانه عيسى كانه قويا
مسألة اذا دال اللفظ من المجاز والاشراك فالمجاز اقرب لانه انما اشراك
 يتحل بالتمام ويؤيد الى مستبعد من ضد او نقيض ويحتاج الى قرنتين لان
 المجاز اغلب كونه المبلغ وادوارا وفق مسدود وتوصل الى التبع والمعاينة
 والمطابقة والمجانسة والرد وعروض ترجيح الاشراك بطراة فلا
 يضطرب وبان استحقاق فتنس ويصح المجاز فيها فتنس الفائدة وبها
 غير العداوة وعكس الحقيقة وعكس الحقيقة ظاهر وعكس الحقيقة عدم القرينة وما
 ذكره من انه ابلغ فتنس فيها والمجاز لا يبل الا اغلب فاذا ذكر **مسألة**
 الشرعية واقعة خلاف القاضى وابنت المعركة الدينية ايضا لا القطع
 بالاستقرار ان الصدقة للزكاة والصدقة والصدقة والصدقة
 في اللغة الدعاء والتمنا والامساك مطلقا والعقد مطلقا قولهم ما فيه
 والزيادة والشرط وادبانه في الصدقة وهو غير واسع ولا متبع قولهم مجاز
 ان اريد استعمال الشارع لها فهو المذموم وانما اريد عمل اللغة في ذلك الظاهر
 لانهم لم يعرفوها ولا تسمى بغير قرينة القاضى لو كانت كذلك لفظها
 الكلف ولو فهمت نقل لانا مكنون شديدا ولا حاد لا يفيد ولا توارى كجواب

انما انما نمت بالتفهم بالقرآن كالطفل قالوا لو كانت كلمات غير عربية
 لانهم لم يفهموها واما الصغرى فلانهم ان لا يكونوا القراء عربيا وجب انما
 عربية بوضع الشارع لها مجازا وانزلنا ضحية السورة ويصح الطلاق اسم
 القراء عليها كالاربعين بخلاف نحو المائة واربعين ولو سلم فيصح
 اطلاق العربية على ما غلب عليه كشرعية فارسية او عربية المعزلة الايمان
 التصديق وفي اشع العبارات لانها اتيها المعجزة والدين الاسلام والاسلام
 الايمان بسبل ومن يتبع غير الاسلام دين فثبت ان الايمان بالعبادات
 وقال ما خرجنا من كان فيها من المؤمنين الى اخواننا عرض بقوله قل ان تؤمنوا
 ولكن قولوا اسلموا وقالوا اللهم كن لكاهن طالع الطريق مؤمنا وليس مؤمنا
 لانه مخزى بديل من تدخل ان رقد اخيه واليوم لا يخرج بديل يوم لا يخرج راسه
 اليه والذين انما هو واجب بانه للصحة او مستأنف **مسألة**
 المجاز واقع فلانما للاستاء بديل الاستحجاء والمار للبلدية وثابت له
 القيل المثلث نقل بالتعالم وهو استبعاد **مسألة** هو في القراء فلانما
 للظاهرة بديل ليس كذلك في مسئلة القرية يريد ان يفيض فاعندوا
 من مثلها هو ثبوتها المجاز كذب لانه يتفق فيصدق قلنا انما كذب
 اذا كانا للحقيقة قالوا يلزم ان يكونوا ابا ريتجوزا قلنا ثبوت توقف على
 الاذن **مسألة** في القراء المعوبة هو عن ابا عبد الله عن عكرمة ونفا
 الاكثر ونفا الشكاية منه في استبرق وسجل فارسية وقسطاس
 ردية قولهم ما اتفق فيه اللغات كالقاصبون والنور عبيد واجماع العربية

على ان نحو ابراهيم منع من التصرف للجمعة والتعريف بوضوح المخالف بما ذكره
 الشرعية بقوله ايجي وعز في فني ان يكون متوقفا واجيب بان المعنى التيقن
 الكلام العجبي ومخاطبة عربية لا يفهمهم فهمهمونا ولو سلم في التوقيف
 ايجي لا يفهم **مسألة** المشتق ما وافق هذا كونه الاصول معناه وقد
 يراو بغيره وقد يطرود كما سمى الفاعل وغيره وقد يختص كالقارورة والدرية
مسألة اشتراط بقاء المعنى في كونه المشتق حقيقة ثانيا اذ كان مكنيا شرط
 المشروط لو كان حقيقة وقد انقضى لم يقع فيه اجيب بان المعنى انقضى لا يلزم
 في الاعمال قالوا لوضع بعده يقع قبل اجيب اذ كان انقضاء بمرتب له ضرب
 لم يلزم انما في جمع اصل العربية على صحة ضارب اس وانه اسم فاعل حيث
 مجاز كان في المستقبل بالتالي قالوا لوضع عالم وموسى للتأنيب اجيب مجاز
 لا متناع كاذن كونه قد قالوا بعد رضى مثل تكلم ومجرب اجيب بان اللغة لم
 تبين غير المتكلم من مثل بديل صحة الحال وايضا فانه يجب ان لا يكون كذلك
مسألة لا يشتق اسم الفاعل شيئا والفعل قائم بغيره فلان المعزلة الب
 الاستقراء قالوا ثبت قاتل وضارب والفعل للفعل فلان الفعل التاثير
 وهو الفاعل قالوا لاطلق الخايع على الله سبحانه بعبار الخلق والاولاد
 لان اخلق الخلق والالزام عدم العلم والتسلسل واجيب اذ لا بانه ليس
 بفعل قائم بغيره فبانيا انه يتعلق الى اصل بين الخلق والقدرة حال الكفاية
 فلان الله ابا ريتجوز في الاشتقاق جميعا بين الادلة **مسألة** الابد
 وكذا من المشتق في ذات شصقة بسوا ولا على الخصوص من جسم غير

ببطل صحة ان هو جسم **مسئله** لا ثبت اللغة قياسا خلافا للقياس
وابن سراج وليس الخلاف في نحو رجل وضع الفعل الا انه مكنو ما عنه
الحقا بتبعية المعنى يستلزم وجودا وعدا كما في المبتدئ للشيخ والاسرار
للبنائش للناخذ خفية وآلياته للدلالة على البلاغ المحم الا بتعلق التوهم
لتعليم اثبات اللغة بالمحتمل قالوا دار الاسم مع وجودا وعدا قلنا دار
مع كونه من العنب وكونه مال الحي وقلنا لو ثبت شرعا والمعنى واحد قلنا
لولا الاجماع لما ثبت وطلع البنائش وقد انبذنا اثبات التعليم والابواب
لا لانه سارق او غير بايقاس اودف مع قوله لم يوف لا يستقل
بالفوتية ان نحو من دلي شرطي ولا لانه على معانها الا في ذكر تعلقها
ونحو الابداء والانتها وابتداء ونهية غير شرط فيها ذلك واما نحو ذو
فوق تحت وانه لم تذكر الا بتعلقها لا في غير شرط فيها ذلك لا علم من ان
وضع ذو بغير صاحب يتوصل الى الوصف باسما الا جناس انقص
ذكر المضاف اليه وانه وضع فوق معنى مكانا يتوصل الى علو فاقص انقص
ذلك وكذلك البؤا **مسئله** الواو والجمع المطلق لا ترتب ولا مية
عند المحققين لنا النقل غايمة اننا كنوك واستدلوا كما في ترتيب
وادخلوا ابواب سجدة مع الا خبر ولم يفتح تعادل زيد وعمر وكما في زيد وعمر
بعده مكررا وقبلنا قضا واجب بانه مجازا سيد قالوا الكوا
واسجدوا قلنا ترتيب مستغنا من غيره قالوا آية الصفا والمروة من شجرة
وقال ابراهيم ابراهيم الله به قلنا لو كان له ما استجيب له اياه وانا لا ردي على ما قل

ومن عظاما قد غوي قال قل ومن عيسى الله ورسوله قلنا نرك اذا سمع
بالتعظيم بربيل لنا معصيتها لا ترتب فيما قالوا اذا قلنا غير المدخول بها
انت طالح وطالح وطالح وقعت واحدة بخلاف انت طالح ثلثا
واجب بالنع والصحح وقول مالك والافضل انما مثل ثم انما قال المدخول بها
يعني تقع اثنت ولا يترتب بها في التاكيد ابتداء الوضع ليس بين اللفظ
ومدلوله مناسبة طبيعية لنا القطع بصحة وضع اللفظ للشيء ونقيضه
وبوقوعه كالقوله واجون قالوا لو كانت لم تخص قلنا يخص باداة الوضع
المختار **مسئله** قال لا شعر عليهما الله بوجي او كنجي الاصوات او بعلم
مزدوير البهيمية وضعها البشر واحد وجماعة وحصل التعريف بالاشارة
والقارئ كالاطفال الاستاذ القدر المحتاج اليه في التعريف توقيف
وغيره محتمل قال القاضي المجمع مكني ثم الظاهر قول الاشعر قال وعلم آدم
الاسماء قالوا الهما دعيه سبق قلنا خلاف الظاهر قالوا هما يربيل
ثم عوضهم قلنا انبؤا باسماء هؤلاء جئين ان التعليم لها وغيره للشيء وهدر
بقوله واختلف السننكم والمراد اللغات بانفاق قلنا التوقيف
والا قد انكولنه آية سواد البهيمية ما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه قل
على سبيل اللغات والالزام التوقية قلنا اذا كان آدم هو الذي علمنا
ان وضع التوقير واما جواز ان يكون التوقيف مكني اصوات او بعلم ويزيد
فخلاف القضا والاستاذ انه لم يكن المحتاج اليه توقيفا لزم التوقير
للتوقفة على اصطلاح سابق قلنا يعرف بالترديد والتراين كالاطفال

طريق معرفتها التواتر فيما قبل الشك كالارض والسماوات والبر والبحر
وبالاحاد في غيره **الحكم** الحكم العقلية الفعل حسن او قبيح في حكم الله
ويطلق ثلثة امور اضافية لموافقة الغرض ومخالفته ولما امرنا باننا عليه
والندم ولما لا وجوب فيه ومما يوجب فضل الله كالحسن بالاعتبارين الاخيرين
وقالت المعتزلة والكرامية والبرهانية انما هي حسنة وبسيطة لذاتها فافقه
من غير ضمة وقوم بصفة في التبع والجمالية بوجوه واعتبارات منها لو كان
ذاتيا لما اختلف وقد وجب اذا كان فيه عصمة يتبعه ما قبله وانفرد
وغيره ما وايضا لو كان ذاتيا لاجتماع النقيضين في صدق من قال لا كذب في غدا
وكذبه واستدل لو كان ذاتيا لزم قيام المعنى بالشيء لانه حسن بفضل ذاته
على منعه والاولى من تعقل الفعل تعقله عليه ويترجم وجوده لان شئيه
لا حسن وهو سلب وان استند حصوله لموجبه او لم يكن ذاتيا
وقد وصف الفعل فيترجم قيامه به ما عرض به جازية في الحكم وانه استدل
بصورة النفي على الوجود وورثته قد يكون ثبوتيا ونفسا فلا يجيد
ذلك استدلال فعل العبد غير محتمل ان يكون حسنا ولا قبيحا لذاته اجمالا
لان ان كان ذاتيا فواضح انه كان جازيا فافقه ان مقتضاه مرجع التقسيم الى
منه اتفاق وهو ضعيف فاما تفرق بين الضرورية والاختيارية ضرورة
ويترجم على فعل العبد ان لا يوصف بحسن ولا قبح شرعا والتحقيق انه
يترجم بالاختيارية على الجمالية لو حسن الفعل او قبحه لغير الطلب لم يكن يتعلق
الطلب لنفسه لانه يترجم على امره وايضا لو حسن الفعل او قبحه لذاته والصفة

لم يكن الباري مختارا في الحكم لانه الحكم بالمرجوح فيه خلاف العقل فيلزم
فلا اختيار ومنه السمع وما كنا معتد به من قبيح نعت رسولنا استندامهم
خلافه فالواحد حسن النافع والايان وقبح الكذب الضار والكفر المعلوم
مردودا ثم في نظرنا وفي ^{الصدق} او شرع او غيرهما وجواب المنع باذكاره لو اذا
استوفى المقصود مع قطع النظر عن كل مقدار انما العقل الصدق وجبانه
تقديره مستحيل فذلك يستبعد منع ايتار الصدق ولو سلم فلانهم في
الغالب للقطع بانه لا يقع اية ككتمان العبد في الكفا وقبح من حاله لو كان
شرعا لزم انهم انزل يقول لا انظر في معركتي من كبح النظر ويكسر قولا
كبح الشرح ويعكس وجواب ان وجوبه عندهم نظير فتقوله بعينه على
ان النظر لا يتوقف على وجوبه ولو سلم فلان وجوبه بشرع نظر اول
ينظر ثبوت اوله ثبت قالوا لو كان كذلك لجازت المعجزة من الكاذب ولا تمنع
الحكم بفتح نسبة الكذب على الله قبل السمع والفتنة وانواع الكفر من
العام واجب بانه الاول انما امتنع فلهذا كرك اخذ الثاني من انه التبريم
الشري **مسئلة** على انزل لاوي شكر النعم ليس بواجب عقلا لانه
لو وجب لوجب لفائدة والافعال كما عرفت وهو قبح ولا فائدة منه لغيره
عن ولا يعجزه اتينا لانه مستقته ولا حظ لنفسه فيه ولا في الآخرة
اذ لا مجال للعقل في ذلك قولهم ان فائدة الانسان من احوال العقاب في ترك
وذلك لازم لخطور مودود ومنع الخطور في الاثر ولو سلم فلان حال
العقاب على شكر لانه يترجم على ملك غيره الا لانه كان مستمرا كمن شكر

ملكها على نعمته بل النعمة بالنسبة الى الملك كبر **الثانية** راحكم فيما يخص
العقل في محسن ولا يفتح واما لما لم الوقت غير المحذور والاباحة واما غير المحسن
عند علم الى المحنة لانا لو كانت محظورة وفرضنا صديق لكانت المحال الاستاذ
اذا ملك جواد بجوا لا ينفذ واجب مملوكه فقرة يكسب نذر كغيرها عقلا
قالوا انصرف في ملك الغير قلنا يتبع على التمسح ولو سلم فليس بمجته ضررا
ولو سلم فعارض بالقراننا جوا اذا اراد المبيع وان لا حرج فسلم وان اراد
خطا بالشرع فلا شرع وان اراد حكم العقل بالتخفيف لنفرض ان لا مجال للعقل فيه
قالوا فلتدفعه وخلق الشفع به فالحكمة تنقض الاباحة قلنا معا رض بانه ملك غيره
وقته ليصير قناب وان اراد الواقف انه وقت لتعارض الادلة ففسد
الحكم قيل خطاب الله المتعلق بافعال الخلقين فزور مثل والله خلقكم وتعلمون
فزيه لا يقتضاه او بالتخيير فزور كونه الشئ دليلا وسببا وشرطا فزور بالوضع
فما سقام وقيل بل يرجع الى الاقتضا والتخيير وقيل ليس حكم وقيل الحكم
خطاب الشارع بانه شرعية تختص به اير لا نفهم ان الله لانه انشأ هذا خارج
فان كان طلب الفعل غير كلف يتهض تركه في جميع وقته سببا للعقاب فوجوب
ان انتفض فله فقه للشواب فذهب وان كان طلب كلف يتهض فله سببا
للعقاب فتجوز من انتفض غير كلف في الوجوب بقول طلب انتفض فعل في التخيير
انتفض الكلف فانه للشواب فله فقه وان كان تخييرا فبانه وانما فوضعه ويني
نسبة الكلام في الازل خطا باضافه الوجوب اليه والانتفاء في الاطلاق
ما تقدمنا لوجوب الفعل المتعلق للوجوب كما تقدم وما يعاقب تاركه مردود

بحواز العفو

بحواز العفو وما اوعده بالعقاب على تركه مردود وبصدق ايعا والى
وما يخاف مردود وبما يشك فيه التعاض ما يترك تاركه شرعا بوجوبه
وقال بوجوبه ليدخل الواجب الواسع والكفاية حافظة على فاضل بطوره
ازيد وانما يسد وانما يسد فافان قال سقط الواجب بترك قلنا
ويستقط بغير البعض والفرض والواجب شرافا الحنفية الفرض
القطوع به والواجب المظن الاول ما فعل في وقته المقدرة له او لا شرعا
والعقوبة ما فعل بعد وقت الاداء استند راكم في سبب له وجوبه مطلقا
اخره عما ادسوا كمن من فعله كالمسافر لم يكن مانع من الوجوب شرعا
كالما يرض او عقلا كالتام وقيل لما سبق وجوبه على السند كلف
الحا يرض التام قضاء على الاول لا الثانية الا في قول ضعيف والاعادة
ما فعل في وقت الاداء ما ينافي الحذف وقيل بعد **مسألة** الواجب على الكفاية
على الجميع ويستقط البعض لئلا يتم الجميع بالترك باتفاق قالوا سقط البعض
قلنا استبعاد ما لو كانا امر بواحد بهم امر بعض بهم قلنا ثم واحد بهم يظل
قالوا فلو لا نوقلنا بكون ما يدل على السقط جميعا بين الادلة **مسألة**
الامر بواحد كفضا الكفاية مستقيم وقال بعض المعترضة الجميع واجب بعضهم
الواجب واحد معين ويستقط به وبالا فلو انما القطع بالحوار والنقص دل
وايقنا وجوب ترك واحدنا طبع واعتاق واحد من الجنس فلو كان
التخيير لوجب الجميع لوجب ترك الجميع ولو كان مينا كخصص امر ما تنفع
انتفع التخيير المعترضة غير الميتين محمول وسقط وقوعه فلا يكتف به الجواب



قوله

انه معين من حيث هو واجب وهو احد من الشئتين فيبقى مخصوصا بغيره
غير المعين عليه قالوا لو كان الواجب من حيث هو واحدا لابعينه بهما لو ثبت
يكون المتخير فيه واحدا لابعينه من حيث هو واحد فان تعذر الزم التخيير بين واجب
وغير واجب وان اتحد الزم اجتماع التخيير والوجوب واجب بزمه في الجنس
وفي الخاطئين ونحو ان الذي وجب لم يتخير فيه والتخيير فيه لم يكن لعدم التعيين
والتعذر فيكون التعلقين واحدا كما لو جزم واحدا قالوا يقع ويستقطر وان كان
بلفظ التخيير كالغاية قلنا الاجتماع في غايته ياتيهم الجميع وصاحب ترك واحد ايضا
قلنا واحد لابعينه غير معقول بخلاف ان يتم ترك واحد من الشئتين قالوا يجب
ان يعلم الامر الواجب قلنا يعلم حسب ما اوجبه اذا اوجبه غير معين
وجب ان يعلم غير معين قالوا علم الله ما يفعل فكما ان الواجب يكون واحدا
منها لا مخصوصا للقطع بان يخلو فيه سواء الموت مع الجمهور ان جميع وقت الظل
وكونه وقت لاداء القايض الواجب الفعل او العزم وشئتين او اوقا وقيل في
اولها فان اخوه متضايفين لخصية آخوه وان قد تم فعل سقط الوضو لكونه
اذا ان يتل بصفة الكلف فاقدمه واجب ان الامرية بجميع الوقت
فالتخيير والتعيين حكم وايضا لو كان شيئا كما المقتضى في غيره مقدما فلا يقع
او قاضيا يمتنع وهو خلاف الاجتماع القايض ثبت في الفعل والعزم حكم
حاصل الكفاية واجب بانما فعل متمثل لكونه صلاة فلهذا لا يلزم
ووجوب العزم في كل واجب من الحكم الا بانه اخصية لو كان واجبا اوليا
بتأخير لانه ترك قلنا لا يخلو في كمال الكفاية **مسألة** من اخرج ظن

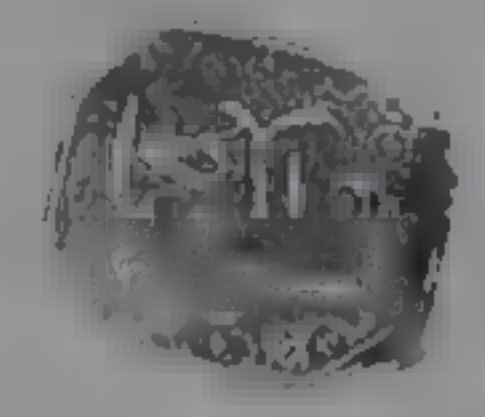
الموت

الموت قبل الفعل عصى اتفاقا فان لم يمت تم فعله في وقته فالحكم هو اداء
وقال القايض قضاء فان راو وجوب نية القضا فبعيد ويذكر لو اقتضت
انقضاء الوقت قبل الوقت فيصير بالتأخير من اخرج ظن السلام
فما في نجاته في التخيير لا يصح خلاف ما ذكره العزم **مسألة** ما لم يتم الواجب
اذا به وكان مقدرا لشرط واجب والآخر غير شرط كترك ترك الضد
في الواجب فعل ضد في المحرم وغسل جزء الرأس وقيل لا بينهما لو لم يكن شرط
لم يكن شرط في غيره لو استلزم الواجب وجوده لم تعقل الواجب ولو لم يمت
تعلق الواجب بنفسه ولا انتفى التفرع بغيره ولو يصح تركه ولو صح قول
الكنه في نفي الباع ولو ثبت نية قالوا لو لم يجب الصبح دونه ولما لم يمت
لا الواجب التوصل واجب بالاجتماع واجب ان اريد بل يصح وجوب التوجه
نفسه وان اريد ما موربه فليس ببلد وان سلم الاجتماع في الاسباب
بديل خارجي **مسألة** يجوز ان يحرم واحد لابعينه هذا في المعقولة ويحرم كالتخيير
مسألة يستحيل كونه الشئ واجبا حراما من جهة واحدة الا عند بعض من
يجوز تخلف الحال واما الشئ الواحد له جهة كالقبلة والدار المعصومة **مسألة** لا يصح
فالحكم هو تفرع والقايض لا يقع ولا تقطع ان القاطع بطاعة العبد وعصيان
بامر بالخياطة ونحوه مكان مخصوص للجنين وايضا لو لم يقع كانه كذا
المستقلين اذ لا مانع سواء اتفقا ولا اتخا ولا امر للصلاة والتخيير
للفصل واجبا والكلف جميعا لا يخرجهما عن حقيقتيهما **مسألة** لو لم يقع
لا ثبت صلاة مكرهة ولا صيام مكرهة لثقلها بالحكم واجب بانه اذا

ان يكون منع والامر يفيد الرجوع اليه لا وصف منفك واستدلوا لم يمنع
 لا سقط التكليف قال القاضي وقد سقط بالاجماع لانهم لم يأمروا بغيره
 الصلوات وروى منع الاجماع مع مخالفة احمد وهو قد جرد الاجماع قال
 القاضي والمحققون لو صححت لا اتحاد المستقاة لانه ان يكون واحدا وجوب
 واجب باعتبار الجنتين باسبغ قالوا لو صححت لصح صوم يوم النحر
 بالجنتين واجب بان صوم يوم النحر غير منك عن التقدم بوجبه فلا يمتنع
 جهتا او بان نهي التحريم لا يعتبر فيه تعدد الابدان بل خاص فيه وانما هو شرط
 ارضا منصوصة فخط الاستدلال فيه باسبغ استحالته على الامر والنجس معا
 بالخروج وظل اياه ثامم اذ عصار بالخروج وادانته على الخروج للامر
 قطع بين المعصية بشرطه وقول الامام يستصحب حكم المعصية بالخروج
 ولا يبيد ولا جنتين لتعدا لاثقال **مسألة** المذوب ما حرمه
 للكرهية والاذر لست ان طاعة وانهم قسموا الامر الى ايجاب وتدريب
 قالوا لو كان كذا تركه معصية لانه مخالفة الامر وما صح لا رتبتم بالتواك
 قلنا المعنى امر الايجاب فيها **مسألة** المذوب ليس تكليف فلا يفتاد
 ويرتبطية **مسألة** الكراهية من غير كلف به كانه ذب بطلانها
 على احوال جميع ترك الاول **مسألة** لطلب الاجازة على المباح وعلى ما لا
 يمنع شرعا او عقلا وعلى ما استور الامر فيها وعلى المشكوك فيها
 بالاقرارين **مسألة** الاباحة حكم شرعية خلافا لبعض المعتزلة لانه
 انما خطاب الشارع بالاولا انشاء الخرج وقيل الشرح قلنا استمرار

انشاء اجماع

انشاء اجماع لا يمنع من كونه حكما شرعيا اذا كان من خطاب الشارع **مسألة**
 اجماع غير ما سوره خلافا للكنعاني لانه امر بطلب يستلزم التبرج ولا يبرج
 قال كل مباح ترك حرام وترك الحرام واجب ولا يثبت الواجب الا به
 فهو واجب وباقول الاجماع على ذات الفعل لا بالنظر اليه ما يستلزم
 مجاميع الا دلة واجب بخوابين فانه غير متعين لانه ليس بواجب
 وفيه تسليم ان الواجب واحد فافعله فهو واجب قطعا اذ ان
 الصلوة اذا ترك بها واجب وهو يتركها باعتبار الجنتين ولا يخلص الا
 بان ما لا يتم الواجب الا به من عيقه او عاير فليس بواجب وقول الامام
 الا باضة تكليف بعيد **مسألة** المباح ليس كمنس للواجب بل هو نوعا
 للحكم لانه لو كان جنسه لاستلزم النوع التحريم لولا ما ذكره فيها من خفت
 الواجب قلنا تركتم فصل اجماع **كتاب الوضع** كالحكم على الوصف
 بالسببية الوقية كالزوال والمعنوية كالسكارة والكس والقضاء
 والعقوبات وبما لا يغيب للحكم تقتضي تقيض الحكم كالاتية في الوفاة
 والسبب لحكمة تخل بحكمة اتسبب كالتدين في الزكاة فانه كالمستلزم
 عنه فهو شرط فيها كما نعه على التليم والظهاره واما القصة
 والبطالة ادا حكم بها فامر عيني لانها انا كونه الفعل سقوطا للقضاء
 واما موافقة امر الشارع والبطالة والفاء وتقيضها انفية **مسألة**
 المشروع باصله الممنوع بوجبه واما الرخصة فالشرع بعد رفع قيام
 المحرم لولا العذر كاكل الميتة المضطر والقصر في السفر واجبا وبدا



وبما هو المحكوم فيه الا فاعل شرط المطلوب الا كما في نسب فلا يلية
 الا شعيرة والاجماع على صحة التكليف بما علم الله انه لا يقع لنا لوضع التكليف
 بالمستحيل كما في مستند حصول الالة لوقوعه في الزمان بقدر الامر على
 خلاف ما فيه وهو محال فانه قبل ان يصور لم يعلم حاله اجمع من الضدين
 لانه العلم بصفة الشيء فرع لقصوره فلما اجمع المستخرج المختلفات والمكومات
 بغيره ولا يلزم من قصوره فيضا عن الضدين لقصوره متبنا فانه قبل تصور
 زجنا الحكم عليه ولا في الخارج فلما يكون الخارج مستجيلا وانما في
 كماله وايضا يكون الحكم بالاستحالة على ما ليس مستحيل وايضا الحكم على
 الخارج مستند بقصوره في الخارج المخالف لو لم يقع لم يقع لانه العاقل
 ما هو وقد علم الله انه لا يقع واخبرانه لا يؤمنه وكذلك من علم بغيره
 نسخ عنه قبل مكنه ولا في التكليف لا قدرة له الا حال الفعل هو حيث
 غير مكلف فقد كلف غير مستطوع ولا في الافعال مخلوقة لله كاد من حيز
 نسب تكليف المحال الى الاشياء واجب بانه ذلك لا يمنع تصور الوقوع
 لجوارحه من غير محال النزاع وبانه ذلك يستلزم ان التكليف كلف
 بتكليف بالمستحيل قالوا كلف ابا جهل تصديق رسوله في جميع ما جاءه وانه
 لا يصدق وقد كلفه بان يصدق في ان لا يصدق وهو يستلزم ان لا يصدق
 والجواب انهم كلفوا بتصديقه واخبار رسوله كما جاز يزوج ولا يخرج الممكن
 عن الاحكام بجزء علم نعم لو كلفوا بعد علمهم لا تنفذ فائدة التكليف وانه
 غير واقع مستند حصوله من شرط الشرع ليس شرطه في التكليف قطعا فلا

وهو مستند في الاشياء
 لا في الاشياء

راعي الآيات

لا صاحب الآيات رجح من فرضه في تكليف الكفار بفروع فان نظام الوقوع
 لو كان شرطه لم يجب صلوة على محدث وجب لا قبل النية ولا القدام قبل
 الكثرة وذلك باطل قطعا قالوا لو كلف بها لصحت منه قلنا غير محال
 انزلنا قالوا الوجه لا يمكن الاستئصال وفي الكفر لا يمكن وبعده يقطع قلنا
 نعم ويغفل كما لمحدث عين الوقوع ومن يفعل ذلك لم يترك في المصنفين
 قالوا الوقوع لوجب انقضاء قلنا انقضاء بامر صواب فليس منه وبين وقوع
 التكليف ولا صحته ربطا على **مسألة** لا تكليف ان يفعل فالتكليف في
 انتهى كلف النفس عن الفعل وعبر اليها شتم وتثريب في الفعل لو كان
 كما في مستند حصوله منه ولا يتصور لانه غير مفقود له واجب بغيره
 غير مفقود له كما قد تولى القاضي ورواياته كانه معد وما استمر والقدرة
 تقتضي انرا عقلا وفيه نظر **مسألة** قال الاشعر لا يقطع التكليف بفعل حال
 صدقته ومنع الامام والعقلاء فان ارا كشيخ ان تعلقه بنفسه فلما يقطع
 بعده ايضا وان اراد ان يتخير التكليف باق فالتكليف باجبا والوجود هو
 محال وعدم صحة التبدل فينبغي فائدة التكليف قالوا معدو حيث ينافي
 فيصح التكليف به قلنا بل تنفع باذكار المحكوم عليه **مسألة** الغم
 التكليف به وقال بعض من جوز استحجال لعدم الانبعاث انما يوضح كما
 مستند في حصوله منه طاعة كانه قد تم ولحق تكليف البهيمية لانهم سوا في
 عدم الفهم قالوا لو لم يصح لم تنفع وقد اعتبر طلاق السكران وقتل وامانة
 واجب بانه ذلك غير تكليف بل من قبل الاعتناء بقتل الطفل والامانة

قالوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى قبل ان تبينوا وبله اما مثل ان
 ظلم واما على ان المراد انما لم يثبت كالتعقيب **مسألة** قوله لا تقربوا
 بالمدوم لم يرد بتجيز التكليف وانما اريد بالتعقيب العقلي لا لوم يتعلق به
 ازليا لان من حقيقة التعقيب وهو ان في قالوا احد ينبغي وجوبه غير متعلق
 موجود محال فلما محل الترخيع وهو استبعاد ومن ثم قال اربع سجدات متعقب
 بذلك فيما لا يزال قال القديم الا وانما تركه واوردنا انما هو مستحيل
 وجوده قالوا يلزم التسعة وثلثا التسعة وباجتبا العلاقات لا يوجد بعد
 وجوبها **مسألة** يقع التكليف بما علم الا انما شرط وقوعه عند وقته
 فذلك يعلم قبل الوقت وخالف الامام والمعتزلة ويصح مع جعل الامر
 اتفاقا فان لم يقع لم يقع احد ابدا لانه لم يحصل شرط وقوعه من ارادة او
 عاقبة وايضا لو لم يقع لم يعلم تكليف لانه بعده ومعه يقطع وقته لا يعلم
 فانه وقت متعاقب زمانا ولا يعلم ابدا ذلك باطل وايضا لم
 يقع لم يعلم ابراهيم وجوب الذبح والمنكر حان وقال القاضي ابا طاهر
 على تحقق الوجوب والتحريم قبل اتمكن العقدة لوضوح لم يكن الا مكان
 شرطه فيه واجب بان الامكان الشرط ان يكونه ثانيا في فعله عادة عند
 وقته واجتماع شرطه والامكان الذي يوشى والوضع محل الترخيع
 وايضا يلزم ان لا يقع مع جعل الامر بالوضع لوضوح مع علم الامر
 واجب بانما غاية التكليف وهذا الطبع ويصح باغرام والبشر
 والكرامة الادلة الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والقياس

والاستدلال

والاستدلال وهو راجعة الى الكلام انفسه وهو نسبة بين مفردين
 قائمة بالحكم والعلم بنسبة ضرورية ولو لم يقع به كانت النسبة انما حوت
 اذ لا غيرهما وانما راجعة لا يتوقف حصولها على تعقل المفردين وهذه نقطة
 القراءة الكلام انما هو للعجز بسورة منه وتولم ما نقل بين دفع المصحف
 تحاشا لاجد نفسه بما يتوقف عليه لا وجوب المصحف وقته فرع لقصور القرآن
مسألة ما نقل اما وادليس بقرآن للقطع بان العادة تقضى بالتواتر
 في تناسل فعله وقوة الشبهة بسم الله الرحمن الرحيم منعت من التكفير
 منه اجماعا بين والقطع انما لم يتواتر في ادبيل السور قرانا فليس بقرآن فيما
 كغيره وتواتر بعض آياته في النقل فلا يخفى لف قوله مكتوبة بخط المصحف
 وقول ابن عباس سرق الشيطان من انساية لا يفيد لانه القاطع بقرآن
 تولم لا يشترط اتواتر في المحل بعد ثبوت شدة ضعف سندهم جواز سقوط
 كثير من القرآن المكرر وجواز اثبات ما ليس بقرآن منه مثل ويل فبما لا يقال
 محذور لكنه اتفق تواتر ذلك لانا نقول لو قطع النظر عن ذلك الاصل
 لم يقطع بانما السقوط وكفى قطع بانما يجوز الدليل بانما يرد لانه يلزم
 جواز ذلك في المستقبل وهو باطل **مسألة** القراءة سبع متواترة
 فيما ليس من قبل الا اذا كالتدالة والامانة وتخفيف الحزم وكذا لو لم يكن
 لكاه بعض القرآن غير متواتر كلك دالك وكذا ما يخص كل واحد من الحكم
 باطل لا سيما **مسألة** العلل انما غير جائز مثل نصيب الله آيات
 واقع بها ابو حنيفة لان ليس بقرآن ولا يرفع العمل قالوا بين احدهما

و

بما

قلنا يجوز ان يكونه جبارا من سلبه القطع بخطه لا يعمل به وتعدنا
 على الحكم المتفق الميضي والتشابه متبادلا لا شاك ارجال اوله وشبهه
 والظاهر ان لو لم يرد في العلم لانه الخطاب بالانعم بعد سنة
 سئل لاكثر على انه لا يمنع عقدا على الانبياء وعصية وفان اردوا فاض
 وخالف المقرة لانه في القضاير ومعه عدم التبليغ العقب على عصية بعد ارسال
 والاجماع من تعدد الكذب في الاحكام لدلالة المعجزة على الصدق وجوزنا في
 غلطه وقال وقت على الصدق اعتقادا او اما غيره من العاين فالاجماع على
 عصية من الكبار وصغار الخصة والاكثري جواز غيرهما **سئل** فعليه السلام
 ما وضع فيه من الجدية كالتيمم والنحو والاكل والشرب او تخصيصه كالصحة والنور
 والتسجيد والمشاورة والتجسس والوصال والزيادة على اربع فواضح وما سواه ان
 وضع انه يانه يقول او فريته مثل صلواته واذا كان قطع من الكون والغسل في
 المرافق اعتبر تقاضا وما سواه ان علمت منه فانه مثل وقيل في العبادات
 وقيل كالمعلم وان لم تعلم فالوجوب والائبة والوقف والمجازاة
 كغيره قصد القرية فذهب وان فاجع لنا القطع بان القى به كانه جازي فهو اليه
 المعلوم منه قوله قلنا في اخرنا اذا لم تعلم فظهر قصد القرية ثبت الرجحان
 فلو لم اوقف عنده والوجوب زيادة لم ثبت واذا لم يظهر الجواز والوجوب
 والائبة زيادة لم ثبت ايضا لان ما يخرج بعد قوله زوجنا كما هي الالباب
 مع احتمال الوجوب والائبة والوجوب وما انما ارسلوا لاجب بالميضي
 امرهم بتبادله ما تبين ان لو اقاموا جوب الفعل على الواجبات ففعلوا في القول او

فيها قالوا لانه كان الى اخرنا اين كان يوم فله فيه اسوة قلت مفعلة
 ابقاع الفعل على الواجبات ففعلوا لوضع فعله ففعلوا فرفعهم على الله لا لهم
 وبين العلة قلنا لقوله ثم صلوا اولهم القرية قالوا لما امرهم بالتمتع مسكرا
 بفعله قلنا لقوله ثم صلوا اولهم القرية قالوا لما اختلفوا في الغسل بغير انزال سال عن شيئا
 فقال قلت انا ورسول الله فاعتدنا قلنا فاستفينا قوله
 اذا التفتي الخ فان فقه وجب الغسل لولائه بانه وان ستم جبا اوله شرط المقرة
 اولهم الوجوب قالوا اصول كصدوة ومطلقة لم يتبيننا وانما ان الابطال
 فيما ثبت وجوبه او كان الاصل كالتين فانما اصل غير ذلك فلا ائذ
 الوجوب يستلزم التبليغ والاباحة مستفينة بقوله لانه كان لكم وهو
 الاباحة المتحقق فوجب الوقوف عنده اوجب اذا لم يظهر قصد القرية **سئل**
 اذا علم بفعل محظور ولم ينكره ما وراقه كان كفيته كواي كنية فلا
 لتسكوت اتفاقا والاول على الجواز ان سبى كونه فسخ والاول لم اركا
 محرم وهو باطل فان استبشره فواضح وتكثرت استفتي في القيا فبالا
 وترك الاشارة لقول المديني وقد بدت لاقدام زيد واساسه ان منه
 الاقدام بعضها من بعض وادردان ترك الاشارة لواقعة الحق والاباحة
 ما يلزم الخصم على اصله لانه المناقشين تعرضوا لذلك واجب بان يوقف
 الحق لا يمنع اذا كان الطريق منكرا والزام الخصم حصل ليقا فله اصل ما
سئل الغلة لا يتبع رضا كصوم واكل الجواز الا مرة وقت والاباحة
 في وقتا فربل ويصل على وجوب تكرير الاول لولائه فيكونه انما انما

فان كان مع قبيل النعم عندنا فانه خاصا بنا فلا تعارض تقدم او لا

فانه كان معنا ولم يقدم الفعل والقول له وللاية كما تقدم الا ان يكون
 اعمام خاصا فيه فالفعل يخص كاشيا في فانه دل دليل على تكرر تانس
 والقول خاص به فلا معارضة في الالة وفي قد ان فراسخ فانه جعل فاشا
 المتخاريف الوقف للتحكم وان كان خاصا بنا فلا معارضة فيه وفي الالة المتأخر
 ناسخ فانه جعل فاشا المتخاريف الوقف للتحكم لانه اقوى لوضعه لذلك والمقصود
 الفعل المحسوس والمخلاف فيه والابطال القول به جملة ما جمع ولو بوجه
 قالوا الفعل اقوى لانه ثبتين بالقول مثل صلوا وخذوا حتى كلف ط
 المحدث وغيره فاشا القول اكثر ولو سلم التساوي رجع بازكرنا في
 ضعيف للتعبه بخلاف الاول فانه كان عاما فاشا فراسخ فانه جعل
 فاشا فانه دل دليل على تكرر في قد لانتاس والقول خاص به اعمام
 فلا معارضة في الالة والمتأخر ناسخ في قد فانه جعل فاشا فانه كان خاصا
 بالالة فلا معارضة فانه دل دليل على تانس الالة به وانه تكرره في قد بالقول
 خاص به والمتأخر فلا معارضة فانه تقدم فالفعل ناسخ في قد فانه جعل فاشا
 فانه كان القول عاما كما تقدم **الاجماع** الغرم والاتفاق وفي اصطلاح
 اتفاق المجتهدين في هذه الالة في عصر على امر من يران نقارض العصور
 الى نقارض العصور ويران الاجماع لا يقتضيه سبب خلاف مستقر
 من جنس ادبته وصوره في عدم سببه خلاف مستقر الغرض اتفاق
 انه محتمل على انه عم على امر الامور الدينية وير عليه انه لا يوجد ولا يطرد

لكن من وجب في الامور الدينية وير عليه انه لا يوجد ولا يطرد

تقدر

تقدر بعدم المجتهدين ولا يعكس تقديرنا فانه على عقلي ادعوني فالف
 النظام وبعض الروايف في ثبوتها لو انشأهم منع نقل الحكم اليهم عادة وجب
 بالمنع بحدودهم ونكتهم قالوا ان كان غير قاطع فالعادة تحيل عدم نقل الظن
 يمنع الاتفاق فيه عادة لا خلافا لقولنا واجب بالمنع فيها قد يستغنى
 عن نقل القاطع وقد يكون الظن جليا قالوا في تحيل ثبوتهم عادة كخفاء
 بعضهم ولا نقطه او اسره او ضوله او كونه او روجه قبل قول الآخر ولو لم
 نقله مستحيل عادة لانه لا عاد ولا تقبل والتواتر بعيد واجب عنهما بالتوقع
 فانه قاطعون بتواتر النقل تقدم النص القاطع على المظنون وهو حجة عند الجميع
 ولا يعقد بالنظام وبعض النحارج والشيعة وقول احمد بن ابي الاحكام انه
 كاذب استبعاد لوجوده **الاول** منها اجموعا على النسخ تحطية الخالف
 والعادة تحيل اجماع هذا العدد الكثرة من العلماء المحققين على قطع حكم شرعي
 من غير قاطع فوجب تقدير نقص فيه واجماع الفلاسفة واجماع اليهود
 واجماع النصارى وغيره ولا يعال اثبتهم الاجماع بالاجماع او اثبتهم بالنقص
 يتوقف عليه لانه البت كونه حجة ثبوت نقص عن وجود صورة منه بطريق
 عادي لا يتوقف وجوده ولا لانه على ثبوت كونه حجة فلا دور وسها
 اجموعا على تقديره على القاطع فدل على انه قاطع ولا تعارض الاجماع ان
 لانه القاطع تقدم فانه قبل لم يرد ان يكون المجمع عليه عدالتواتر لبعض الدين
 ذلك قلنا ان ثبت فلا يفرأنا فيه ويتبع غير سبيل المؤمنين وليس على
 الاتصال في ما بعده او ماضيه او الاقدار به ادوية الا ان في صيرور الالة

فانه

بالطاعة ما ثبت بالاجماع بخلاف التمسك بشدة في القياس انما يعلم
لا يجمع انهم من وجهين احدهما تواتر البينة فكثيرا كشيء عاقل وجوهها حاتم وهو
حسن واثنائه على الامة لما بالقبول ذلك لا يخرجها عن الاعادة استدلال
اجماعهم بل على ما قطع في الحكم لانه العادة اتماع اجماع منهم على منطوق واجب
بمنه في الحق واخبار الاعادة بعد العلم وجوب العمل بالظاهر الخالف تبعا للحال
من رده وكونه غاية الظهور وكذا حيث لم يذكره واجب بانه
لم يكن جسد حجة **مسألة** وما في من سيرة لا يعتبر اتفاقا والحق ان القلة
كذلك وبيل القاضي ايا اعتباره وقيل بغير الاصول وقيل بالفردية ان لو اعتبر
لم يتصور وايضا انما نفقة عليه حرام فغاية مجتهد خالف وعلم **مسألة**
البتة باتباع كذا كذا وكذا عن الكثرة والكلية وبغير ثبوتها بغير
في متى نفق خط لانه الاذلة لا تنقض دونه فالواقع في قوله كذا كذا
والواقع واجب بانه الكا فليس من الامة او بغيره لصوره ولو سلم فيقبل
نفسه **مسألة** لا تختص الاجماع بالقضية بغير احد قول لانه الاذلة السمعية
قالوا اجماع القضية قبل مجتهد التامين وغيرهم على ان ما لا قطع فيه سابق
فيه الاجماع ونحوه اعتبر غيرهم فلو اجماعهم وتعارض الاجماع اوجب بانه
لازم في القضية قبل تحقق اجماعهم فوجب ان يكون ذلك مشروطا لعدم
الاجماع قالوا لو اعتبر لا يعتبر مع مخالفة بعض الصحابة واجب ببقاء الاجماع
مع تقدم المخالفة عند حجة **مسألة** لو نذر الخالف مع نذر المجتهد كاجماع
غير ابن عباس على القول في غير ابي موسى حيان ان النوم ينعقد الوضوء لمن

اجماعا قطعا لست ان الاذلة لا تنقض دونه والظاهر من حجة بعد ان يكون
الراجح متمسك بالخالف **مسألة** التبايع المجتهد معقب مع الصحابة فانما نشأ بعد
اجماعهم فبعد انقراض العصر لما تقدم ورشد العلم يعتبر لم يتصوروا اجماعهم
معهم كسعيد بن المسيب في بيع وكحسن وسروق واية وابل والشيخ وابو جبر
وغيرهم وغريبا **مسألة** تذكرت مع ابن عباس في اية حريرة في غزوة الخال
لوفاته فقال ابن عباس ابعده الاجلين وقلنا بالوضع فقال ابو جبر
انا مع ابن ابي واجب بانهم يتوعدون مع اخلائهم **مسألة** اجماع المدينة
من القضية بانه تامين حجة عنه ما كذا وقيل بحول غير ان روايتهم مستندة
وقيل على المنقولات المستمرة كالا ذلة والاقامة او يصح التعميم ان العادة
تقتضي بانه مثل هذا الجمع المخصوص العلماء الا اثنين بالاجماع ولا يجوز ان
راجع فان قيل يجوز ان يكون متمسك غيرهم ارجح ولم يطلع عليه بعضهم فليس
العادة تقتضي بالاطلاع الاكثر والاكثر كاف فيما تقدم واستدل بخوان المنة
حجة تنفي جسداه وبعيد وبشبه علمهم بروايتهم ورواية قبل لا دليل على ان
اروايته يرجح بالثبوت بخلاف الاجماع **مسألة** لا ينعقد الاجماع باطل
وعدم خلاف للشبهة ولا بالائمة الاربعة عند الاكثر خلاف لا حجة ولا ياب
بكونه عند الاكثرين قالوا عليكم بسنتي وسنة اخي الراشد
من بعد راحة وابالذين من بعد قلنا يدل على اهلية اتباع الملة ومعارض
للسل الخلف كاجماعهم وفردا شرط فيكم **مسألة** لا يشترط عند
اتواتر عند الاكثرين دليل التمسك ولولم يبي الا واحد فيقبل حجة لضعف التمسك

وقيل للمنفعة الاجتماع **مسألة** اذا اذنت واحد وعرفوا به ولم ينكرا احد
 قبل استقرار المذهب فاجماع او حجة وعرضا الشافعي ليس اجاعا ولا حجة وعرضا
 ضارفة وقال ابي حنيفة الاجتماع بشرط ان يقرض العصر اياه حريرة ان كان
 فنيا لا مكانا سكونهم في حريرة موافقهم كما كقولهم انظر فيمنض
 ويصل السمع الى الخلق كقولهم ان لم يجتهدوا وقت ادخالهم في وقت ادخالهم
 فذا اجماع ولا حجة قلنا خلاف الظاهر لان عاداتهم ترك السكوت الا في
 ويصل ظاهرا لا ذكرناه اجماعا في انقراض العصر بضعف الاحتمال اياها
 المعادة في الغيبة لان الحكم واجب بان الغرض قبل استقرار المذهب
 واما اذا لم ينتشر فليس حجة عند الاكثر **مسألة** انقراض العصر غير مشروط
 عند المحتسبين وقال احمد وابن فورك بشرط وقيل في السكوت وقال
 انه كان غير قياسين دليل السمع واستدل ان يكونوا اعدا لاجماع
 للتداعي واجب بان المراءى عصر المحبين الاولين والاولاء خلقتا في قالوا
 يستلزم انما انما التجهيز لا اطلاع عليه فلا بعيد وبغيره فلا
 مع الساطع كالواقد فلو انهم بشرط منع المجتهد من الرجوع عن اجتهاده
 قلنا واجب لقيام الاجماع قالوا لو لم يعتبر مخالفة لم يعتبر مخالفة من كان
 في دابة كل واجب الامة قلنا قد التزمه بعض الفرق ان هذا قول
 من وجه من الامة قلنا اجماع **مسألة** لا اجماع الا غير مستدل لا يستلزم
 الخطا ولا انه مستحيا عادة قالوا غير دليل لم يملكه فائدة قلنا فائدة
 شرط البحث وحرارة الخلق وايضا فانه يوجب ان يكون غير دليل ولا

ماثل

ولا قاله **مسألة** يجوز ان يجمع على قياس ونعت الظاهرية اجماعا لبعضهم
 او توع لنا انقطع بالجواز كغيره والظاهر ان توع كما تباين كبر وتخيرهم
 وازمة نحو الشرح **مسألة** اذا اجمع على قول واحد ثلث قول ثالث
 منه الاكثر كقولهم البكر قيل منع القرد وقيل مع الارش فارد حجتا ثالث
 وكالجمعة مع الاخر قيل الى المالك لجمعة وقيل القاسم في الحماة ثالث وكالنية
 في اقلها رات قيل بعينه وقيل في البعض فالتعظيم مانع ثالث وكالفسخ
 بالعبوب المحممة قيل بفسخها وقيل بالفرق ثالث وكاتم مع زوج او
 زوجة واب قيل ثلث وثبت ما بقي فالفرق ثالث والصحح التفصيل ان كان
 اثالث برفع ما انتفا عليه ممنوع كالسكوت وكالجدة والظلمات لا
 تجازي كفسخ النكاح ببعضه وكالام فانه يوافق في كل صورة منه جبالنا
 انه الاول مخالفه لا اجماع فمنع بخلاف اثنائه كما لو قيل لا تقتل مسلما بدين
 ولا يفتح بيع الغائب وقيل يقتل ويضيق لم يمنع يقتل ولا يفتح وعكسه ثانيا
 قالوا يقتل ولم يقتل احد فقد خالف الاجماع قلنا عدم القول ليس
 بنفيه والاشنع القول في واقعة سجدة وحققت بسنة انزول الغائب
 قالوا يستلزم تخلفه كل فريق وهم كل الاقل المتبع تخلفه كل الامة
 فيما اتفقوا عليها لا خلافا فاهم دليل انما اجتهادنا قلنا ما شئنا لم يمتدنا
 فيه ولو سلم فلو دليل قبل تفرع اجماع مانع منه قالوا لو كان لا نكر لا وقع
 وقد قال ابراهيم بن محمد في مسند الامة مع زوج واب يقول ابن عباس
 وحسن آخوند لا نكاحا بغير المحنة قلنا في ثلث اجماع **مسألة** يجوز

٢٠

اصداق دليل اخواتنا واصل افهمنا الاكثر لنا لا مخالفة لهم فجازوا ايضا
لانكروا لم يزلوا في حجة استخرجوا الادلة واثباتا واثباتا قالوا انهم
سبيل المؤمنين قلنا ما قول فيما اتفقوا عليه وان لم يسمع في كل متجدد
يامرهم بالمعروف قلنا معارض بقوله وينهونهم عن المنكر فلو كان منكر
لنوعه **مسألة** اتفاق العصر في غير احد قولي العصر الاول بعد ان
خلاهم قال الاشعر والامام واحد والغاية منع وقال بعض المجوزين حجة
والحق انه بعيد ان ياتوا بغيره كالاقتلاف فام الولد ثم زال الوجه
ان عمن كان يهني عن المنفعة قال ابو بكر ثم صار اجماع الاشعر العادة
بالتسعة واجب بمنع العادة وبالموقع قالوا لو وقع كالحجة فيعارض
الاجماع لان استقر اقتلافهم دليل اجماعهم على تسوية كل منهما
بمنع الاجماع الاول ولو سلم فشرط بانقضاء القاطع كالمسلم يستقر
خلاهم المجوز ليس بحجة لو كان حجة لتعارض الاجماع وقد تقدم قالوا
لم يحصل الاتفاق واجب بانه لم يزل يستقر خلاهم قالوا لو كان حجة
لكان راجحاً في المنى لف موجب ذلك لانه امانة في كل الامة الاجابة
بالاكثر اجماع والاكثر على خلافه الا لو لم يكن حجة لا يراى ان يجمع الامة
اراجع اعلم ان هذا التيسير باباه واجب بان المنع والحاجة ظاهرة في
لتمتق قول بخلاف ما لم يات **مسألة** اتفاق العصر عقيب الاختلاف
اجماع وحجة وليس بعيدا ما بعد استقراره فيقبل منع وقال بعض
المجوزين حجة وكل من شترط انقراض العصر قال اجماع ويجوز كالتية قبلها

الآن ان كونه حجة اظهر لانه لا قول اخر من غير هذا **مسألة** اختلاف جواز
عدم علم الامة بخبره دليل راجح اذا عمل على وثقة المجوز ليس اجماعا كالم
يحكموا في واقعة ان في اتبعوا غير سبيل المؤمنين **مسألة** المنع اتساع
ارتداد الامة سمعنا دليل السمع واعترض بان الامة اذ هي جميع ورد بان
يصدق ان الامة ارتدت وهو اعظم الخطا **مسألة** مثل قولنا في
ان دية اليهود وبنائهم لا يفتح التمسك بالاجماع فيه قالوا استعمل
الكامل والتمسك عليه قلنا في نفي الزيادة في ابدان مانع او نفي شرط
او استصحاب فليس في الاجماع شيء **مسألة** يجب العمل بالاجماع بقل
الواحد وانكره الغرض ان نقل اليقين يوجب القاطع اولى وانما نحن
نحكم بالنظر قالوا اثبات اصل بالنظر قلنا التمسك الاول قاطع
والثاني يتي على اشتراط القطع والمعرض مستظهر في الجاهل **مسألة**
انما حكم الاجماع القطع ثانيا المتأخر ان نحو البعادات الخمس كغير **مسألة**
التمسك بالاجماع فيها لا يوقف صحة عليه صحيح كروية ابا ريكاذ في التمسك
وبعد اجابة ربه انه يوجب قولنا ان دليل السمع ويشترك في التمسك
والاجماع في السند والفق فاستدلوا اخبار غير طريق التمسك وكثير قول
محض للصحة الميعة فيقبل لا يحد لعمره وقيل لانه ضرورة ربه وجبين
احد ما ان كل احد يعلم انه موجود ضرورة فالمطلق اولى والاستدلال
على ان العلم ضرورة لا ياتي كونه ضرورة باجتماع الاستدلال على
حصوله ضرورة ورد بان يجوز ان يحصل ضرورة ولا يتصوره او يتقدم

تصوره والمعلوم ضرورة ثبوتها وثبوتها غير يقو بها التام
التفرقة بينه وبين غيره ضرورة وقد تقدم مثله في الحج والمقابلة
الحجة الكلام الذي يرد على الصدق والكذب والعرض بأنه يستلزم اجتماعهما
وهو محال لا سيما في خبره كما اجاب الله بصفحة دخول لغة فردان
الصدق الموافق للحجة والكذب بغيره فتعريفه به دور ولا جواب عنه
وقيل القيد في ادراك الكذب فيه والادراك اعم من ادراك ما هو واجب بان
الماد يتناول احد ما او قريبا قول المحسن كلام بغيره بغيره نسبة
قال بغيره ليخرج كقوله لا الكذب عنده وهو بغيره بغيره نسبة مع الموضوع
ويرد عليه باب ثم وكوه فانه كلام بغيره بغيره نسبة اما لا ان القيام
منسوب واما لا ان الطلب منسوب والاولى الكلام المحكوم فيه نسبة
خارجية ونفع الخارج عن كلام النفس في طلب القيام حكم نسبة لها خارج
مختلف ثم وينتج غير خبره انتاد وتبينها ونزالاتها والنجي والتمني والتمني
والقسم والسند والبرهان ان كونه في الترتيب والتمني والتمني
بها الوقوع انتاد انتاد لا خارج لها ولا انتاد لا يقبل صدقا ولا كذبا
ولو كان خبره كما ما ضيا ولم يقبل التعليق ولا انتاد قطع بالقرى بينهما
لذلك قال للجمعية فلتفتك سئل بغيره صدق ولا كذب لا الحكم اما مطابق
للخارجي او لا اما مطابق مع الاقصاد ونفيه او لا مطابق مع
الاعتقاد ونفيه واثباته فيها ليس بصدق ولا كذب لقوله اقر غير
كذبا ام به جنة والادراك فلا يكون صدقا لا نتم لا يقصدونه واجب

بان المتصور انما هو بغيره فيكون لا المجنون لا اقراره او قصد
او لم يقصد المجنون قالوا كانت عارضة ما كذب ولكنه وهم واجب بطل
ما كذب بغيره وقيل ان كان مقصدا فصدق والاف كذب لقوله والله شديد
ان النافين الكاذبون واجب كما يكونون في شهادتهم وهم لفظية
ينفك لهم ما يعلم صدقه والى ما يعلم كذبه والى ما يعلم واحد منهما فالادخل في
بغيره كالتواتر وبغيره كالموافق للتصوير ونظر كخبر الله في رسوله
والاجماع والوافي للنظر والاثبات في المخالف لا علم صدقه والاثبات في
صدقه كخبر العدل وقد يظن كذبه كخبر الكذاب وقد يشك كالمجهول من قبل
كل خبر لم يعلم صدقه فكل كذب قطعا لا لو كان صدقا لنصب عليه دليل كخبر
مدعي الزنا فانه مستلزم في النقيض ولزوم كذب كل شاهد كخبر
كل مسلم واما كذب المدعي للعادة وينفك لهم متواتر واحاد والمتواتر خبر
جماعة مفيد بغير العلم بصدقه وقيل بغيره ليخرج ما علم صدقهم فيه بقرائن
الزائدة على لا ينفك عنه عادة وغيره فخالفت السنية في افادة التواتر
وبهت فانا نجد العلم التصوير ببلاد ان يتداولهم اخباره والاثبات
والمخالفات بحدود الاخبار وما يوردونه ككل كل طعم واحد ان الجملة
ركبت من الواحد ويؤثر في ناقض المعلومين والى تصديق اليهود
والنصارى في الانبياء بعديروا ثانيا تفرق بين التفرقة وبين ضرورة بان
التصوير يستلزم الوفاق مردود والجمهور عليه ضرورة في الكذب والصدق
نظير وقيل بان لو كان نظيرا لا فسر الى اوسط القديسين والساغ

باب

باب

اختلف فيه عقلا الجاهلون وكان ضروريا لا افتقد ولا يحصل الا بعد علم انه من
المحسوس فانهم لا حاصل لهم وانه كان كذلك ليس يكون فيلزم النقيض وجب
بالمنع بل اذا حصل علم انهم لا حاصل لهم لانه مشتق الى سبب علم ذلك فالعلم
بالصدق ضروري وصدقه الترتيب ممكنة في كل ضروري فالوكان ضروريا للعلم
انه ضروري ضرورة قلنا معارض مثله ولا يلزم من البتة ما يعلم ضروريه
بصفته وشرط التواتر بعد التجربتين تعدد الامتياز والاتفاق والتواتر على مستند
الى الاحتساس سبب في الطرفين والواسطة والمطلوب غير محتاج اليه لانه اذا
اجتمع فباطل وانما ارباب بعض فلازم قاطبة وضابط العلم كجمله حصول
العلم لان الضابط حصول العلم سبب العلم بما وقطع انما ينقص الاربعه
وتزويج تحت وقيل ثمان عشر وقيل عشرة ونه وقيل اربعون وقيل مائة
والصحيح مختلف وضابطه ما حصل العلم عنده لانه قطع ما يعلم به غير علم
بعد وكفوص لا يتقدم ولا ما هو مختلف باختلاف قرائن التعريف
واحوال التجربين والاطلاع عليها وادراك المستعصم والوقايح وشرط
قوم الاسداه والعدالة لاخبار النصارى بفعل المسيح وجوابه فذلك في الاصل
والوسط وشرط قوم ان لا يجوزهم بل وقوم اختلاف النسب والدين
والوطن والشيعة المعصوم دفعا للكذب اليهود اهل الله فيهم دفعا
للموافقة وهو فاسد قول القاضي واليهي كل عدو اما وجهره علم بالوقعة
الشخص فثمة بغيره ما لشخص صحيح انه تساوي به كل وجه وذلك بعينه
مسألة اذا اختلف التواتر في الوقايح فالعلوم ما انتفع عليه بنفس او غيره

كوتاج

كوتاج عاتم وعينه خبر الواحد ما لم يثبت اليه التواتر وقيل ما افاد الظن وبطل
عكسه بخبر لا يفيد الظن فالمستفيض زاد ثقة على ثمة **مسألة** قد يحصل العلم
بخبر الواحد بعدل بالقرائن لغير التعريف وقيل وبغير قرينة فقال احمد بطرد
والاكثر لا بقرينة ولا بغيره لما لو حصل بغير قرينة ككاهن عاوي بغيره ولا شك
ايه ناقض للمعلومين ولو جوب خطئه الخالف اما حصوله بقرينة فلو اجبر ذلك
بموت وليه من غير صريح صريح وجبارة وانما كجرم وكونه لوطف بصحة
واعتراض بانه حصل بالقرائن ورد بانه لولا الخبر لم يثبت موت اخو قالوا
او شكك ما بان قلنا انشأ الاول لانه مطرد في مثله لانه يستحيل حصول مثله
في النقيض وانما اثبات لانا نخطئ الخالف لو وقع قالوا قال لا تقف
ان يتبعونه الا الظن فمضى ودم قول انه ممنوع واجب بان المتبع الاجماع بانه
مؤكد فيما المطلوب فبما العلم من ادين **مسألة** اذا اخبر واحد بحضرة صبي الله
عليه وسلم ولم يكره لم يزل عليه صدقه قطعا لا يمتنع سماعه ما فهمه او كان
بينه او رآه خبره او ما علمه وصية **مسألة** اذا اخبر واحد بخلق كثير لم يكره بوجه
وعلم انه لو كان العلوم ولا حاصل على السكوت فهو صادق قطعا للعادة
مسألة اذا اخبر واحد بما تنزه الله عن عقده قد ثبت ركه فليكثر
كالواحد واحد في مدينة بقل خطيب على المنبر فلو كاذب قطعا طافا
للمشيقة لنا العلم عادة وانه كذب قطع كذب من ادعى ان القرآن
عروض قالوا احوال المعذرة كثيرة وذلك لم ينقل النصارى كلام المسيح
المحمد ونقل اشتاق التور وبيع الحصاص وحسن الجمع وتسلم القرارة

واذا اقامه واذا ارجح وترك البسطة اها وواجب بان كلام عيسى
 انه كان بحفرة خلق فقد نقل قطعا وكذا غيره مما ذكره استغنى عن
 الاستدلال بالتقوى الذي هو شبهة واما الفروع فليس من ذلك وان
 سلمنا ما استغنى عنه ستم اوكاه الاوان شامعين **سنة** اتعبد بحجة
 الواحد العدل جازع على خلاف الجبابة لنا القطع بذلك قالوا يورث الى
 تحصيل الاحكام وعكس قلنا ان كان العيب اطلاقا لمخالفة ما قطع كالتعبد
 بالمتعة والتمتاده وان فلا يرد وان تساوي ما توفى والتجربة منه قالوا
 لو جاز لجاز التعبد به في الاخبار عن الله سبحانه للعلم بالعادة انه كان **سنة**
 بحسب العمل بحجة الواحد خلاف لما في دابر وادوار افعة والجمهور
 بالسمع وقال احمد والفقهاء وابي سعيد والبصريين بعقلنا كذا العمل به
 كثيرا في الصحابة والتابعين شامعين غير غير ذلك يقضي بالاتفاق عادة
 كما تقول انما قولهم عمل العمل لغيره على علم قطعا من سياقاته ان العمل بما
 قولهم فقد انكر ابو بكر خبر المغيرة حتى رواه محمد بن سلمة وانكر غير خبره في موسى
 في الاستدلال حتى رواه ابو سعيد وانكر خبره فاطمة بنت قيس واكرت
 عائشة خبره بعد واجب انما انكر واعده الارتياب قالوا لعلم اخبار
 مخصوصة قد قطع بانهم علموا الطور بالخصوصا وايضا انوارا كان
 بنحو الاحاد الى التواخي لتبليغ الاحكام واستدلالهم فلا ينفردوا
 بعلمهم بغيره وان الذين يمتدحون انما جاءكم فاسق وفيه بعد قالوا ولا تقف
 ان يتبعوه الا انطلق وقد تقدم ويزمهم ان لا يتبعوه الا بما طبع قالوا

توقف

توقف على الله عليه وسلم في خبره ابراهيم حتى اخبر ابو بكر وعمر
 غير ما نحن فيه وان سلمنا فاما لدية بالانفراد فانه طاعة في الخط وكسب
 التوقف في شك ابو الحسن العمل بالظن في تاصيل المعلوم الاصل وجب
 عقلا كما لعنه مخرقة شتى وضعف ما يظن وخبر الواحد كذا لا ان رسول
 بعث للمصالح فخير الواحد تفصيل لها وهو يتبع على التحسين سلمنا لكنه لم يثبت
 العصبية بل ادعى سلمنا ولا سلمنا في الشرعيات سلمنا وغاية قياس
 في الاصول قالوا واحدة ممكنة فوجب احتياط قلنا ان كان اصل المتواتر ضعيف
 وان كان الغنى فالغنى خاص هذا عام سلمنا لكنه قياس شرعي قالوا لو لم
 يجب لعل وقابع رد بنوع الثانية سلمنا لكن الحكم ليس هو دور
 شرعي الشرط منها ابلغ لا محال كذبه بعد عدم التكليف واجماع الحديث
 على قبول شهادة البقية بعضهم على بعض في الدماء قبل توفيقهم سلمنا
 كثرة اجمالية بينهم شهودين وانروا به بعده والسمع بغيره كالمشاهدة
 والقول ابراهيم بن عيسى وابي ابراهيم وغيرهم في شك ولا سماع البقية ومنه
 الا سلام للاجماع وابو حنيفة وان قبل شهادة بعضهم على بعض لم يقبل
 روايتهم والقول انما جاءكم فاسق وهو فاسق بالعرف المتقدم وسنكر
 بانه لا يوثق به كالفاسق وضعف بانه قد يوثق ببعضهم لدية في ذلك
 والجمع باستغن الكافوكا كذا عند المتأخرين غير المتأخرين
 الواضحة وما لا يضمن الكيفية ان كان واضحا كمنع الخواص وكونه فردة
 قوم وقيل قوم الزاد انما جاءكم فاسق وهو فاسق القابل نحن نحكم بانها



والاية اولى لتوازنا وخصوصها بالناسخ وعدم تخصصها بهذا الخصوص
بالكاف والنافس المذنب صدقهما باتفاق قالوا اجموعا على قبوله
وروي بالفتح او بانه مذنب بعض واما بخلاف السبعة وبعض الاول
وان ادعى القطع فليس من ذلك بقوة الشبهة من الجانين واما من يشترط
التبذير فيجب الشطرنج وكونه من مجتهد وتعدنا لقطع انه ليس بما سبق
قلنا المصيب واحد لانه يؤثر في نفسيتي بواجب ايجاب السابعة
الحمد لظهور التوجيه عندنا رجاء ضبط علم سوء لعدم حصول
النقص ومنها العدالة ووجه محافظة دينية كمال على ملأه التقوى والهدوء
ليس مما بدعه وتتمتع باقتباب الكبار ترك الاصل على الصغار
وبعض الصغار وبعض الاباح وقد اضطررت الكبار في ذرايع الشر كونه
وقتل النفس وقذف المحصنة والزنا والفرازة ارحم الناس وكل مال
ايتم وعقوق الوالدين المسلمين والالحاد في احوالهم وزاد ابو هريرة اكل الزنا
وزاد على السرقة وشرب الخمر وقيل ما توقعنا ان يرجع عليه خصوصه واما بعض
الصغار فانه يلحقه كسرة تقوى والتطيف كجبة وبعض الاباح
كالنكاح المجامع والجماع مع الارزاق احواف الدنيا من اللبس به وكونه
واما الحرة والذكورة وعدم التقاية والعداوة فمختص بالشهادة **مسألة**
مجهول الحال لا يقبل وعزله حيث قبلنا الادلة فنحن من النفس فحولت في
العدل فيبقى ما عده وايضا النفس مانع فوجب كتمن ظن عدم كالمصا
والكفر قالوا النفس سبب التثبت فاذا اشتهى ان يفتن قلنا لا ينبغي الا الحجة

او تركية قالوا نحن حكم بانها حرة وروى في النسخ ولا تقف قالوا
ظاهر الصدق كاجاره كذا كورة وطهارة الماء ونجاسته ورق جارية
وروي بان ذلك مقبول مع النفس وادوية اعلى رتبة **مسألة**
الاثر وان ايجرح والتعديل ثبت بالامانة فادوية وروى الشهادة
وقيل لا فيها وقيل نعم فيها الاول شرط فلا يرد على شرطه كغيره قالوا
شهادة فيتعذر واجيب بانه خبر قالوا الصواب بان الاخر احوط
وان ثبت ظاهر **مسألة** قال القاضي كفي الاطلاق فيها وقيل لا فيها قال
القاضي في التعديل وقيل بالعكس وقال الامام ان كان عالما كفي فيها والادلة
لم يكف القاضي ان شهد به غير بصيرة لم يكن عدلا ولا يحمل الخلف مدلس
واجيب بانه قد ينسب على اعتقده او لا يعرف الخلف الثاني لو اكتفى
لا ثبت مع الشك للالتباس فيها اجيب بانه لا تنكح مع اخبار العدل
انما فية لو اكتفى في ايجرح لا يترك التعديل للاختلاف فيه العكس العدالة
مطبقة كقصة التضع بخلاف ايجرح الامام غير العالم بوجوب الشك **مسألة**
ايجرح شتم وقيل ابرج من انما جمع بينهما فوجب انما عند اثبات مقين نفية
بالبين فانه جمع **مسألة** حكم الحاكم الشرط العدالة بشهادة التعديل بانها
وعمل العالم شدة ورواية العدل انما انما رجعيل ان كانت عادته ان لا
يرد الا عن عدل وليس من ايجرح ترك العمل في شهادة ولا رواية الجواز من
ولا اكد في شهادة الزنا لعدم اقتضاب ولا مسائل الاجتهاد وكجونا
فانتهى ولا بانه ليس على الصحيح كقول من لم يجر الزمر منوها ان سمة قيل

وراء النهر يعني غير هي **مسند** الاكثر على عدالة القضاة وقيل كغيرهم وقيل
حين وقوع الفتن فلا يقبل الاضلون لانه انما سبق غير معين ومات
المعتمد ولان ما قبل علينا وانما من معاصي كالتجويد والتمسك
بالتواتر عنهم من جهة في الامتثال واما الفتن فيجعل على اجتهادهم وانما كمال
بعد ذلك على قولي المصنوع وغيرهم **مسند** القضاة من رآه ابنه صلعم
وان لم يرد ولم تطل وقيل ان طالت وقيل ان اجتمعوا في فظية وانما
عليها تقدم ان يقبل التبعيل بالليل والكثرة وكما في المنكر كاترارة
والحديث ولو كان ان لا يصحبه حيث لم يخطه قالوا اصحاب الحجة صحاب
الحديث ملزم قلنا عرف في ذلك قالوا يقع فيه من الوافد والراي
قلنا في الاصل يستند من الاعم **مسند** لو قال الماهر العدل
انما هي باه احتمال الخلف **مسند** العبد ليس بشروط خلافا للجباية فانه اشترط
خبره او ظاهر او اشتهاره في القضاة او عمل بعضهم في خبرنا انما اربعة الدليل
واجواب ما تقدم في خبر الواحد ولا الزكوة ولا البصر ولا عدم البصيرة ولا
عدم العداوة ولا الاكثار ولا معرفة نسبه ولا العلم بقبيلة او عتبه او شي
الحديث لقوله نظرنا اخر اول ما مراعاة التماس خلافا لا في حيفه
مسند اذا قال سمعت امر ادني فالاكثر حجة الظهيرة في حقيقته ذلك
قالوا كقولنا انما اعتقد وليس في كنهه غيره قلنا بعيد **مسند** اذا قال الحق
قال صلعم حل ان سمعته وقال القاضي متردد في بيني عبيد الله القضاة **مسند**
اذا قال امرنا او نبينا او اوجب او حرم فالاكثر حجة الظهيرة في آية الامر

هذا ما قاله الشيخ في المسألة كذا في الاكثر حجة الظهيرة
قلنا عنه خلافا للشيخ

قالوا كقولنا ذلك وانه امر الكتاب او بعض الآية او غير مستند قلنا
مسند اذا قال كذا نفعنا او كانوا فالاكثر حجة الظهيرة في عمل الجاهة قالوا
لو كان لا ساعدت مخالفة قلنا لا الطريق ظنية كجوابه او انفس مستند
غير الفسخ قرا الشيخ او قراة عليه وقراة غيره عليه اذا عارضة او مصادفة او كناية
قاربه وفيه فالاول اعلا ما على الاصح الا انه اذا لم يقصد استماعه قال قال حدث
واخر وسمعت وقراة عليه من غير خبر ولا ما يوجب كونه امر اكره او غفلة او غير
معمول به خلافا لبعض الظاهرية لانه العرف بتقريره ولان فيه اتمام الصحة
فتقولنا اذ اجزأ مطلقا ومتبعا على الاصح وتعد الحكم عن الآية الاربعة
وقراة غير كقراة واما الاجازة للموجود والمعتق فالاكثر على تجوزها والاكثر
على منع حديثه واخره مطلقا وبعضهم يقيدها او بناء اتفاق للعرف
وسنها ابو حنيفة وابو يوسف يجتمع الاية الموجودين النظام قبولها
شكها وفيه نسل فلان من يوجب حديثه فلان وكذا خلافا واضحا لانا
النظام ان العدل لا يرد بالابعد علم او ظن وقد اذنه له وايضا فانه عليه
افضل القصدات والنجيات وعلى آله وسلم كما يرسل بينهم مع الاحاد وان
لم يعملوا فيها قالوا كذب لانه لم يجد قلنا قد نهضنا كما تقرأ عليه قالوا
ظن فلان حكم به كالشهادة قلنا الشهادة أكد **مسند** الاكثر على جواز
نقل الحديث بالمعنى للمعارف وقيل لم يعظم اذ في غير ابا سير ما منه ومن
ما كذب ان كان يشهد في الباء وانما يحمل على الجلالة في الاول انما انقطع
فيهم نقلوا عنه عارضا في وقايح سجدة به بالعاقبة مختلفة تابعة رابعة

ولم ينكره احد وايضا وعنه ابن مسعود وغيره انه قال من كذب او كذبه ولم ينكره
 احد وايضا عليه تفسيره بالعجوة فالعجوة اولى وايضا فان المقصود المعنى
 قطعا وهو حاصل قالوا قال نصرته او قلنا وعاله لانه الاولي ولم ينكره قالوا
 يؤدرك الاضلال لا ضلالا في العلم في المكافاة وتماثلهم فاذا قدر ذلك
 فترى ان اولنا اختل بالكتابة واجب بان الكلام من نقل بالمعنى سواء
مسألة اذا كذب الاصل لم ينع سقط كذب احد غير معين ولا
 يقع في عدايتهما قال لا ادرى ان لا ينعزل به خلافا لبعض الخسنة ولا
 رواياتنا غير كذب كل موت واجبة في الاستدلال ان سبيل من يلى
 صالح روي عن ابي هريرة انه قضى بيمين مع انشاءه ثم قال لربيعه لا ادرى
 فكأن يقول من ربيعه عن قلنا صحيح فابا وجوب العمل بالوجهين لو جاز
 بجائز في انشاءه ان قلنا انشاءه اصبحت قالوا لو عمل العمل كما حكموا انهم
 شاهدان ونسب قلنا بجب ذلك عندنا كذا واحد واني يوسف انما يفرم
 انشاءه **مسألة** اذا انقضت العدة لرباثة والمجلس واحد فان كان غيره
 لا يفعل منهم غير شهادته لم يقبل والا فالحجور يقبل وعنه رواياتنا
 لنا عدل جازم فوجب قبوله قالوا طاهر الموم فوجب رد ما قلنا هو
 الا ان ياتى سمع ولم يسمع بعيدا فسمعه فسمع فانه كثر فانه تعدد
 المجلس قبل اتفاق فانه جمل فادى بالقبول لو رواه مرة وتركها مرة
 فكلوا تين فاذا اسندوا رسله او دفعه او دفعه او وصله وقطعه
 فكأن تارة **مسألة** في بعض الخبر جاز عند الاكثر الا في العادة وان شئت

وكذا مثل حتى تزيج والاسوار بسوار فانه تمنع خبر الواحد فيما يتم به الخبر
 كما بن مسعود في من انكره بولي هريرة في غسل البدين ورفع البدين مقبول
 عند الاكثر خلافا لبعض الخسنة فاقول الا انه لم ينعزل في تاصيل الفتوة وفي
 كذا البعض والنجاة وقبول القياس وهو ضعف قالوا العادة تقتضي بطلان
 متواتر او بالنع وتواتر اربع والنكاح والطلاق والعقود اتفاق او كان
 سكتا بانها علة **مسألة** خبر الواحد لا ينعزل خلافا للكرخي والبكر
 لنا ما تقدم قالوا ادرى الحدود بالاشهاد والاصال شبهة قلنا
 لا شبهة كما شاهدة وظاهر الكتاب **مسألة** اذا حمل الشك ما روى على
 احد محله فانما هو محله عليه بقوته فانه محله على غير ظاهره فالاكثر على
 الظهور وفيه قول انما ينع كيف اترك الحديث لقول من لو عاصره
 بحجة فلو كان نقا فينتهي نسخة عنه ودون العمل بظواهره على خلاف
 خبر اكثر الا انه ما عمل بخبر الا اجماع الحديث **مسألة** الاكثر على ان الخبر
 المتخالف للقياس من كل وجه تقدم وقيل بالعكس ابو حنيفة ان كانت
 العلة بتطقي فالقياس وان كان القياس الاصل مقطوعا به
 فالاجتهاد والمخاراة كانت العلة بنقض راجع على الخبر ووجودها
 في النوع قطعي فالقياس وان كانت وجودها ظاهرا فالوقف والا
 فالخبر ان عمر ترك القياس في الخبر وقال لولا هذه القضا فيه
 بلاني في دية الاصابع باعتبار ما فيها بقوله في كل اصبع عشرة وفي مائة
 اربعة مائة وغيرة ذلك وشاع وزاع ولم ينكره احد والامثلة

ابن عباس خبر به برتر بود صورت قامت آنرا فاستباده ظهوره
و کند یک بود عایشه بی ازا استیقت و لذت فلا یکت تضع بالمهراس
و ایضا آخر معا و ابعث بالقیاس و اقوله و ایضا لوقوم تقدم الاضغف
و اثباته اجماع لان الخبر یجوز فیہ فی العداۃ و الدلالۃ و ایضا سنۃ
حکم الاصل و تعلیل و وصف التعلیل و وجوده فی النزع و نفی المعارض فیها
و لای الامرین ایضا ان کار اصل خبر ما لولا الخبر یحمل الکذب و النکر و النسخ
و الخطأ و التجوز و الغش و اوجب تامة بعید و ایضا فتنظری اذا کان الاصل
خبر و اما تقدم ما تقدم فلان ترجیح الی تعارض خبرین علی ما ترجیح منها
و الوقت لتعارض الترتیبین فان کان احدھا اعم فحق با و خیر سبب
مسئله امر سل قول غیر الصحابه قال من ثانی مال الشایع انهم
غیر او ارسد و شیوخها مختلفه او عضده قول الصحابه او اکثر العلماء
او عرف انه لا یرسل الا عن عمل قبل و راجعها ان کانه من ائمه النقل قبل
والا فلا و هو الخارضا ان ارسل سال الایة من اتبعین کما مشهور
مقبولا و لم یسکره کاب السبب الشیع و یمنی و کسر و غیرهم فان قبل
بلزم ان یکنه خارقا لاجماع قضاوی اجماع الی استدلال الی اولی
لا یصح و ایضا لو لم یکن عدلا عنده لکانه مدلسا فی الحديث قالوا قبل
قبل مع الشک لانه لو سئل لما ان یقول قلنا فی غیر الایة ما لولا
لو قبل یقبل فی عصرنا قلنا نعلبه بخلاف فیہ اما ان کانه من ائمه النقل
ولا یرتبه تمنع قبل قالوا لا یکنه لاسناد و یمنی قلنا فائدة فی ائمه النقل

تفاوتهم

تفاوتهم و رتبه الخلف القائل مطلقا تمسکوا براسیل ان بعیر ولا
تبعیا قالوا ارسال العدل یل علی تعلیل قلنا نقطع ان اجماع برسل ولا
یور بر من رواه و قد اخذ علی ان یقع فیقول انهم اسند العمل بالسنه
و هو اردوا لم یسند فقد انقم غیر مقبول الیه مثله ولا یرد فان الظن
قد یحصل و یقرب بالانضمام و النقطع ان یکنه بینما رجل و فی نظره
ان یکن قول صحابه او من رونه **الامر** اعم و حقه فی القول المحض
اتفاقا و فی الفعل مجاز و قبل مشترک و قبل متوالی لنا سبب
انهم ملوک کان متوالیا لم یمنع من الاخص کما فی انما و استدلال
لو کان حقیقه لزم الاشارة کسختل بالتفاح معروض بان المجاز
خلاف الاصل فیقول بالتفاح و قد تقدم شد التواطع مشترکا فی عام
فیجعل اللفظه و فاعلم و رین و اوجب بانه یؤدی الی رفعها ایدا
فان شد لا یختر و لای صحت دلاله الا اعم للاخص و ایضا فانه قول حادث
منافدا للامراتقا فعل غیر یفعل علی جهة الاستفاد و قال الصحابه
والامام القول القوی لای عمه الما مور یفعل الما مور به و رد بان
الما مور مشتق منه وان الطاعة موافقة للامر منی الدور فیها قبل
خبر عن الثواب علی الفعل و قبل غیر استصحاب الثواب و رد بان
الخبر یستلزم الصدق و الکذب الا و بانها المعزلة لکما انکر و الکلام
کلام النفس قالوا قول القائل لمن دوزا یفعل و یکره و یرد بالتهدید
و غیره و الیبلغ و الحاکم و الایة و قال قوم صیغه الفعل تجردا عن

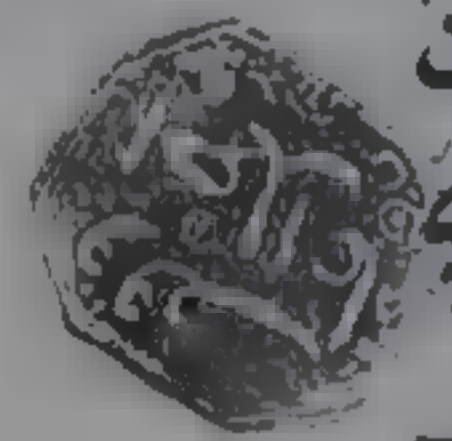
القوانين العارضة على الامر وفيه تعريف الامر بالامر وانما يستفاد
 صفة الفعل مجردة وقال قوم صفة الفعل بارادته ثبت وجود اللفظ
 ودلالة على الامر والاشكال فالاول عن انما لا يتبين عن التعهد وكيفية
 وانما ثبت عن المبلغ وفيه تهافت لانه اذا كان اللفظ قصد لقوله
 وادارة دلالتها على الامر وان كان المعنى قصد لقوله صفة الفعل قال
 قوم الامر ارادة الفعل ورد بان السلك لو انكر متوعد بالاملاك
 ضرب سيد لعبد فادعي مخالفة فطلب تعهد هذه بمشاهدة فانه يار
 ولا يريد لان العاقل لا يريد هذا ك نفسه وادري قد عيى الطلب
 لانه العاقل لا يطلب هذا ك نفسه وهو لازم والا ولي لو كان ارادة
 وقعت المناورات كلها لانه مع الارادة تحفصة كمال حرة واذا
 لم يوجد لم يخص حيث ان يكون بالنفس اختلفوا في كون الامر
 صفة بكنة والاختلاف عند المحققين في صفة الفعل وهو حقيقة
 في الوجوب ابو ثايم في انه ثبت قيل للطلب المشترك وقيل مشترك
 الاشياء والعائض فيها بالوقوف فيها وقيل مشترك فيها ولا ياباه
 وقيل بعد ان الترتيب في الشبهة مشتركة في الشبهة والتعريف
 ثبوت الاستدلال على الوجوب شايخا متكررا من غير كمال
 بالاجابة واعترض بانه ظن واجب المنع ولو سلم فيكون الظاهر في مدلول
 اللفظ والاشارة على العمل كمال الظاهر وايضا ما منع ان لا يشهد او انك
 والمراد قوله بجدة وايضا اذا قيل لهم انكم اذتم على مخالفة امره وايضا

تارك الامر عاص بدليل انقصت امره وايضا فليجوز ان يكون
 عن امره والتعهد بدليل الوجوب واعترض بان المعنى لغة حمله على الجب
 وذهب وهو جدي قولهم مطلقا بل عام وايضا قطع بان السيد
 اذا قال لعبد فطه هذا الثوب ولو بكنية او اشارة فلم يخل عد عاصيا
 واستدل بان الاشتراك خلاف الاصل ثبت ظهوره في احد الاربع
 والتعهد والاباهة بعيد والقطع بالوقوف بين يديك ان يستبين
 وبين استغنى ولا فرق ان النعم وهو ضعيف لانهم ان سئلوا الفرق
 قلنا انه ثبت نقص واستغنى محتمل ان يذهب اذا ادركتم بما عرفتم انتم
 فوزه اليه مشتقا ورواياته انما رده اليه استطاعنا وهو عاصي بوجوب
 مطلق الا ثبت الرجوع ولا بدليل تعهد فوجب جملته مشترك في ذلك
 قلنا بل ثبت التقييد في اثبات اللغة بوازم الماشية الا يشترك
 ثبت الاطلاق والاصل الحقيقة انما لو ثبت ثبت بدليل اليه اخوه
 قلنا بالاستدلال التقدة الا انه اشترك لفظ الطلب **سند**
 صفة الامر لا تدل على تكرار ولا حرة ولا محتمل الا ما استند للاستدلال
 هذه المعنى الا كما يقال في ثمة ولا يحتمل التكرار وقيل بالوقوف لانه ان
 المدلول طلب حقيقة الفعل والارادة والاشارة خارجي وذلك كمدبر بالارادة
 وايضا ما طعن بان المراد والتكرار من صفات الفعل كالفعل كالفعل
 ولا دلالة لوصف على الصفة الاستدلال بتكرار النعم والقبولة
 بان التكرار من غير وعرض بالحق ما لو ثبت في لا نعم فوجب في صحتها

افعل وهو الكف في التمتع انتهى واجب بانه يمتنع عنه ان يمتنع قوله
 بربيل خارجي وان ستم فالتزم عينا لم يفعل لا يعي فعل وان ستم فالتزم
 كف عن فعل لا عن كف والا لا يترك وجوب بقوله كف عن الكف
 والا لا يترك وجوب بقوله كف عن الكف لكل امر وهو بطل قطعا
 قالوا لا يتم الواجب الا بترك ضده وهو الكف عن ضده او يمتنع فيكون
 مطلوبا به هو منعه انتهى وقد تقدم انظاره وانه متمسكا بالقياس المتقدم
 وايضا انتهى طلب ترك فعل وان ترك فعل التمتع فيكون امرا بالمتعة
 فلما يكون الزنا واجبا منه حيث هو ترك لواجب وبالعكس وهو باطل
 وبانه لا مباح وبان التمتع طلب الكف لا الكف المراد فان علمه فالكف
 فعل فيكون امرا بجمع التمتع لغيره وان لم يكن انتهى نوعا من الامور
 قبل الامر طلب فعل الكف انظاره وانه في التمتع لا يتم المطلوب بالتمتع
 الا باحد ضده كالا بد واجب بالالزام الفضيع وبان لا مباح
 وانما من التمتع اما لان التمتع طلب نهي وانما للالزام الفضيع وانما لان
 امره لا يجاب يستلزم التمتع عي ترك وهو فعل فاستلزم كما تقدم
 وانتهى طلب كف عن فعل فلم يستلزم الامور لا طلب فعل الكف
 لا بطل المباح والمخصص لوجوب الامور الاخرى **مسألة**
 الاجزاء امثال في الامور بالامور بغير وجه حقيقة اتفاقا وقيل الاجزاء
 استلزام القضاة في استلزامه قال عبد الجبار لا يتلزم لنا لو سلمنا
 لم يعلم امثال وايضا فان القضاة استلزم كمالا من الامور

فيكون

فيكون تحصيله على ما قالوا لو كان الكفاية بغير الظاهرة انما او ساقط القضاة
 او اثنين لحدث واجب بالقول المختلف وبان الواجب على امر اخر
 الشين وانما يجب الكف وافصح **مسألة** صبغة الامور بعد الخط لا بانه على
 الاكثر ان غلبت شرعا فاذا حلت فاصطاد فاذا قصت الصدرة قالوا لو كان
 مانعا لمنع من التمتع واجب بان التمتع قد يكون بغير الظاهر **مسألة**
 القضاء بامر جديد وبعض الفقهاء بالاول لنا لو وجب به لا قضاء
 ومم يوم الخميس لا يقتضي يوم الجمعة واليضا لو اقصاه كمالا او ادا وكما
 سواء قالوا انما خلاف ظاهره فخلله لا يؤثر في القوطر والى الكلام
 في مقيد لو قدم لم يقع قالوا كمال الدين رد بالمع وبما تقدم قالوا فيكون
 اوارقنا يتبعه قضاة لانه يجب استهراك الامور **مسألة** الامور بالامر
 ليس اربابا فينا لو كان كذا من عيب كذا كذا تعديا وكذا ياقض فترك
 العبد لا تفعل قالوا نعم ذلك من امر الله رسوله ومن قول المك لوزيره
 قل ففعلنا فعل قلنا للعلم بانه يتبع **مسألة** اذا امر بفعل مطلق فطلب
 الفعل الممكن المطبق للامية لا للامية لنا ان الامية يستحيل وجودها
 في الاعيان لما تقدم من تعدد ما فيكون قليا جزيا وهو محال قالوا المطلوب مطلق
 واجز في مقيد فالترك هو المطلوب قلنا يستحيل ما ذكرناه **مسألة**
 الامور المتعاقبة بتمامين لا مانع عادة من استكمالها من تعريف
 غيره وانما في غير محظوف مثل ركنين مثل ركنين قبل محظوف بها
 وقيل لا يبعد وقيل بالوقف الاول فانه انما سيسلظر مكان اوله وان في



كثيرة التاكيد ويترجم من العمل مخالفة براءة الذمة وفي المعطوف العمل
 فان رجع التاكيد بعد تقدم الارجح وانما توقف **التحقيق** اقتضاها كلف
 عن فعل على جهة الاستعداد وما قيل في قد الا من مرتبة وغيره قد
 قيل سابقه في قد التني والجلال في صيغته والحد في ظهور الخط لا الكثرة
 وبالعكس اذ منته كذا وموقوفة كما تقدم وكلها في التكرار والفور وفي
 كونه تقدم او موجب قرينة نقل الاستعداد والامح وتوقف الامام وله
 مسائل مخصوصة **مسألة** التني عن التني لغية يدل على انشاء لغة قبل
 لغة وثانها الاجاز لا السببية لنا ان فساد سلب الحكم وليس في
 التفظ ما يدل على لغة قطعا وانما كونه يدل شرعا على ان العلم لم يزل يستدل
 على انشاء التني في الترتوبات والاكثرة وفيها وايضا لو لم يفسد لزم
 نفيه حكمه للتني ومن ثبوت حكمه للصحة والنازم باطل لانها في التنا وير
 ووجوبه التني نسخ التني بخلافه عن حكمه وفي رجاء التني نسخ الصحة في
 اللغة لم يزل العلماء واجب لغيرهم شرعا بما تقدم قالوا لا بد من صحة
 والتني تقيضه فيقتضيه نفيها واجب بانه لا يقيضها لغة ولو سلم
 فلا يترجم اختلاف الحكم التنا بئ ولو سلم فاما يترجم ان لا يكون للصحة
 لا ان يفتق انشاء وان في اول انما قضى بفتح الصحة ونحوها
 عن اربا لغية وتلك به يفتح واجب المنع باسبى القائل يزل على
 الصحة لو لم يزل الحكم المنهي عنه غير انشر على الصحيح كعدم يوم نجر الصلوة
 في الادوات المذكورة واجب بان انشر على ليس معناه العبرة بقوله

رجب الصلوة ولزوم دخول الوضوء وغيره في صبيحة الصلوة قالوا لو كان متسا
 لم يمنع واجب بان المنع التني وبانتقض مثل ولا شكوا ودعي الصلوة فلم
 تحمله على التغير فيقتضيه في مخالفة ان المنع لا يمنع ثم هو مستعذر في الحاشي
مسألة التني عن التني لوصفه كذا في ذلك خلافا لما ذكره وقال الثاني في بيان
 وجوب صدق في ظاهره وانما ورد في الكراهة وقال ابو حنيفة يدل على
 فساد الوصف لا التني عنه لنا استدلال العلماء على تحريم اليوم به
 بخلافه وبما تقدم من اليفه قالوا لو دل ان قضى بفتح الصحة وطلبا في الحاشي
 وخرج ملك الغير معتبر واجب بانه ظاهر فيه وما خالف فيه بل هو في التني
 عنه **مسألة** التني يقتضيه الدوام ظاهر لنا استدلال العلماء مع اختلاف
 الاتفاق قالوا ثبت الحايض عن الصلوة والقوم قلنا لا يصح
انها اصل العام ابو حنيفة العام اللفظ المستغرق لا يصح له وليس
 بما منع لانه كونه عشرة وكونه بزيادة او بغيره في غير ذلك اللفظ هو
 الدال في جهة واحدة على شيئين فسادا وليس بجامع لخروج المعلوم
 والمستحيل لانه مدلولها ليس بشيء والموصولات لا ينافي ليست بمفظة
 واحدة ولا مانع لان كل شيء يرضى فيه ولا ان كل مضمود ذكره يرضى فيه
 وقد يترجم هذين والا لولا في اول على منيات باعبار اذ انشر في
 مطلقا ضربة فتولا انشر في يخرج كونه عشرة ومطلقا يخرج المعلومون
 وضربة يخرج كونه اصل وانما من خلافة **مسألة** العموم من عوارض الانا
 حقيقة وانما في المنع ثانيا في الصحيح كذا في ان العموم حقيقة في شمول

ار لمتد و دونه المكن كعوم المطر والخصب ونحوه و ذلك قبل علم المطر
 والخصب كونه و ذلك للمعنى الكلى لشواجزيات و من ثم قبل العلم بالمتبع
 لقوة من الشك فانه قبل الاداء و احدث من علوم المطر ونحوه ليس
 كذا لك قبل ان يكون العلم بهذا الشرط لغة وايضا فانه ذلك ثابت في عموم
 الصواب الامم والنجح والمغنى الكلى **مسألة** اننا في المحققين للعلوم مبنية
 والحداد في عمومها و خصوصها كافي الامم وقيل مشتركة وقيل بوقوع الاخبار
 والامم والنهي والوقوف اما على معنى لا ندر و اما فاعلم انه وضع ولا ندر
 حقيقة ام مجازي و اسم الشرط ولا استفهام والموصولات والمجموع
 المعرفة تعريف جنس والفاقة و اسم الجنس كذا في الشك في النسبة
 فما انقطع في لا تقرب احد او ايضا لم يزل العلم يستدل بشواهد
 و ازانة و يوصيكم الله في اولادكم و كما يحتاج عمر في مثال البكرانية اركوة
 امرت ان اقاتل الناس حتى تقول لا اله الا الله و ذلك لا ندر
 من قريش و نحن معاشر الانبياء لا يورث و ذراع و شع و دم يكره اهلهم
 فهم باقوان يورثون اليه لا يثبت لفظه لولها ابد و الا فاق
 من دخل دار فهو حاد و طلق انه يعم و استدل بان معنى في محاج الى
 التعبير عنه كغيره و اوجب قد يستغنى بالمجاز و بان شك في خصوص شيق
 فبذلك حقيقة اذ في رد بان ثابت لغة بان جميع و بان عموم احوط مكان
 اذ في قالوا لا عام ان المحققين في بطلانها لا غلب رد بان احيانا
 تخصيصا بل شواهد للعلوم وايضا فانه يكون ذلك عند عدم الدليل

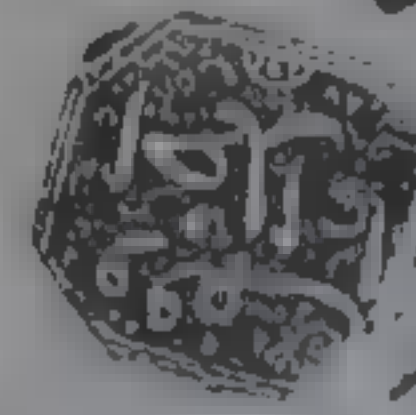
الاشارة

الاشارة كالحققت لهما و الاصل حقيقة اوجب بانه على خلاف الاصل
 وقد تقدم منه ان رقي الاجماع على التكليف العام و ذلك بالامم و النجى
 و اوجب بان الاجماع على اخبار العام **مسألة** كجمل الشك ليس بعام
 انقطع بان رجالا يجمعون كرجل في الوضوء و قد قال له عن عبد صالح
 نفسه باقل اجمع قالوا نعم اطلانه على كل جمع فجمع على الجميع هل على جميع
 حقيقة و رد بخبر رجل فانه انما صح على السبيل قالوا لو لم يكن للعلوم مكان
 محققا ببعض رد برجل فانه موضوع للمعنى **مسألة** انية اجمع
 لانها تفتق و انما مجازا الامم و لو احدثت انما سبغ ارايد و هو
 و قيل حقيقة و لفتحة فانه كان لا اخوة و المراد اخوان و استدل بالارجع
 بها و لم يكره عليه و عدل الى التاويل قالوا فانه كان لا اخوة و الاصل حقيقة
 رد بفتحة ابن عباس قالوا انما معكم سمعون و رد بان و عونه و ارايد
 الا انما فاقوها جماعة و اوجب في الفتيه لانه يعرف الشرع لا اللغة انما
 قال ابن عباس ليس لا اخوان اخوة و عورض بقول زيد لا اخوان اخوة
 و التحقن ارادوا ما حقيقة و الاخر مجازا قالوا لا يقال جازية رجلان
 عاقلون و لا رجال عاقلان و اوجب بانهم يردونه صورة اللفظ **مسألة**
 اذا خص العام كان مجازا في اتباعه احيانا حقيقة ارايد ان كان غير مخصص
 ابو الحسين ان خص باللا يستقل بشرط او صفة او مستثنى بعد
 اجمالا خص بشرط او صفة و قيل ان خص بدليل لفظي الامم حقيقة في
 تناوله مجاز في الاختصاص عليه لنا لو كان حقيقة مكان مشتركة كالكلمة الواضحة

انه حقيقة في الاستغراق وايضا كقوله من بقرته كسار المجاز انما السائل
 باقي فكاه حقيقة واجب بانه كان مع غيره قالوا سبى و هو دليل حقيقة
 قلنا بقرته و هو دليل المجاز انما اذا بقي غير مضمون معنى العموم حسب
 بانه كان للجمع ابو بكر لو كان بالابتداء بوجوب كونه نحو انما قال
 المسكون و اكرم به نعيم انه دخلوا و كان نحو مسكون للجماعة مجازا و كان
 نحو المسكن للجنس او للعدد مجازا و كان في سنة ان حنين عاتما مجازا و جاز
 بان الواو في مسكون كالف ضارب و واو مضروب و الالف القام
 في السهم و انه كان كلمة حرفا و اسما فالجمع انما الاستثناء سببا
 و العاقبة مثله انما ان الصفة عنه كلما مستقلة و عبد الجبار كذلك
 الا ان الاستثناء عنه ليس بتخصيص لفظية لو كانت انما
 اللفظية يوجب كونه الى آخره و هو ضعف الامام العام كقوله لا ما دارنا
 اختص فاذا خرج بعضها بغير ابياته حقيقة واجب بالجمع فان العام
 في الجميع فاذا اختص خرج قطعا و انما نص **مسند** العام بتخصيص من
 حجة و قال البجلي ان خص بتصل و قال ابو عبد الله البصري ان كان العموم
 مشاعنه كما قلوا الشريين و ان فليس كحجة كالتارق و السارفة فانه
 يمنع عن انتصاب كونه عبد الجبار ان كان غير متقرا به بانه كان شريين كحرف
 اقبلوا الصفة فانه يقتضي قبل اخراج الحائض و قبل حجة في اقل الجمع و قال
 ابو نويسنجي انما سبى من استلال الصحاير بتخصيص ايضا
 القطع بانه اذا كان اكرم به نعيم و لا ترم فركب عنه عاصيا و ايضا فانه لا يصل

نحوه

نحوه و استدلال بولم يكن حجة كانت دلالة برقعة على دلالة على
 الا خود انما لم باطل لانه ان عكس دور و انما حجة واجب بان الدور
 انما لم يتوقف التقدم و اما بتقدم اليه فلا قالوا صار مجازا لانه مجازا
 فيما بقي شكل منه قلنا لا بقي تقدم اقل الجمع المتحقق و ما بقي شكوك
 قلنا لا شك مع ما تقدم **مسند** جواب السؤال غير المستقل و نه تابع
 للسؤال عموم انما فاد العام على سبب خاص سؤال مثل قوله لم يزل
 عن غير بضاعة خلق النار طهور لا ينجس انما ما غير لونه و طهره و كره
 او بغير سؤال كاره و رانه مرثه يمونه فقال ايما باب و منع نقد طهر
 معبى عموم على الاكثر و نقل عن الشافعي خلافه لنا استدلال الصحاير
 بنقله كانه السرة و يعني في سرة المجن و اور و اصفوا و آية الطهار
 في سرة بنحو و آية التعان في حلال بها آية او غيره و ايضا فان اللفظ
 عام و انما شك به قالوا لو كان عاما لجاز تخصيص السبب بالاجتهاد
 اجيب بانه اختص المنع للقطع برفعه على ان ابا حنيفة اخرج الاست
 المستثناة من عموم الولد للفراش فلم يلحق ولد مامع و روده في ولد
 زمة و قد قال عبد الله بن زمة هو في و ابن و بيده ابي و ولد عن نرا
 قالوا لو علم لم يكن في نقل السبب فائدة قلنا فائدة منع تخصيصه برفعة
 الا سببا قالوا لو قال فقد فقال و انه لا تغيب لم يعم قلنا لو عرف
 خاص قالوا لو علم لم يكن مطابعا قلنا طابق و زاد قالوا لو علم كذا حكما
 باخذ المجازات بانما حكم لغوات الظهور بان خصوصية قلنا انما خارجا



بتوحيده **مسألة** انتم كسبتم الحلاله على معنيه مجازا لا حقيقة وتلك
 مدلوله لا حقيقة والمجاز غير القايص والمعنى لا يجمع حقيقة ان يجمع الجمع ومن
 انما يجمع ظاهر فيها عن جدتها وان كان كالعامة ابو الحسن والفرجاني
 يجمع انه يراو لا انه لغة وقيل لا يجمع ان يراو وان قيل يجوز في انني لا اراو
 الاكثر ان جمعه باعتبار معنيه بني عليه لانه انما يجمع حقيقة لكان مرادها
 نامة اطلاق عليها كانه مجازا ان في الحقيقة لو كان الجمع حقيقة لكان مرادها
 خاصة غير مراد ومحال واجب بان المراد الاول لا يراو لانه لا يراو لانه لا يراو
 واما الحقيقة والمجاز قوله كقول لا يعلم من في السموات والارض الغيب
 ان الله فاستعمالها استعمال في غير موضع الاولاد هو في المجاز ان في
 الحقيقة موضع لها كانه مرادها وصفت له اولاد غير مراد ومحال واجب بان
 مرادها وضع الاولاد ما يوضع مجازا في انما في المزان ان الله سبحانه
 وعلما عنه يعنون ويح من الله راحة ومنه الملائكة استغفار واجب
 بان السجود والخضوع والصلاة والاعتناء بالجار والشرف او بقدره خبره اصل
 حذف لدلالة محاراة او بانه مجاز **مسألة** ان السادة مثل لا يستور
 تنقض العموم غير ابو حنيفة لا يقتضيه من كل شيء غير مرة كغيره قالوا السادة
 مطلقا نعم من السادة بوجه خاص والاعم لا يشعر بالاختصاص واجب بان
 ذكر في الاثبات والاعم نعم اني ابراهم لو اعم لم يعيدوا لانه لا بد من سادة
 ولو في من سواها عنها قلنا انما في مساواة يجمع انما واما لو المساواة
 في الاثبات للعموم وان لم يستعمل مساواة لعدم الاختصاص يقتض

الحكم الموجب بخير ما يب قلنا المساواة في الاثبات للمخصوصين والاعم
 يصدق ابدأ اذ ما من شئين الا وبينهما في مساواة ولو في بعضها يقتض
 اجوز الوجوب كسب التخييق ان العموم من الشيء **مسألة** المتضمنة لاجل
 احد تقديره لا سعة الكلام لا عموم له في الجميع انما اذا تعين احد محال
 كانه كالمعروف وبمثل بقوله رفع عن طريق الخطا والنيابة لانه لو اجمع الجميع
 مع الاستغناء قالوا اقرب مجازا اليها باعتبار رفع المنسوب اليها
 عموم احكامها واجب بان باب غير الاضمار في المجاز اكثر نكاحا اذ في
 فيتعاضد فيسلم الدليل قالوا العرف في مثل ليس للبلد سلطان
 في الصفات قلنا قياسا في العرف قلنا بتعين الجمع بطلان الحكم
 ان عتين وازوم الاجال انهم قسفت ويترجم من التعميم زيادة الاضمار
 وكثيرا في انما قيل في الاجال اقرب **مسألة** مثل لا اكلت
 اكلت عام في مفعول لا تقبل تخصيصه وقال ابو حنيفة لا تقبل تخصيصها
 لانه لا اكلت لانه حقيقة الاكل بالنسبة الي كل ما كوله في
 العموم يجب قوله للتخصيص قالوا لو كان عام لعم في الزمان والحكم واجب
 بالضرورة وبالنوع بان اكلت لا يعقل الا باكل كل جذا فما ذكرنا
 ان اكلت ولا اكلت مطلق فلا يجمع تفسيره بمخصص لانه غير قسفت
 المراد المقيد المطابق للمطلق لا يستحال وجود الحكم في الخارج والاعم
 بالمقيد **مسألة** الفعل ثبت لا يميزه عام اني اقرب من مثل صلي افضل
 الكعبة فلا يتم النقص والتميز مثل صلي بعد غيره انما في التتميز فلا يتم



وغير قلنا ان كانوا حكموا النساء في البغى فهو القياس والاختلاف
الاجماع قالوا لو كانا خاصا كانا بغير ذلك ولا يجوز احد بعد كخصه
حزبه بقبول شهادته وهدية زيادة من غير فائدة قلنا فائدة قطع
الحاق كاتنهم **مسألة** جمع المذكرات لم كالمسلمين ونحوه فقلنا
فما يغيب فيه المذكرات فضل فيه النساء طاهر خلافا للمخالفين ان
المسلمين والمسلمات ولو كانا داخلين صرحنا في قدر مجيبة للتوضيحية
فائدة التأسيس اولى وايضا قالت ام سلمة يا رسول الله ان النساء
قلن ما نريته ذكر ان الرجال فانزل الله ان المسلمين والمسلمات
ولو كن ذوات لم يفتح تغبره البغى وايضا فاجاع البغية على
انه جمع المذكر قالوا المعروف تغيب المذكر قلنا صحيح اذا قصد الجمع
ويكون مجازا فانه قبل الاصل الحقيقة قلنا يلزم الاشراك وقد تقدم
قلنا قالوا لو لم ير فضل لما شارك المذكرين في الاحكام قلنا بديل
من خارج وذلك لو لم ير فضل في الجهاد والجمعة وغيرها قالوا لو اوجبه
رجال ونساء يشي ثم قال او صحت لهم كذا فضل النساء بغير قرينة
وهي حقيقة قلنا بل بقرينة الالباء الاول **مسألة** المشرقة
يشمل الموثقة **مسألة** الاكثر ان الله لو قال من دخل دار فمعه
عقربا لاقول **مسألة** الخطاب بان س بالموثقين ونحوه ما يشمل
ابيعه عنه الاكثر وقال الرازي ان كان الحق الله ان العبد من الناس
والمؤمنين قطعا فوجب وقوله قالوا ثبت صرف ما نزلت عليه

ولو ضرب

ولو ضرب بغيرها الى غيره لنا قرض رد بانه في غير تضيق العباد
فلنا قرض قالوا ثبت خروج من خطاب الجهاد والجمعة وغيرها قلنا
بديل كخروج المريض **مسألة** يا ايها الناس ابعادوا عنكم
الرسول عنه الاكثر وقال الحنفية الا ان يكون معه قتلها ما تقدم
فهو لانه اذا كان لم يفعل سواه فيه كرموجب تخفيض قالوا لا يكون
او ما موراد بمتغا بمتغا بخطاب واحد ولانه لا دلالة على من هو
قلنا الا والله والبلغ جبريل قالوا اخضعوا بحكامكم كوجب كعبته البغى
والانصاحي وكريم الزكوة وابادة الخراج بغير دية ولا شهود ولا امره وغيره
قلنا كالمريض والسافر وغيره لم يخرجوا بغيرك من العود **مسألة**
يا ايها الناس ليس خطابا لمن بعدهم وانما ثبت الحكم بديل اخر فاجاب
او نقص او قياسا خلافا للمخالفين اننا القطع ان لا يقال للمعه ومن
يا ايها الناس وايضا اذا اتفق في البغى والجمعة فالعدد اجد رقا لواله
لم يكن مخالفا لم يكن مرسل اليه وانما اتفق واجب بغيره
الخطاب الشاخي بل بعض شاما لبعض نصب الادلة بان حكمهم
من شافهم قالوا لا احتجاج بديل التعميم قلنا لانهم علموه ان حكمه ثابت
عليهم بديل اخر جبا بين الادلة **مسألة** الخطاب افضل في عموم متعلق
خطابه عنه الاكثر ام ادنيها او خبرا شمل وهو بكل شيء عليم حسن
ايك فأكبره او فلا منه قالوا يلزم الله خالق كل شيء قلنا خضع
بالعقل **مسألة** مثل فذمه اموالهم صدقة لا تقضي امة الصدقة بغير كل نوع

من كل نوع من المال ضاها لا كثيرا ان بعدة واحدة بعدة ان افند
من صدقة قبله ان اشال ايضا فكل دينار مال ولا يجب ذلك
باجماع قالوا المنة من كل مال فيجب العموم قلنا كل التفصيل وذلك فرق
بين الدال على عدمه وبين كل رجل عند ردمه باتفاق **مسألة**
العام بمعنى المدح والثناء مثل ان الابرار وان العجزة والذين يكرهون
عام وعنه انما هي خلافه من عام ولا مانع في غيره قالوا سيجي بقصد
المبالغة في الحث والازج فلا يلزم التعميم قلت التعميم لا يمنع وايضا لا
بينها **التخصيص** قصر العام على بعض شيئا ابو الحسن اخراج بعض ما
تناوله الخطاب اي عنه وادامه ما ناوله بقدر عدم التخصيص كقولهم
خصص العام وقيل يعرف ان العموم لمخصوص او ردالة وواجب ان
المراد في هذه التخصيص التعمير ويطبق التخصيص على قصر النظم وان لم يكن
عاما كما يطلق عليه عام متعمدة كغرفة المسكين للمعوزين وصار
اجمع ولا يستعمل تخصيص الا فيما يستقيم تركه بكل **مسألة** التخصيص
جائز ان عنه ثمة وز **مسألة** الاكثر ان لا يند في التخصيص من غير
جمع بقرب من دلالة وقيل كمن ثمة وقيل ان واحد والمختار
بالاستثناء وابدل كقولنا واحد وبالمقتضى كالقصة كقولنا اثنين
وبالمقتضى في المحصول كقولنا اثنين مثل قلت كل زنديق وقد
قلت اثنين وسمي ثمة وبالمقتضى غير المحصول او العود والكنية المذهب الاول
لنا انه لو قال قلت كل من المنة وقد قيل ثمة عنه لا غبارا كذا قلت

كل رمانة وكذا لو قال من دخل او اكل وفرة ثبت ان القابل يدين
وثمة ما قبل في الجمع وروى بان الجمع ليس بعام واضح القابل بالواحد كرام
انما هو الا الجمل واجيب فانه مخصوص بالاشياء وكجوه قالوا وانما
له كما فطون وليس محل النزاع قالوا لو اتفق ذلك كما في التخصيص وذلك
يمنع اجماع واجيب بان التخصيص مخصوص ما تقدم قالوا قال الذين
قال لهم انما هو دار بنعم بن مسعود ولم يعده مستهجن للقوة قلنا
انما هو للمعوز فلا عموم قالوا صح اكلت الخبز وشربت الماء لا اقل
قلنا ذلك للبعض المطابق للمعوز الذي يمتنع ثمة في المعوز والوجود فليس
من العموم والمخصوص في التخصيص متصل ومنفصل فالمقتضى الاستثناء
المقتضى والشرط والصفة والغاية وبه الالبعض والاستثناء في المنطق
قيل حقيقة وقيل مجازا وعلى حقيقة قيل متواطىء وقيل مشترك ولان
لصحة من مخالفة في تيمم الحكم او في ان المستثنى كما اخذ مخالفة بوجه
مثل ما زاد الا ما نقص ولان المقتضى اظهر من قوله تعالى الا ما نقص
المقتضى ان عنه تعذره ومن ثم قالوا في رعية راية درهم الا ثوبا وسجدة
الا فتم ثوب واما مده فليس متواطىء ما دل على مخالفة بان غير الصفة
واختارنا وعلى مخالفة الاشتراك المجاز لا يجمع في مده في المنطق
ما دل على مخالفة بان غير الصفة واختارنا من غير فخرج واما المقتضى حال
الغاية قولنا وصيغ مخصوصة محصورة دال على ان المذكور لم يرد
بالقول الاول وادري على طر التخصيص بشرط الوصف بالزينة

وشمل قام القوم ولم يتم زيد ولا يرد الأولان وعليه ما تقدم
 زيد فانه ليس بمرصع وقيل لفظ متصل بحكمة لا مستقل بنفسه دال على
 ان مدلوله غير مراد بالمتصل ليس بشرط ولا صفة ولا غاية وادور
 طرده قام القوم لا زيد ولا عكس ما جاء الا زيد فانه لم يتصل بحكمة
 وان مدلول كل استثناء متصل مراد بالاول والآخر انما استثناء
 والشرط دم والاول في اخراج بالانواع وقد اختلفت في تقديره
 في الاستثناء فالاكثر ايراد بعشرة في قولك عشرة الا ثمة سبعة
 والقرينة لذلك التخصيص بغيره وقال القاضي عشرة الا ثمة
 باربع سبعة كما سبق من كتب من ذكره وقيل ايراد بعشرة عشرة عيار
 الا فادتم اخرج ثمة والاستثناء بعد الاخراج فلم يسند الا
 في سبعة وهو الصحيح ان الاول غير مستقيم للقطع بان من قال
 اشتريت اربعة الا نصفه وكذا لم يرد استثناء نصفه من نصفه
 ولا انه كان يتسلل ولا يقطع بان التفسير لغيره بكاملها ولا جامع
 على انه اخراج بعض من كل ولا يخل التوضيح وللعلم بما سقط
 اخرج فسلم ان السند اربعة اشترى والثاني كذلك للعلم بانه خارج عن
 قانون النسخة اذ لا تركيب من ثمة ولا يوجب الاول هو غير فصلا
 ولا تمنع اعادة التفسير على جواز ان اسم في الا نصفه ولا جامع
 العبرة الى آخره قال الاولون لا يستقيم ان ياد عشرة بكاملها
 للعلم بانه ما اقر الا بسبعة فبقي واجب بان الحكم بالقرار

باعتبار الاستناد ولم يسند الا بعد الاخراج قالوا لو كان الاستثناء
 منع من التصديق مثل قوله الا خمسين عاما واجب بالتقدم فتبين
 ان الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص وعلى ان التخصيص على
 المحجة ومحملة **مسألة** شرط الاستثناء الاتصال لفظا او مافيه حكمه كقطع
 لنفسه او سعال وكحه وعمر ابن عباس يقيم وانه طالشه وقيل كونه بالنية
 ومحل مدح ابن عباس لقوله وقيل يصح في القرآن خاصة ان يوضح لم يقل
 فليكن غير مبنية فيها لان الاستثناء اسهل من ذلك جميع الاقوال انما هو
 والحق وايضا فانه يرد على ان لا يعلم صدق ولا كذب قالوا قال الله
 لا غفره قرشيتم سكنت وقال بعده انه قال الله قلنا بكل على انك سكنت
 العارض لما تقدم قالوا سار اليه وعمر لبس اهل الكهف فقال عدا
 اجيكم فاقرا لوي بصفة خمسة عشر يوما ثم نزل في ذلك الله ولا
 يقولون شيئا فقال انه قال الله قلنا بكل على افضل اننا وقول ابن
 عباس تناول بالتقدم او يفي الامور **مسألة** ان استثناء المستثنى
 باطل باتفاق والاشترى على جوار المساء ورواها عن ابن عباس
 بنهما وقال بعضهم القاضي ايضا بانه في الاستثناء خاصة وقيل ان كان
 صريحا انما عيار ليس كذلك عليهم سلطان الا من اتبعك الغاوين
 وانما وانه اكثر من ليل وما اكثر ان سار المساء وادى وايضا حكمكم
 جامع الا من افعه وايضا فان فيها الامصار على انه لو قال عشرة
 الا تسعة لم يرد الا درهم ولولا ظهوره لما اتفق عليه عاذا ما اقل مقتضى

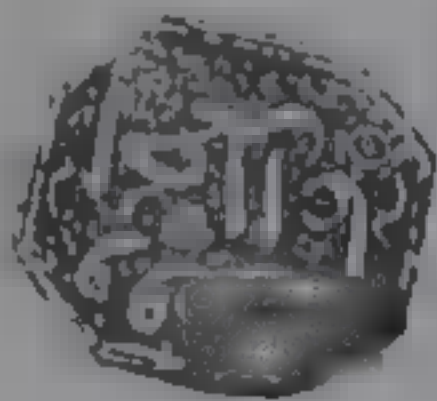
التبريل منه الى اخره فاجيب بفتح لاء الاسنا وبعد الافراج وكلم
 فالتبريل متبع قالوا عشرة الا تسعة ونصف وثلاث ودرهم مستقيم
 ايكه واجب بان استقامه لا يبيع صحة عشرة الا دانها ودانها
 الى عشرة **مسئلة** ان شئنا بعد عمل بالوقاات الشافعية للجمع
 والحقيقة الى الاخرة والغزالي والتقيض بالوقف والشريف بالشرع
 ابو الحسين ان يتين الاضراب عم الاولي فالأخرة مثل ان يكتف
 نوعا او اسما وليس فدي خيره او كما غير شر كين في غرض والا
 فليجمع والمختر رانه لا يقطع فلهذا خيره او لا اتصال فهو للجمع والا
 فالوقف الشافعية العطف بصير المتعة وكافرو واجب بان ذلك
 في المفردات قالوا وقال والله لا اكلت ولا شربت ولا ضربت ان
 شئنا الله عا دايه للجمع واجب بانه شرط فان الحجة به فقياس وان سلم
 فالوقوف ان الشرط مفعة تقديم وان سلم فمقتضية الاتصال ويح
 اليه على الجمع قالوا لو كرر لكاه مستحجا قلنا عنه قرينة الاتصال
 وان سلم فمطلوب مع المكان ان كذا من الجمع قالوا صالح فالبعض
 تحكم كالعام قلنا صلاحية لا توجد ظهوره فيه كالجمع قالوا وقال
 خمسة وخمسة ان ستة كاه للجمع قلنا مفردات وايضا للاستقامة
 المحض انية القذف لم يرجع الى الجارات فقلنا بديل وهو حق الا انه
 وذلك عاد دايه خيره قالوا اربع عشرة ان اربعة ان اثنين للاخير
 قلنا ابن العطف وايضا مفردات وايضا للتعذر وكاه الا ضرب اولى

ولو تعدر

ولو تعدر تعين الاول مثل على عشرة الا اثنين الا اثنين قالوا الثانية
 فانه كانسكوت قلنا للجمع ثمانية الجدة قالوا حكم الاولي بعين وارتفاع
 شكوك قلنا لا يقين مع اجواز للجمع وايضا فالأخرة كذلك للجموز
 بديل قالوا انما يرجع لعدم استعلا فيقتيد بالاقول ومانية هو الحق قلنا
 يجوز ان يكون وضع للجمع كالوقام بديل القابل بالاشراك حسن انهم
 قلنا للجمع حقيقة او رفع او حال قالوا صرح الاطلاق والاصل الحقيقة
 قلنا والاصل عدم الاشراك **مسئلة** الاستثنا من الاثبات نبي
 وبالعكس خلاف الاية خيفة ان النقل صلوة الا بطور ثبوت العلم والصلوة
 وايضا لو لم يكن لم يكن لا اله الا الله توحيد قالوا لو كان لزوم من العلم
 الاجابة ولا صلوة الا بطور ثبوت العلم والصلوة بمجردهما قلنا ليس
 من العلم والصلوة فانه اختار تقدير ان صلوة بطور طرد وانها صلوة
 ثبت بوجه الا بانه كف فليدزم من الشرط المشروط وانما الاشكال
 المنفي العام في مثله مثل ما زيد الا قائم اولا يستقيم في جميع الصفات
 المعبرة واجب بامرين احدهما ان الغرض بالصفة بذكر والاخر انه
 انما والتول في منقطع جبه لانه منفوع وكل منفوع متصل لانه منه تمام
 التخصيص بشرط التوالي لا يوجد بشرط وطردنه ولا يذم ان يوجد
 واوردانه وورد على طوره في السبب وقيل ما يقع تأثيره في غيره
 على عكس كجاءة في العلم تقديم والا دايه يستند في نفي او غير محجة
 السببية وهو على كاهية العلم بشرط كاهية كاهية ونحوه مثل ان طالح

انه دخلت الدار و هو في السببية اذ ان استعمال الشرط ان لم يمتنع
 للسبب سواء قلنا كذا يخرج به ما لو لا لانه قلنا لغيره مثل اكرم بني تميم اذ قلوا
 فينقص الشرط على ما قلنا وقد تجد الشرط وبقدره على الجمع وعلى البدل
 فكل منها مع الجواز ان كان يكون سعة والشرط كان شدة في اتصال
 وفي تعقبه الجمل وغيره اذ خيفه للجمع فخرج وقولهم في مثل اكرم بني تميم ان دخلت باقدم
 خبره والجواز محذوف مراعاة لقدمه كما استوفى من القسم فانه لو ليس
 بجواز في اللفظ فسموا في المعنى فغدا وكذا في ملكا فله ربة
 الشايتان تخصيص بقوله مثل اكرم بني تميم اطوال وفيه كالاشياء في
 العود في سعة وانما مثل اكرم بني تميم اية ان يدخلوا فينقصه على الدليلين
 كالسعة وقد يكون في وقتها بهما تحريم ومتغيرين كالشرط في
 كالا شتاء في العود في السعة والتخصيص المنفصل يجوز تخصيص الفعل
 لما استثنى كل شيء وايضا في سعة انفس حج ابي في خروج المال
 بالمثل قالوا لو كان تخصيصا لصحت الارادة قلنا التخصيص للمفرد وما
 نسب اليه مانع منه وهو يخصص قالوا لو كان تخصيصا لكان شأنا
 لانه بانه قلنا كذا فربا بانه لا اذ انما قالوا بوجاهة ليجاز السخ قلنا
 التسخ على التفسير محو بما فعل قالوا انما صار قلنا فنجب على كل المحل
مسألة يجوز تخصيص الكتاب بكتاب بوجوهه والتأخير والام
 انه كان الخاص ما خذوا الا ما عام مانع فانه جعلت ما قطا لانه اذ اول
 الاحمال يخص لقوله والذين يتوفون وانه كذا والمحتمل انما انما يخص

قوله ولا تنكحوا المشركات وايضا لا يبطل القاطع بالمحتمل قالوا اذا قال
 اقل زينا ثم قال لا تنكحوا المشركين فكانه قال لا تقتل زينا فانما في
 مانع قلنا التخصيص اذ لانه اذ انما لا يمنع فيه كالتواخيض قلوا
 على خلاف قوله لبتين قلنا بيا ناكل شيء واهل آية البين بالكتبة لستة
 قالوا ابيانه يستدعي انما قلنا استبعادا قالوا مال ابن عباس كذا
 فافه بالا حدث فالا حدث قلنا كل على غير المختص جميعا بين الاربعة
مسألة يجوز تخصيص السنة بالسنة لانه ليس فيما دون خمسة اربع
 صة من مختص لقوله فما سعة السوا العشرة في كاتبة قبلها **مسألة** يجوز
 تخصيص السنة بالقول لانه شأنا لكل شيء وايضا لا يبطل القاطع بالمحل
 قالوا لبتين لانه قد تقدم **مسألة** يجوز تخصيص لقوله بجواز ما كان
 الآية الاربعة والمتواتر اتفاق ابن ابي اذ كان خصص قطعي اكره في ان
 خصص بمفصل القاطع بالوقت انهم خصوا واعل كذا بقوله لا تنكح المرأة
 على غنمها ولا على خاتمة ويوسمكم الله بقوله لا ترث القابل ولا الكافر من
 المسلم ولا المسلم من الكافر وكذا معاشر الانبياء لا نورث واورثنا
 كانوا اجماعا لمختص الاجماع والا فلا يثبت قلنا اجمعا على تخصيصها قالوا
 ردكم حديث فله بنت فليس انما لم يجعل له سكن ولا نفقة لما كان مختصا لقوله
 اسكنوهن وانه قال كذا ترك كتاب ربنا لقوله امرأة قلنا
 لردده في صدقها وانه كذا قال لانه ردا صدقت ام كذا قالوا العام
 قطعي وانما قلنا في زنا ابن ابي اذ كذا في لم يخصص بجواز التخصيص



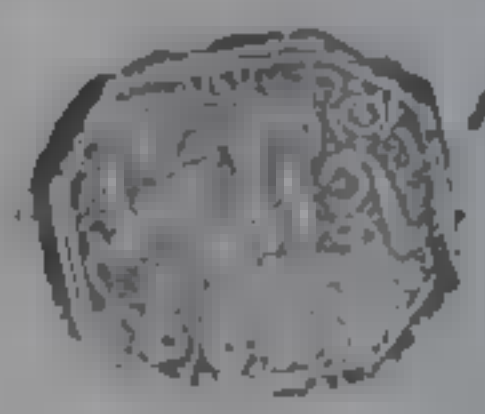
ويغني طينة فالجمع اذ في التعاضد كلاً مما قطع من وجه فوجب التوقف قلت
 اجمع اذ **مسألة** الاجماع مختص بالقراءة والسنة كتصنيف آية التوقف
 على العبد ولو علموا خلاف نص فخصنا ما نحاه **مسألة** العام مختص بالمعوم
 انه قيل مثل ان نعم الزكوة في الغنم السائمة زكوة للجمع بين المسلمين
 فانه قيل العام اقر فلا معنى فثبت قلنا اجمع اذ في غير **مسألة** فخص العام
 كما لو قال الوصال او الاستقبال للحاجة او كشف الفخذ حرام على كل مسلم
 ثم فعل فانه ثبت الاتباع بخلاف فسخ وان ثبت بعام فالمتحيز يختص به الاول
 وقيل العمل بواقع الفعل وقيل بالتوقف لنا التخصيص اذ في الجمع قالوا الفعل
 اذ في خصوصه قلنا الكلام في العموم **مسألة** الجمهور اذ علم عليه السلام بفعل
 مخالف ولم يذكره كانه مختصا للفعل فانه يثبت معنى حمل عليه موافقة بالقياس
 اذ يكفي على الواحد ان سكته دليل الجواز فانه لم يثبت في المتحيز
 لتعذر دليله **مسألة** الجمهور ان مذهب القمى ليس مختصا لو كان ازارا
 فذا في الحقيقة وانما يثبت ان ليس كحجة ما لو استندم ويلا والى كانه فاستا
 فيجب اجمع قلنا يستندم ويلا فانه فذا يجوز لغيره اتباعه قالوا لو كان
 ظاهرا لبيته قلنا لو كان قطعاً لبيته وايضا لم يخف غير غيره وايضا لم يكره
 مخالفة وهو اتفاق **مسألة** الجمهور ان العادة في تناول بعض خاص ليس
 بمختص فذا في الحقيقة مثل حوت الربوا في اللحم وعادتهم ان يرب
 ان اللفظ عام لغة وعرفا ولا يختص قالوا يختص بغيره فخص كذا في التوقف
 والتوقف بالغالب انه ضد الاسم عليه كذا في الاختصاص بغيره فثبت تناوله

والنقص

والنقص فيه قالوا اشتبه في العادة تناول الفناء لم يفرق بينه وبين
 تلك قرينة في المطلق والكل في العموم **مسألة** الجمهور اذ في الواقع الخ
 حكم العام فلا يختص فذا في التوقف اياها ب **مسألة** ربح نقد فقول
 في شاة سمونة وباعها بغير ثمن لا تعارض فليعمل بها قالوا المنعوم مختص
 العموم قلنا مفهوم الثقب مردود **مسألة** ربح الغنم في البعض
 ليس مختصا لا امام والجمهور مختص وقيل بالتوقف مثل المطلق
 مع وبعولته في لفظه فلا يدرى مما جاز احد ما جاز الا فقولوا يلزم في
 التفسير واجب بانه كعادة الظاهر التوقف لعدم الترجيح واجب بظهور
 العموم فيها فلو خصنا الاول فخصنا ما ولو سلمنا لظاهر اقول
مسألة الآية الرابعة والاشعر ابوالمشيم والجمهور جواز
 تخصيص العموم بالقياس ابن سريج انه كان جليلا ابن ابيانه كان العام
 مختصا وقيل انه كان اصل محجبا واجبا في تقدم العام مطلقا والصفة
 والامام بالتوقف والمخاراة ثبت العلة بنقض اجماع او كانه الاصل
 مختصا خص به وانما لمعتبر القرائن في الوقائع فانه لم يرد صحيح خاص
 فالتقياس ان العموم انما ثبت انما لا يثبت كالتخصص فخص بها
 للجمع بين التبيين واستدل بان المستنبط اما راجحة اذ مر حصة
 او مساوية والمردود والمساوية لا يختص وتوقع احوال من اثنين اقرب
 من واحد معين واجيب بكونه في كل تخصص وقد ربح بالجمع الجبابة
 لو خص به لزم تقديم الاضعف بما تقدم في خبر الواحد من ان الخبر كجده

في احري الى آخه واجب بالتقدم وبان ذلك عند ابطال امرها وهذا
 احوال لها واما تخصيص الكتاب بالسنة والمفهوم لها واستدل تأخير
 في حديث معاذ بن عمرو وواجب بانه او السنة عن الكتاب لم يمنع
 الجمع واستدل بان دليل القياس لا يجمع ولا اجماع عند مخالفة العوم
 واجب بان المؤثرة وقيل التخصيص ترجح الى النص لقوله حكى على
 الواحد وما سواها ان ترجح الخاص وجب بعبارة لانه المعبر كما ذكر في
 الاجماع الظنية وهذه وكذا قطعية عند القاضي لما ثبت من القطع
 بالعلل بالراجح من الامارات وظنية عند قوم لانه الدليل الخاص بهما
المطلق والمقتضى المطلق ما دل عليه شايخ في جنسه فيخرج المعارف وكذا
 كل رجل وكذا مستغاثا والمقتضى بانه لا يطلق المقتضى على ما اخرج من شايخ
 بوجه كرقبة مؤمنة وما ذكر في التخصيص من شقوق ومختلف ومخار ومزيف
 جارية وتزيد مستغاثا او اذا ورد مطلق ومقتضى كانا مختلفين حكمهما مثل
 اكسرا لم يطل في كل امر مما عيى الاخر بوجه انما قاسى انهما مخرج من شقوق
 رتبة مع لائى رتبة كافر وادفع وان لم يختلف حكمهما فانما حكمهما
 شقين حل المطلق على المقتضى لا العكس بانا لائى وقيل نسخ انما
 المقتضى لانه جمع بينهما فانما العمل بالمقتضى والمطلق وايضا يخرج بينهما وليس
 بنسخ لانه لو كانا التقييد نسخا لكان التخصيص نسخا وايضا لكان نسخا
 المطلق نسخا قالوا لو كانا التقييد الوجوب دلالة رتبة على مؤمنة مجاز
 بانه لازم لهم اذا تقدم التقييد وفي التقييد بالسنة والتقييد ان الغنى رتبة من

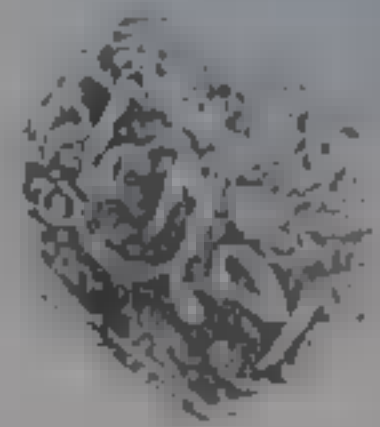
الرقاب فيرجع الى نوع من التخصيص في تقييد اوان كانا بنين على
 مثل لا ينفق مكاتب لا ينفق مكاتب كافر اوان اختلفت وجهها كما نظار
 والفعل فعن انما يقع على المطلق على المقتضى فقول كجاء وهو المختار
 فيصير التخصيص بالقياس الى محل التخصيص شذوذا بغير جامع واثبت
 لا يحل **المجمل** المجموع وفي الاصطلاح ما لم ينفذ دلالة وقيل انقضاء التقييد
 منه عند الإطلاق في ولا يطر للمحمل والمجمل ولا ينكس الجواز
 فهم احد الحامل والفعل المجمل كقيام عن الركعة لا يحل الجواز والتسوية الجاهل
 ما لا يمكن معرفة المراد منه ويرد عليه المنزك البين والجواز المراد به اول
 بيتين وقد يكون في الفرد بالامانة وبالا عدل كالمختار في امر كب مثل
 ان يعفو في مرجع الضحية في مرجع الضقة مثل طيب ما هو في تعدد الجواز
 بعد منع الحقيقة **مسألة** لا اجال في نحو حوت حكم ائمة وانما حكم خلافا
 للترجيح والبرهان القطع بالامانة ان العرف الفعل المقصود منه
 قالوا واجب للضرورة بقية بقدر ما هذا في جميعه والبعض غير متفهم
 واجب بالتقدم **مسألة** لا اجال في نحو وسحوا برؤسكم لانه لم يثبت
 في قوله في بعض عرف كما نك القاضى وابا في هذا اجال وان ثبت
 كما شافى وعبد اجبارا الى الحسين **مسألة** لا اجال قالوا العرف
 مسكت بالمدى الى بعض قلنا لانه انما ينفذ مسكت بوجهي والابا
 للتعيين في صنف **مسألة** لا اجال في نحو رفع عن ابيك الخطا والبيان
 خلافا الى الحسين لبرهان العرف في شك قبل الشرح الواضحة والاعتبار



ولم يخط الضمان انما لا ليس بقاب وتخصيصا لعدم الجبر فلا مجال
 الخطر واقع عند الالة واجب بان تقدم في المسئلة **مسئلة** لا مجال في قوله
 انما يظهر هذا في المقاييس ان ثبت عرف شرعي في الصحيح فلا مجال ولا
 في عرفه فلهذا في ان نرى مثل العلم ان مانع هذا مجال ولو قد ارتقاها
 فلا ولا في نفي الصحة لانه يصير كعدم مكانه اقرب الى الحقيقة المتعددة فانه
 قيل اثبات اللغة بالترجيح قلنا اثبات المجاز بالعرف في مثل ما لو عرف
 شرعا كختلف في المجال الصحة قلنا مختلف للاختلاف ولو سلم هذا
 لترجيحه بازرنا **مسئلة** لا مجال في نحو السارق والشارقة فاقطعوا
 ايدهما ان ايدي اليه المكسب حقيقة لصحة بعض ايدي لادونه والقطع
 ابانة المتصل هذا مجال واستدل **مسئلة** لو كان مشتركا في الكون والرفق
 والمكسب لزم الا مجال اوجب بانه لو لم يكن لزم المجاز واستدل كمثل
 الاشتراك وانتوا له حقيقة احد ما وقع واحد من اثنين اقرب
 من واحد من اثنين واجب اثبات اللغة بالترجيح وبانه لا يكون مجازا ابا قالوا
 لطلق ايدي على اثنتي القطع على الابانة وهم اخرج ثبت الا مجال
 قلنا لا مجال مع الظهور **مسئلة** المختار ان اللفظ بمعنى تارة ولعنيين
 اخرين غير ظهور مجمل ان ان معناه ما لو اظهر في العنيين تكرار ان في قلنا
 اثبات اللغة بالترجيح ولو سلم عدم رض بان الخطاب في المعنى واحد اكثر
 مكانه اظهر ما لو اجتمعت اثنان كانا رقي وجوابه ما تقدم من ان ذلك
 بوجوب عدم وقوع المجمل ابا هو واقع **مسئلة** ما له محل لغوي ومجازي حكم

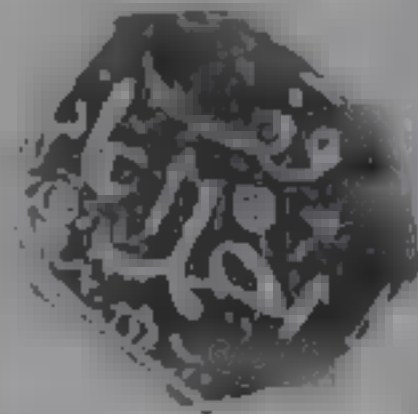
شرعي

شرعي مثل الطواف بالبيت صلوة ليس مجمل لنا عرف الشارع تعريف
 الا محكم ولم يثبت تعريف اللغة قالوا يصلح لما ولم يرض قلنا يرض بما ذكرنا
مسئلة لا مجال فيما يستحق لغوي شرعي وثالثها الغزالي في اثبات
 لشرعي في النسخ مجمل ورابعها في النسخ لغوي والاثبات مثل ان اذ الصائم
 ان عرفه يقض بظهوره فيه الا مجال يصلح لما الغزالي في النسخ تعدد الشرعي
 للزوم صحة واجب ليس في الشرعي الصحيح والالزام في دفع الصلوة الا مجال
 الرابع في النسخ تعدد الشرعي للزوم صحة جميع احواله واجب ما تقدم بان
 وفي الصلوة للغوي هو باطل ابيانه والبتين يطبق البياني في فعل ليس
 التذييل وعبد الله لول فذلك قال النسخ في احوال النسخ من غير ان يقال
 اليه خير التجميع والوضوح واورد البياني ابا في النسخ في ذكر الوضوح
 وقال القاضي والاشتر الدليل قال البصري العلم من التذييل والبتين يقتض
 المجمل يكون في مفرد في مركب وفي فعل وان لم يسيق اجمال **مسئلة**
 الجهد الفعل يكون بيانا فانه من بين الصلوة والحج بالفعل وقوله ضد
 من سلك وصلا كما رأيت في دل عليه وايضا فانه انما هذه اذ ليس
 انجر كالعانية قالوا يطول قلنا في البياني قلنا وقد يطول بالقول ولو سلم
 فلما في الشرع فيه ولو سلم فليس ذلك في البيانيين ولو سلم فلما في
 غير وقت الحاجة **مسئلة** اذا ورد بعد المجمل قوله اذ فعل فانه انما
 المتقدم فهو البياني في ثانيا في تأكيد فانه مجمل فاصد ما قيل في الشرع
 لتقديم لان المبروح لا يكون تأكيد اوجب بان المنقول لا يزم فيه ذلك



وان لم يتفق كما لو طاف بعد ان يجتنب طافين وامر بطواف واحد في المحل
 وفقد نوب او واجب متقدما او متاخرا لا يجمع اولا في المحل المتقدم
 ويترسخ الفعل متقدما مع المكان يجمع **مسألة** المحل ان ابياه اقرب والكرخي
 تترجم السادة ابو الحسن يجوز الاداء في نواكح امر جوارح النواكح
 في العام اذا خصص في المطلق اذا قيد وفي المتا والتمك **مسألة** تاخير
 ابياه عن وقت الحاجة متنع الا عند مجزئ تكليف لا يطاع والوقت
 الحاجة يجوز والتقصير في التزويج وكيفية التمسك والكرخي متنع في غير المحل
 احسن منه في الاجمال لا تنفصت مثل هذا لعدم مخصوص المطلق بقيد الحكم
 ينسخ واجبا في متنع في غير النسخ لافاة التمسك على التزويج ثم بين ان
 النسب للقاتل اما عموما واما بابر الامام وان ذور القربى بنو ما شمس ومن
 في ابيه ذرية نوفل لم ينقل اقراره مع ان الاصل عدمه وايضا اقبوا
 الصلوة ثم بين جبرئيل والرسول وكذلك الزكوة وكذلك السيرة ثم بين
 بينا تزوج وايضا فانه جبرئيل قال اذ قال وما اقراد كزمت انما قال اذ
 باسم ربك واعرض بانه شروك الظاهر لانه انما ينسخ تاخير وانه
 يفيد جواز في الزمان انما في متنع تاخير واجب بان الله قيل ابياه
 لا يجب به شيء وذلك كغيره استدلال بقول ان تزكوا بقرة وكانت معينة
 بدليل بينهما بنو اله من خرا وديس ان لم يؤمر بتجده وديس الطابقي
 واجب بين النسخين فلم ياتوا بخلافه وديس بقرة وديس بقرة وديس بقرة
 عباس بنو ذكوا بقرة لا جواهرهم وديس ما كادوا ينفقونه وديس

بقوله انكم وما تعبدون فقال ابن الزبوري قد عرفت الملائكة والنج
 ان الذين سبقت لهم من الحسن واجب بان لا يعقل ونزل ان
 الذين سبقت زيادة بيان لجهل المعترض مع كونه خيرا وديس
 بانه لو كان متخا كذا لذاته او لغيره بقرينة او نظره واستغناء بقرينة
 لو كان جائزا لافاة الحاجب بانه الظاهر لو جاز كذا لافاة معينة وديس
 تحكم ولم يقل به اولا في الابر فيعلم المحذور واجبا في معينة عند الله وديس
 وقت التكليف قالوا لو جاز كذا لافاة لانه في طيب مستند وديس
 جهالة والباطل متعذر واجب بحرية في النسخ وظهوره في الدوام
 وبانه ينهم الظاهر مع تجوز التخصيص عند الحاجة فلا جهالة ولا
 عند اجابة تاخير بانه المحل محل بفعل العادة في وقتها لجهل بصفتها
 بخلاف النسخ واجب بان وقتها وقت بيانها قالوا لو جاز تاخير
 بيان المحل لجاز الخطاب بالمثل ثم بين واده واجب بانه يفيد انه يجب
 باحد مدلولاته فيطيع ويصعب بالعدم بخلاف الاخذ قال تاخير بانه
 التخصيص يوجب الشك في كل شخص بخلاف النسخ واجب بان ذلك
 على ابدل وفي النسخ يوجب الشك في جميع مكان اجدر **مسألة** المحل على
 نسخ جواز تاخير سماع المخصص الموجود لانه اقرب من تاخير
 عدمه وايضا فانه فاطمة سمعت بوجعكم انه لم يسمع كذا ما شاء الله
 وسمعوا قتل الشركيين ولم يسمع الاثر ستموا بهم سنة اهل الكعبة
 الا بعد من **مسألة** المحل رعي النسخ جواز تاخيره صريح انه عام تلين

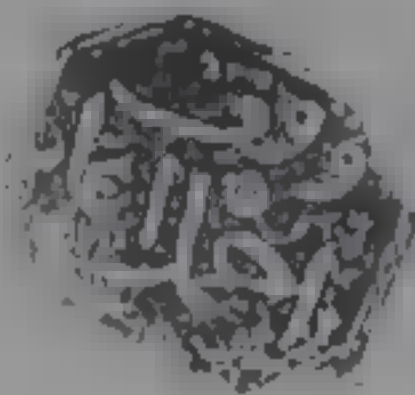


الحكم لا وقت الحاجة للقطع باليد لا بد من محال وعل في مصلحه قالوا بان هذا
 اليك واجب بكونه للوجوب بالقدرة والقوة **مسألة** المتخار عن كونه
 بعض دون بعض لنا انه الشريك بين فيه اذ في اول الامر العبد ثم المرأة
 ثم زوج واية الميراث بين خروجه عن والقاتل والكا في ربح قالوا يوم
 الوجوب في الباقي وهو كجمل فيجب قلنا اذ اجاز بها المجمع في بعضه **مسألة**
 منع العمل بالعدم قبل البحث عن المخصص اجابا والاكثركم في منع انتفاء العمل
 لانه من القطع بانقضاء ذلك كل دليل مع معارضة لنا لو اشترط
 بسطل العمل الاكثر قالوا الاكثر البحث فيه في العادة القطع والافضل
 المجتهد فيقيد لانه لو اريد لا قطع عليه ونحوه اسندنا به تدبير ما يرجع به
الظاهر والمحل الظاهر الواضح وفي الاصطلاح ما دل دلالته في باب الوضع
 كالاسم او بالعرف كاللفظ وانما يدل على الوجود او لا يرجع وفي
 الاصطلاح محل الظاهر على المحتمل المذموم وانه اريد الصحيح زوت يدل
 بغيره راجح الغرض في احوال بعضه يدل بغيره على الظن من الظاهر
 ويرد ان الاحتمال ليس بتأويل بل شرط وعل في ذلك ان دليل القطع قد
 يكون قريبا فيخرج اذ في مخرج وقد يكون بعيدا فيحتاج الاقرب وقد يكون متقدرا
 فيترد في البعيدة تأويل الخفية قولهم لانه غلبه وقد سمع على غيره اسك
 اربعة عارقي سار من اربعة ارجح اداسك الاول فانه يبعد عن طلب
 فله تجرد في الاصطلاح غير باذ مع انه لم يتقبل كونه فقط واما ما يليه قولهم
 بغيره وراية على وقد سمع على اثنين اسك انهما شئت فاجد قولنا انهما

ومنها توهم في فاعلم سنيين مكينا لان المقصود وضع الحاجة وحاجة
 سنيين كحاجة واحد في سنيين بوجاهة المصداق المذكور والمذكور
 صد مع الحكم في مقصده لفضل الجماعة وبركتهم وتطاولهم على اذ عاب
 للمحسن ومنها توهم في الاربعين شاة شاة اربعة شاة بان تقدم وهو
 ابعد اذ يلزم ان لا يجب انشاء وكل يعني اذا استنبط من حكم البطلان
 باطل ومنها حل ايا اربعة تحت نفسها بغير اذ في وليها فكما حل باطل
 باطل باطل على التصغير والاشارة والمكانة وباطل اربعة على اربعة
 لا اعتراض لاني لا نقا ما كتبه بعضهما وكان كسيع شاة واعر اض لا
 لدفع نقيضه ان كانت باطل فلو قصد التقييم تمسك اصل مع ظهور
 مؤكدة بما ذكره لفظ البطلان وحل على ما ذكره كالتعريف المكان
 فصد منع استقلالها فيكون بحسن العادة ومنها لا يصح لمن
 لم يصب التقييم من القليل على القضاة ومنه لما ثبت عدم صحة
 التقييم منه من انما فخلوه كاللغز فان صحة النسخ من الظهور في طلب
 تأويل ومنها حلهم في القوية على انقضاء منهم لان المقصود من الخلة
 دلائل مع يعني فاعلموا لفظ العموم مع ان الظهور ان القواعد بسبب
 الاستحقاق مع يعني وقد بعضهم حل لك انما الصدقات على
 اقربا على بيا المصنف من ذلك وليس من لانه سياتي الآيات قبلها
 من الرد على من في المعطيين ورضاهم في اعطائهم وتكلمهم في منعمهم على
المعوم الدلالة منطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمعوم

اشارة محمل النطق الاول صريح وهو ما وضع اللفظ له وغير القصر كذا في
 ما يترجم عنه فانه قصد وتوقف الصدق او الصحة العقلية او الشرعية على دلالة
 اقتضا مثل رفع غير اية الخطا والسبب في دائل القوية واعتنى بعد
 بطلان الاستدعاء بعد الملك لتوقف العتق عليه وان لم يتوقف
 واقترنه بحكم اوم يكن تعليله كانه بعيد فتبين ادايا كما سيأتي وان لم يقصد
 اشارة مثل النساء ناقصة عقل ودين قل وما نقصا دينهن قال بكت
 احد بين نظر دهر لا يصح وليس المقصود بيان اكثر الجفص واقل العلة وكذا
 لزوم ان المبالغة تقتضي ذكر ذلك في ذلك وحده وفعله منه شرايع
 فصار في عامين ذلك اصل لكم ليدل القيام انتم بمرم من جونا اصاب
 خبا فادخله فالا ان يشر من اياته يتبين لكم ثم المفهوم مفهوم موافقة
 مفهوم مخالفة فالاول ان يكون السكوت عنه موافقا لحكم ربي فخور
 الخطا ولكن الخطا بكتحريم القرب من قوله فلا تفل لها اف وكما جازا
 فوق الشال في قوله من جعل وكذا في ما ذكره انقطاع من يوده ايكب وعدم
 الاخر من لا يوده ايكب وهو فيه بالادب فذلك كان في غير اوله ويوفر
 بمعرفة النفع وانه اشد ما سببه في السكوت من منة قال قوم هو قياس على
 لنا القطع بذلك لغة قبل وروى شرح القياس ايضا فاصل هذا فيكون
 في النفع مثل لا تعط ذرة قالوا لا لا النفع لا حكم واجب بانه شرط العتق
 ثم قال: ان في القياس ويكون قطعا كانه لا فله وفيما سئل الشافعي في قوله
 العتق ويبين الغوس مفهوم مخالفة ان يكون السكوت عنه مخالفا لسياسة

خطاب واما قسم مفهوم القصة ومفهوم الشرط مثل وان كن اولاد حمل
 وانما مثل من ينجح والعدو انما مثل غاين جلد وشرط ان لا يظفر
 اولوية ولا مساواة في السكوت فيكون موافقة ولا يخرج من اهل مثل
 التكا في جودكم فانه ضمنتم انما اراة تحت نفسها بغير اذن وتبها ولا سوال ولا
 حادثة ولا نعمة برجهان او صوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذوات
 مفهوم القصة فقال به الشافعي واحمد والاسود والامام وكثيرون فانه اخبر
 والعتيق في النوايل والمقابلة البصريان كانه ليسا كالتامة او التعليل
 او كانه ماعدا القصة وافلا حكمة كالحكم بالشاهدين المبتون قال ابو حنيفة
 في آي الواحد يحل عقوبة وعرضه يعل على ان في من ليس بواحد يحل عقوبة
 وعرضه في مطلق النفع فلم يملك وقيل له في قوله خير من ان يسل شو المراد
 المجاز او حجة الرسول صلى الله عليه وسلم فقال لو كان كذلك لم يكن له ذكر الاستدلال
 يعني لا فليد كذلك فان لم يبق في القصة المفهوم وقال به الشافعي
 وما عالما بلغة العرب فانظروا فيها ذلك لغة قالوا بيا على اجابا
 واجب بان اللغة ثبت بقول لا نمن اهل اللغة ولا يقدح فيها
 التجوز وعرض بذهبا لا خفى واجب بانه لم يثبت كذلك لو سلم
 فاذا رنا ارجح ولو سلم فالثبت اديا وايضا لو لم يزل على مخالفة لم يكن
 لتخصيص محل النطق بالذرة فائدة وتخصيص آحاد البغاة وغيره فانه في منع
 فاشارع اجدروا عرض لا يثبت الوضع بما فيه فائدة واجب بانه يعلم
 بالاستقرار اذ لم يكن للفظ فائدة سوى واحدة ثبتت وايضا ثبت



دلالة التبيين بالاستبعاد والتفاد في هذا الوجه واعترض بمفهوم اللقب واجب
 بانه لو اسقط لاقتل الكلام فذا يقتضيه المفهوم فيه واعترض فائدة تقوية
 الدلالة حتى لا يتوهم تخصيص واجب بان ذلك فرع العموم ولا قابل
 وان سلم في بعضها خرج فانه الغرض انه لا يفسد مقتضى تخصيصه سور المخالفة
 واعرض بان فائدة ثواب الاجتهاد بالقياس فيه واجب بانه بتقدير
 المساواة يخرج والا اندرج واستدل لو لم يكن للحكم لزم الاشتراك اذا
 واسطة وليس للاشتراك بالتفاد واجب ان ينعى التسمية فليس محل
 التزاع وان ينعى الوجوب الزكوة فيها فلا دلالة على واحد منها الا ما لم
 بعد الحكم بعد الاختصاص به دون غيره لانه بمنه واثابته معلومة وهو
 مثل ما تقدم فانه ان ينعى لفظ التسمية فليس محل التزاع وان ينعى الحكم
 المتعلق بها فلا دلالة على الحكم وجوبه في اللقب وهو باطل واستدل
 بانه لو قتل النعمان الحنفية امة فضلا نفوت التسمية ولو لا ذلك ما
 نفوت واجب بان التفرقة من تركهم على الامثال كما ينفر من التقديم
 او التوهم المنع من ذلك واستدل بقوله ان يستفهم سبعين
 مرة فقال لا يريد ان على السبعين منهم امة ما زاد خلافه والمخبر صحيح
 واجب منع منهم ذلك لانها بالغة فتساويا او لعل باق على اصله
 في الجواز فلم ينعم منه واستدل بقول يعلى بن ابي لهبر ما لنا نعم وقد اتانا
 وقد قال فليس عليكم جناح فقال عمر تعجبت فما تعجبت منه فسالته عم
 فقال اتاني صدقة بعد ان اتى بها فقبولوا صدقة فها في التخصيص

حال عدم

حال عدم الخوف واقرم واجب بجواز انما استصحابا وجوب الاعام
 فلا يمتنع واستدل بان فائدة التفرقة اولى بكثرة الفائدة وانما يلزم
 من جعل كثر الفائدة يدل على الوضع وما قيل من انه دور لان دلالة توقف
 على كثر الفائدة وبالعكس من ان كل موضع وجوبه ان دلالة توقف
 على تعقل كثر الفائدة عند ما لا على حصول الفائدة واستدل لو لم يكن
 مخي لكان بمن السبع في قوله طورا انا احدكم اذا وقع الكلب فيه ان يغسله
 سبعة مائة لان تحصيل اي صل حال وكونه خمس رضعات كثرها في
 لو ثبت ثبت في رواية وتنفيد لا اخذ واجب منع اشتراط التواتر القطع
 بقبول الا عاد كالا صحت وتكليل في عبيدة وسيبويه قالوا لو ثبت ثبت
 في الخبر وهو باطل لان من قال في التام الغنم التسمية لم يدل على خلافه
 قطعا واجب بالتراه وبانه قياس ولا يستقيم في الحق بان الخبر
 وان دللت على ان المسكوت عنه غير مخبر به فلا بد من ان لا يكون حاصلا
 بخلاف الحكم اذا خارج له في خبر فيه ذلك قالوا الوضع لا صح اذ زكوة
 التسمية والمعلومة كالا يصح لا يقل الف واصبر لعدم الفائدة في التسمية
 واجب بان الفائدة عدم تخصيصه ولا انما قضي في الطواهر قالوا كذا
 لما ثبت خلافه لتعارض الاصل عدمه وقد ثبت في كولا تاكلوا اربوا
 اضنا فاضاعفه واجب بان العاطع عارض الطاهر فلم يقو وجوب
 مخي لكان الاصل بالبدليل **واما مفهوم التسمية** فقال بعض يقول
 بالنسبة والتعريف وعبد الجبار والبصر على النسخ القابل به ما تقدم

وايضا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط واجب قد يكون سببا
 قلنا اجدر ان قيل بالانتفاء الاصل عدمه ان قيل بالبقاء واورداها ارد
 تحققت واجب بالاعقاب لمعارضة الاجماع **مفهوم الغاية**
 قال بعض من لا يقول بالشرط كالتأخير وعبد الجبار والقائلان بتقديم
 وبان معنى صوموا الى ان تغيب الشمس اخر غيبوبة الشمس فلو قدر وجوب
 بعده لم يكن آخرا **اما مفهوم النقيب** فقال به الرافعي وبعض الخبابة
 وقد تقدم ايضا فانه كان يلزم من محمد رسول الله وزيد موجودا وشبهه
 ظهور الكفر واستدلالا بغيره انه ابطال القياس بظهور الاصل في المعالجة
 واجب بان القياس يستلزم انتفاء ويزيد المتفق عليه فلا مفهوم فكيف
 ههنا قالوا وقال ابن نجاشه ليست اية برائة ولا اية تبا ورسالة
 انما الى ام خصم واخيه ووجب الحجة عند ما كنت واحد فلكل من القرائن
 لا تماثل فيه واما المحصر بما قيل لا ينفك وقيل منطوقه وقيل مفهوم
 الاول انما زيدا قائم يعني ان زيدا قائم وانما زيدا كعدمه انت في انما
 الحكم انه يعني ما الحكم الا انه وهو المتعدي وانما مثل انما الاعمال بالنية
 وانما الولاء لمن اعنى فضعيف لانه العموم فيه بغيره فلا يستقيم
 بغيره المتفق ولا ظاهره واما مفهوم المحصر مثل صديقي زيد والعالم زيد
 ولا قرينة محذوف لا ينفك وقيل منطوقه وقيل الاول لو افاد لا فاده
 العكس لانه فيها لا يصلح للجنس ولا للمفردتين لعدم القرينة وهو سليم
 وايضا لو كان لكان التقديم بغيره لول الحكم القائلين بولم يفده

لاخر

لاخر عن الاعم بالانحصار لتعدد الجنس والعدد وجب جعله لعموم
 بمعنى الكامل والمنتهى قلنا صحيح والتمام للمبالغة فابن المحرور يذنه زيد العالم
 بغير ما ذكره وانه ينص عليه سبب يوجب زيد الرجل فانه زعم انه بخبر بالاعم
 فقط واجب بل جعله لعموم بعضه مثل اكلت الخبز وشمل زيد العالم هو
 المودف وايضا يذنه زيد العالم بغير ما ذكرناه زعم انه بخبر بالاعم
 فقط شرطه التفسير فانه زعم ان التام لزيد فقط لوجوب استغناء
 بالتعريف منقطعاً عنه زيد كالموصول **النسخ** الازالة شئت الشمس
 الظل والظل شئت الكتاب شئت النخل وانه انما شئت وقيل
 شئت وقيل لما دل وقيل لثبته وفيه الا اصطلاح رفع الحكم الشرعي
 به دليل شرعي تاخر فيخرج الباع الحكم الاصل ارفع بانهم انفعله وبجو
 صل الى اخره ونفع بالحكم ما يحصل عليه المكلف بعد ان لم يكن فانه الوجود
 الشرطي بالعقل لم يكن عند انتفاء قطعا فلا يراى الحكم قديم ولا يرتفع لانه
 لم نعه وانقطع بانه اذا ثبت كبريت شئت بعد وجوب انتفاء الوجود
 وهو باليغني بارتفاع الامام اللفظ الدال على ظهور انتفاء شرطه والحكم
 الاول خبر وان اللفظ دليل النسخ ولا يطرده فانه لفظ العهد نسخ حكم
 كذا ليس بنسخ ولا يعكس لانه قد يكون معطوفا عليه السلام ثم ما صله اللفظ
 الدال على النسخ لانه فتر الشرط بانقضاء النسخ وانتفاء انتفاء حصوله
 وقال القائل الخطاب الدال على ارتفاع الحكم ان ثبت بالخطاب التقديم
 على وجه لولاه لكان ثانيا مع ترافيه عنه واورداها في الاول وان

على وجه ايه اخوه زياده وقالت الفقهاء ان النسخ لو آل على انتم الحكم
 الشرعي مع التاخير عن مودعه واورد الشك في ان فروعها ارفع كون
 الحكم قديما والتعلق قديما فانتبه اما الوجوب بان في بقا عليه
 وهو يعني ارفع وان فروعها لا يرتفع تعلق مستقبل لو فهم نسخ
 النسخ قبل الفعل كالمعزلة وان كان لانه يابا اما التعلق بالمستقبل
 المظنون استمراره فلا يبرهن زوال المعزلة اللفظ الدال على ان
 مثل الحكم انما ثبت بالنسخ المتقدم زائل على وجه لولاه كذا بانا خبر
 ما على العوالي والتقييد بالمره بفعل والاجماع على اجواز التوقيع وانما
 اليهود في اجواز ابو مسلم الا صنف في التوقيع لنا انقطع بالاجواز
 وانما اعتبر الصالح والقطع ان المصلحة قد يختلف باختلاف
 الاوقات وفي التورية انه امر آدم بترجيع بناته من بهيمة وقد حرم ذلك
 باتفاق واستدل باباه السبب ثم تحريم ذكوار النخلة ثم اجاب
 يوم الولادة عندهم ويكونا لا خيتن ثم التحريم واجب بان رفع مباح
 الاصل ليس بنسخ قالوا لو نسخت شريعة موسى لبطل قول موسى
 المتوار هذه شريعة نوحه قدما تخلق قبل ان اراد نبي
 والقطع بان لو كان عندهم صحى لعصب العادة بقوله عليه السلام
 قالوا ان نسخ الحكم لم يزل من طاعة له فلو ايسر ادوا فثبت
 واجب باعتبار الصالح انما يختلف باختلاف الازمان والاحوال
 فسرر وداء في وقت حال وضرة في آخر فلم يجز ظهوره لم يكن قالوا

ان كان نقدا فليس بنسخ وان دل على التاخير لم يقبل لتناقض ما في نوبه
 ليس بنوبه ولانه يؤدى الى تحذرا لا جارا بالتاخير والى نفي الوثوق بتاخير
 حكم ما ولي جواز نسخ شريعكم واجب بان تقييد الفعل الواجب بالتاخير
 لا يمنع النسخ كما لو كان مينا مثل صم رمضان ثم ينسخ قبله فهذا اجد وقوله
 صم رمضان ابد بالنسخ بوجوب الجميع متعلق الوجوب ولا يلزم انكار
 فلاننا قضا كالوت ما في المنع ان يجز بان الوجوب باق ادا
 بنسخ قالوا لو جاز كان قبل وجوده او بعده او مع وجوده قبل وجوده
 او بعده باطل ومعه اجد ان استحالة النسخ والاثبات قلنا المراد
 التكليف ان كان زالك كالموت لان الفعل يرتفع قالوا اما ان يكون
 ابا رير سبحانه علم استمراره ادا فلا نسخ او الى وقت معين فليس
 بنسخ قلنا الى الوقت انما يعلم انه ينسخ فيه وعلم بانقضاء بنسخ النسخ
 النسخ وعلى الاصناف الاجماع على ان شرعية ما نسخ ما كان لها
 والنسخ التوقيف والوصية لما قرين بالمواريث وذلك كغيره **مسألة**
 المنع رجواز النسخ قبل وقت الفعل مثل حجوا هذه السنة ثم يقول
 قبله لا تحجوا منع المعزلة والقيصر في ثابته التكليف قبل وقت الفعل
 فوجب جواز رفعه كالموت وايضا فكل نسخ كذا كذا في الفعل بعد
 الوقت ومعه نسخ نسخ واستدل بان ابراهيم او ابراهيم بدليل
 الفعل ما تور وبالاقدام وبترويع الولد ونسخ قبل التكمين وانعترض
 بجواز ان يكون موقعا واجب بان ذلك لا يمنع رفع تعلق الوجوب



بالمستقبل لانه لا ريب في عيده وهو المانع وبانه لو كان موتها لتعقب العادة بخبر
 رجاء نسخها او موت لفظها وانما دفعتم بمثل لم يؤمر وانما توهم ادا بقدمات
 التبع فليس شيء اوضح وكذا يلزم عقبيه او جعل صيغة نحاس او صيغة فلا
 يتبع ويكون نسخا قبل التمس قالوا انه كان ما مر به ذلك الوقت توارى
 والاثبات وان لم يكن فدا نسخ واجب لم يكن بل قبله وانقطع التكليف
 عنه كالوت سئل الجمهور جواز نسخ مثل صوموا ليد الجذاف القدم واجب
 مستمر ابدان لا يزير على صم غدا ثم ينسخ قبله قالوا انما قضى لنا لافاناه
 من اجاب صوم غدا وانقطع التكليف قبله كالوت **سئل** الجمهور جواز
 النسخ من غير دلالت ان مصلحة التكليف قد يكون في ذلك وايضا فانه
 وقع كسح وجوب الاساك بعد لفظ ونحوه لم اذنا حكموا الاضحية قالوا
 ثبات بخبر منها او شلها واجب بان الحذف في الحكم لانه اللفظ مستان
 لكن خصص سنن ويكون نسخا بغير بدل خبر المصلحة علمت ولو سلم انه
 لم يتبع فانه لم يجوز **سئل** الجمهور جواز النسخ بانقلنا ما تقدم وبانه نسخ
 النسخ في القدم والفدية وصوم عا شورا برضا والجس في البيوت بالجلد
 قالوا بعد في المصلحة قلنا يزكم في ابدان التكليف وايضا قد يكون علم ان
 في الاقل كما يستعمل بعد صحة ويضعفهم بعد القوة قالوا يريد انه ان خفت
 يريد انه كلما يبسر ولا يريدكم العسر قلنا ان سلم عموم سبها في الال
 في تخفيف الحساب وكثيرا انواب او تسمية لشيء بعاقبة مثل الد والوت
 وانما الحواب وان سلم العذر فمخصوص باذنه كالحقت ثمال التكليف

والابتدأ باتفاق قالوا ان ثبات بخبر منها او شلها وان نسخ ليس بخبر
 واجب بانه خير باعتبار الثواب **سئل** الجمهور جواز نسخ التلاوة دون
 الحكم وبالعكس ونسخها معا فان بعض المقر له ان القطع بالجواز ايضا
 الوقوع عن غيرهما ازال النسخ والشيخة اذا زيا فارحوا بالثبوت ونسخ
 الاعداد بالحوال وغيره عايشة كان فيها ازل عشر رضعات ثم شاد والاشبه
 جواز من المحدث للمنوخ لفظه قالوا التلاوة مع حكمها كاعلم مع العالمية
 والمنطوق مع المفهوم ولا يفتكنا واجب بنسخ العاقبة والمفهوم وكولم
 فالتلاوة اشارة الحكم ابتداء لاد والاد انسخ لم يتف الدول كذلك
 العكس قالوا بقاء التلاوة يوم بقاء الحكم فيوقع في الجهل فنزل فائدة
 القراء قلنا ينسب على التحسين ولو سلم فلا جعل مع التلاوة لانه المجهول يعلم
 والمقلد يرجع اليه وفائدة كونه معجزة او قرآنا يتبع **سئل** المتخرج جواز
 نسخ التكليف بالاجاز بقبضه قلنا بالمعقولة وانما نسخ ما لول خير لا غير
 فباطل والغيره كايان زير وكفره قلنا فالبعض المعقولة ويستدل بالتمثل
 انتم ما مورو به صوم كذا ثم نسخ رفع الحذف **سئل** جمهور نسخ التلاوة
 كالاعتين والمتوار بالتوازي وانما نسخ المتوارز بالاحاد فيصل فنفا
 الاكثر منه بخلاف تخصيص العام كما تقدم لنا قاطع فلا يعا به المخطوطة قالوا
 وقع فانه اهل قبار لا سموا ما فيه عدم الا ان العبرة قد حوت فاستداروا
 ولم يكر عليهم جيب علما بانوا ان لا ذكرناه قالوا يرسل الاحاد بتبليغ
 الاحكام بتلاوة ونسخه اجيب الا ان يكون ما ذكرناه فيعلم بانوا ان

لما ذكرناه قالوا قل لا اجد نسخ منه غير كل ذي راب من السباع فالجواب
 انما ينفذ اذ بان المصنف لا اجد الا ان وتحرير حلال الاصل ليس بنسخ وتعين
 انما نسخ بعلم تافه او بقوله عوم هذا نسخ اذ في معناه مثل كنت بعينكم او
 بالاجماع ولا يثبت متعين القبح اليه اذ قد يكون عزاجها ووزن معين احد
 المتواترين لقوله لا يثبت بغيره في المصحف والجملة في التفسير ولا يثبت
 السلام ولا بواقعة الاصل واذا لم يعلم ذلك فالوجه الوقف لا **سنة**
 الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن ولما نفي قولنا لا نمنع لك التغير
 والاصل عدمه وايضا التوبة اليه القدر في السنة ونسخ بالقرآن والجملة
 بالتبيل كذلك يوم عاشوراء واجيب بجواز نسخ السنة ووافق القراء
 واجيب بان ذلك نسخ معين نسخ ابد قالوا البين والنسخ رفع لا يثبت
 المصنف لتبلغ ولو سلم فالنسخ ايضا يابى ولو سلم فابى نفي النسخ قالوا فغير
 قلنا اذ علم انه مبلغ فلا نفرة **سنة** الجمهور على جواز نسخ القرآن بالجهر
 المتواتر ومنع النسخ ما تقدم واستدل بان لا وقت لوارث نسخ
 الوصية للوالدين والاقرين والاربع المحسن نسخ الجملد واجيب بان يذم
 نسخ العلوم بالظنون وهو خلاف النسخ قالوا انما نسخها من اولها والسنة
 ليست كذلك ولانها نسخ تفسيرية واجيب بان ادراك الحكم لا في القرآن
 لانها ضل فيه فيكون اصل الحكم او ما يوضحه انما لان الجمع من عند
 قالوا قل ما يكون في ان ابد له قلنا ظاهر الرواية في الوحي ولو سلم فاستدل بالوجه
سنة الجمهور ان الاجماع لا ينسخ لنا نسخ بنسخ ما طبع او باجماع ما طبع

الاول خطأ وهو باطل ولو نسخ بغير ما فابعد لعلم تقديم القاطع قالوا لو
 الامة على قولين فاجماع على اجتهادية فلو اتفق احد ما كان نسخا قلنا لا نسخ
 بعد تسليم جواز نسخ وقد تقدمت **سنة** الجمهور على ان الاجماع لا ينسخ لانه
 لو كان غير نسخ فانسخ هو انسخ وان كان غير نسخ فلا دل قطعي على الاجماع خطأ
 اذ ينفى وقد زال شرط العمل به وهو رجحانه قالوا قال ابن عباس نسخا
 كيف تحب الامة بالاخيرين وقد قال الله تعالى فان كان له اخوة والاخوان ليس
 اخوة فقال جمهوركم بالعلم قلنا انما يكون نسخا بثبوت المفهوم قطعا
 وان الاخوين ليس اخوة فيجب تقدير النسخ اذا كان الاجماع خطأ
سنة المختار ان القياس المظنون لا يكون نسخا ولا منسوخا اما
 الاول فلان ما قبله كان قطعا لم ينسخ بالظنون وان كان ظاهرا بثبوت
 زوال شرط العمل به وهو رجحانه لانه ثبت مقيدا كان المصنف واحد
 ادلا واما الثاني فلان ما بعده قطعا اذ ظاهرا بثبوت زوال شرط العمل
 واما المقطوع فينسخ بالمقطوع في حياته واما بعده فيثبت ان كان منسوخا
 قالوا صح التخصيص فيصح قلنا سقوط الاجماع والعقل وخبر الواحد
سنة المختار جواز نسخ اصل الخبر وانه واسع نسخ الخبر وانه **سنة**
 ومنهم من جوزه ومنهم من منعها لان جوازها كيف بعد تحريمه لا
 يستلزم جواز انقضاءه وتجاوز تحريمه يستلزم تحريم انقضاءه وانما لم يكن مستلزا
 منه المجوز دلالة فجاز وضع كل منها قلنا اذ لم يكن مستلزما لما منع
 تابع فيرفع بارتفاع متبوعه قلنا تابع للادلة للحكم والادلة لا تباين

مسألة المنع ركن من حكم أصل القياس لا يبقى معه حكم الفرع من وجوب العلة
 غير الاعتبار فلا فرع قالوا النوع تابع للدلالة لا الحكم كالنحو في قسمة الميراث
 زوال الحكم زوال الحكم المعبرة فيه زوال الحكم مطلقا لا نقاشا في الحكم قالوا
 حكمه بالقياس على انتفاء الحكم بغير علة قلنا ممكن بانقضاء الحكم لا انتفاء علة
مسألة المنع ان أنسخ قبل تبليغه عم لا يثبت حكمه لو ثبت لا يثبت
 اياه وجوب تحريم للقطع بانه لو ترك الاول ثم وايضا فانه لو عمل بالشك
 عصى اتفاقا وايضا لم يثبت قبل تبليغه جبريل وهو اتفاق قالوا حكمه فلا يعبر عنه
 الكلف قلنا لا يثبت اعتبار التمسك وهو متفق **مسألة** العبادة المستقلة
 ليست نسخا من بعضها صلوة سابعة نسخ واما زيادة خوف شرط
 او زيادة شرط او زيادة رفع فهو من المنفعة فاشاعة ليس نسخ
 واكتفية نسخ وقيل انما نسخ عند الجأرة بغيره حتى صار وجوده كالعدم
 شرعا كزيادة ركعة في الفجر وكثير من عيب القدر كتحسينه ثمانين بعد ثنتين
 فنسخ لا يثبت حقيقة وما عاقله ليس نسخ فلو قال في السابعة الزكوة ثم مال في
 الصلوة الزكوة فلا نسخ فانه تحقق ان المفهوم من ادخلك والافلا ولو زيدت
 ركعة في الصبح فنسخ كتحريم الزيادة ثم وجوبها وانعزب على الحد كركعة في
 قيل منع حكم الاصل قلنا هذا لو لم يثبت كتحريم ولو خيره في الجمع بعد وجوب
 الفصل فنسخ للتخيير بعد الوجوب ولو قال استشهدوا شحيد بيمينه فحكم
 بالتقصير حد وبينه فليس نسخ اولا رفع يمينه ولو ثبت منهوه فهو
 فانه لم يكونا جليسا اذ ليس فيه نسخ الحكم بغيره ولو زيد في الوضوء شراطين

عضو فليس بنسخ لانه انما حصل وجوب سباح الاصل قالوا كانت مجردة
 قلنا مجردة امتثال لا مفعولها ولم يرتفع فارتفع عدم توقفها على شرط آخر
 وذلك مستند الي حكم الاصل وكذلك لو زيد في الصلوة ما لم يكن محتما
مسألة اذا انقص جزء العبادة او شرطها فنسخ للجزء والشرط لا للعبادة
 وقيل نسخ للعبادة غيب الجأرة كان جزءا لا شرطا لانه لو كان
 نسخا لوجب انفسه في دليل ناه وهو خلاف الاجماع قالوا ثبتت حكمها
 بغير طهارة وبغير اركانين ثم ثبت جوازها او وجوبها بغير طهارة والنقص
 لم يتجدد وجوب **مسألة** المنع جواز نسخ وجوب معرفة وتحريم الكفر
 وغيره خلاف للمعقولة ويعرف من التحسين والتقصير والمنع جواز نسخ جميع
 النكاحين خلافا للمعقولة انما احكام كغيرها قالوا لا ينفك عن وجوب خوف
 النسخ وانما نسخ واجب بانه يعلمها ويقطع الكلف بهما وبغيرهما
القياس التقدير والمساواة وفي الاصطلاح مساواة فرع لاصل
 في علة حكمه ويضم المصنوعة زيادة في نظر المجتهد لانه صحيح وانما يتبين الغلط
 والرجوع بخلاف الخطأ وانما اراد ان مساواة قبل تشبيه واورد
 قياس الاول لانه فانه لا يترك فيه علة واجيب اما بانه غير مراد واما بانه يضمن
 المساواة فيها واورد قياس العكس مثل ما وجب القيام في الاعكاف
 بالنداء وجب بغير نداء عكسه الصلوة لانه يجب بالنذر لم يجب بغير نداء
 بالاول او بان المقصود مساواة الاعكاف بغير نداء في شراطين
 بالنذر يعني لا فارق او بالتسوية ذكرت الصلوة لبيان الانا او قياس

القدم بالنسبة الى القصة بالنسبة لقولهم بل الحمد في استخراج الحق وتعليم
الذي هو الموصول الى الحق وتعليم العلم غير مودود بالنسبة الى اجماع وبيان
البدل حال القياس والعلم ثمة القياس ابو ما شتم عمل الشيء على غيره بوجوه
حكم عليه ويحتاج كجامع الحمد وتقول القاضيه على معلوم على معلوم في اثبات حكم
لها او نفيه عنها بما مر جامع بينهما من اثبات حكم او نفيه عنها من اثبات
ان اصل ثمة واثبات الحكم فيها مع اليمين به ويحتاج كاف في توليد ثبوت حكم
الفرع فرع القياس فتعريف به دور واجب بان الحمد والقياس في
وثبوت حكم الفرع انه في الخارج ليس فرع له واما ان كان اصل الفرع
وحكم الاصل الوصف اجماع الاصل الاكثر محل الحكم المشبه به وقيل وبطل
وقيل حكم الفرع محل المشبه وقيل حكم الاصل ما يشبه عليه غيره ولا بعد
في الجميع وانه كذلك اجماع فرع له اصل الفرع ومن شرط حكم
الاصل ان يكون مشروفا وان لا يكون مستوعبا لزال اعتبار اجماع وان
يكون غير فرع هذا فالخاتمة والبرهان انه انما تحت قدر الوسط ضام
كاشا فعية في التوصل مطعون فيكون ربويا كاشا فعية في التوصل
البرهان لم يتجدد لانه الاول لم يثبت اعتبارا واثباته ليست في
الفرع كقولهم في اجماع غيب بغيره به ابيع فيبيع به انما كان الرق والرقن
ثم تقيس الرق والرقن على اجماع بفوات الاستماع وان كان فرع مخالف
المستدل كقولهم في القدم نية النفل اية بآراء فيبيع كونه في البيع
ففساد لانه متضمن اعترافه بالخطا في الاصل ومنها ان لا يكون معدولا به

عن القياس كنهية وانه خفية واحدا والركعات في مقادير الحمد والكفارة
ومنها ما لا نظير له كانه لا يبيح طاهر كترخص المذنب او غير طاهر كالتساقط
ومنها ان يكون ذات قياس مركب وهو ان يستغنى بواقعة الحكم في الاصل
مع منع الاصل ومنعه وجود ثمة في الاصل فالاول مركب الاصل فيكون
فلما يقبل انما كالكاتب فيقول الخفي في العلة جهالة المستحق بان ثمة القوة
فانه صححت بطل الاطلاق وانه بطلت منع حكم الاصل فانما في غير عدم
العلقة في الفرع او منع الاصل انما في مركب الوصف مثل تعليق للطلاق
فلما يقع قبل النكاح كالموالاتية انما انزاد بها طابق فتقول الخفي
العلقة عن منسقة في الاصل فانما في وجود ثمة منف حكم الاصل
وانه بطلت بطل الاطلاق فانما في عدم العلة في الاصل او منع الاصل
فلما سلم انما العلة وانما موجودة او اثبت انما موجودة انما في الاصل
عليه لا عطف كالموالاتية فجملة ذلك لو اثبت انما موجودة انما في الاصل
الذي كمل عليه الاصل بنقص ثم اثبت العلة ببطونها على الاصح لانه لو لم يقبل
لم يقبل مقدمه يقبل المنع ومنها ان لا يكون دليل حكم الاصل في الحكم
الفرع ومن شرط علة الاصل ان يكون بغيره ابا عن ايشتمل على حكم
مقصود للشارع من شيع الحكم لانه اذا كانت مجردا مارة في مستبقة
من حكم الاصل كانه دورا منها ان تكون وصفا ضابطا للحكم لا حكمه مجردة
لخفاها او لعدم انضائها ولو امكن اعتبارها بما جاز على الاصح ومنها
ان لا يكون عدما في الحكم الثبوتية لانه لو كان عدما كان مناسباً او مظنة

مناسب وتقرير الثانية ان العلم المطلق باطل والمختص امره كانه موجوده
 نشأ مصلحه فباطل وان كان نشأ مفهده فمانع وعدم المانع ليس علة
 وان كان موجوده ينافي وجود المناسب لم يصلح عدمه نظمه لتقيض لانه كان
 ظاهرا في نفسه وان كان حقيقيا فتقيضه مني ولا يخلو من نفسه انما كان
 يكن فوجوده كعدمه وايضا لم يسمع احد يقول العلة كذا او عدم كذا او يستدل
 بان لا علة لعدم فتقيضه وجوده فيه معارضة وقد تقدم منه فالواضح فيقبل
 القرب باننا لا نشأ بالمثل قلنا بالمثل ان لا يكون العلم جازما قالوا
 اننا معارضة المعجزة جوازها المعروف بها وكذلك انه وراز وجوده
 عدم قلنا شرط لاجزائه ان لا يكون المعجزة المحل ولا جواز انه لا يمنع
 الا لما كان بخلاف القاصرة والقاصرة بنقض او اجماع صحيح اتباعا ولا كذا
 على صحتها غير ما كتبت اريد في النقيض بكونها خلافه لا في حقيقته
 لئلا ان الظن حاصل بان الحكم لا جليا وهو المتيقن باليقين بربيل صحة النقص
 عليها واستدل لو كانت صحتها موقوفة على تقديرها لم ينكسر للدور الثانية
 اتفاق واجب بانه وقف معية فالوكانت صحيحة لكانت معينة
 والحكم في الاصل غير ما ولا فرع ورد بجزائه في القاصرة بنقض وبان
 انقض دليل الدليل بان القاصرة موقوفة بانها مناسب فيكون اولى
 الى القول اذا قدر وصفا فمقدم يتعدا الى دليل على استقلاله وفي
 النقص وهو وجوده كعدمه مع تخلف الحكم فانما يجوز في المخصوصة
 لا المستبلة وارجعها كعدمها كجواز في المستبلة وان لم يكن مانع

ولا عدم

ولا عدم شرط للمختار ان كانت مستبلة لم يجز مانع ولا عدم شرط
 لا يثبت علة لها انما بيانه احد ما لا انما الحكم اذا لم يكن ذلك لعدم
 وان كانت مفهومة بطل عام فموجب تخصيصه كعام وفاضل ويجب تقدير
 المانع لانه لو بطل بطل المختص وايضا جمع الدليلين ولعلنا انما طعة
 كحلل النقص الجدل بغير ما بالوكسين النقص يلزم فيه مانع او انما شرط
 فيبين ان تقيضه من الاكتمال ليس ذلك من ابا غث ورجع انما في
 قالوا لو صحت للزم الحكم واجيب بان صحتها كونها باعثة لا لزوم الحكم
 فانه شرط قالوا تعارض دليل الاعتبار دليل الاصل قلنا انما
 للمعارض لا ينافي انما قلنا انه كالمعقولة واجيب بان العقلية
 بالذات وهذه بالوضع المجوز في المفهومة لو صحت مع النقص لكان
 لتحقيق المانع ولا يتحقق الا بعد صحتها فكان دورا واجيب بانه دور معية
 والقواب ان استمرار الظن بصحتها عند التخلف يتوقف على المانع كقبح
 المانع يتوقف على ظهور الصحة فلا دور كاعطاء الفقيه بظن انه نقضه
 لم يعطاه فوقف الظن فانه يتبين مانع عاردا لا زال قالوا دليل القارة
 نقد تاسقط وقد تقدم المجوز في المستبلة المفهومة دليلها نقص عام
 فلا يقبل واجيب ان كانه قطعا مسلم ان كانه ظاهرا وجوب قبوله الى مس
 المستبلة علة بربيل ظاهرا وتختلف الحكم مشكك فلا يعارض الظاهر
 واجيب بخلاف الحكم ظاهرا انه ليس بعلة والمناسبة والاستنباط مشكك
 والتحقيق ان الشك في احد المتقايين ليس بوجوب الشك في الاخر فالوكانت

كونها اشارة على ثبوت الحكم في محل آخر لا انعكس مكانه دورا وكلما جرب
 بانه دورية والحق ان استمرار النظم يكون اشارة متوقفة على الخارج
 ثبوت الحكم وما على ظهور كونها اشارة في الكثرة هو وجود الحكم المقصود
 مع مختلف الحكم المتخالف لا يبطل كقول الخفيف في العاصي بسفره ما في
 خص كغير العاصي ثم من ان النسبة بالمتقابلة في بعض بضعة شاذة في الحكم
 ان العلة السالبة لغيرها ايضا بالمتقابلة ولم يرد النقص عنه فالواجب الحكمه
 المعبرة قطعا فانقص دار قلنا قد راكمت المساوية في محل النقص نظون
 وتعدله عارض العلة في الاصل بوجوده قطعا فلا يعارض النظم القطع
 حتى لو قدرنا وجوده قد راكمت او اكثر قطعا وان بعد بطلان ان ثبت حكم
 اخر ايقى بما كالمعلل القطع حكمه انما هو بعض من بعض العلة وان كان
 الحكم ازيد من قطع فنقول ثبت حكم ايقى بما يحصل به زيادة وهو العقل وفي
 النقص المذكور وهو نقص بعض الاوصاف المتخالف لا يبطل كقول الخفيف
 في بيع الغائب ببيع مجهول العنة عن العادة حال العقد فلا يقع مثل ختم
 فيعرض بالزوج اشارة لم يرانا ان العلة المجموع فلا نقص وان يبيع
 ثانيا بكونه مبيعا كانه كالمعدم فيصح ولا يفسد مجرد ذكره في النقص وان
 يبيع عديم تأثير كونه مبيعا واما انعكس وهو ان الحكم لا ينافي العلة
 فاشترط ان يبيح على منع تعيل الحكم بعين لانه انما الحكم عن اشتاء
 وبيد ونفع اشتاء العلم والنظر لانه لا يبرهن من اشتاء ان يسل على القانع اشتاء
 في تعيل الحكم بعين العمل كل مستقل انما للقانع كونه في المصونة

لا المستنبطه توربها على وجهها ومخارها لا مام يجوز ولكن لم يقع لنا ولم يجرى
 يقع وقد وقع فانه النظم والبول انما لفظ والميزان بطل بكل واحد منها
 احداث العقاص والارادة يثبت لكل منها العقل وقولهم لا الحكم متعددة
 وذلك ينفى نفي العقل العقاص ويبيح الاخر بالعكس فليكن اضافته اشبه الى
 احد دليله لا يوجب تعددا والا لزم تعابره حدث البول حدث
 النظم وايضا لو منع لا اشغ تعدد الادلة لانه ادلة المانع لو جاز
 كانت كل واحدة مستقلة غير مستقلة لانه يبيح استقلالها بوث
 الحكم بها فاذا تعددت تناقضت واجيب بان يبيح استقلالها
 انما اذا انوردت استقلت فلا تناقض في التعدد قالوا لو جاز للجمع
 الشاذ فيستلزم التقيض لانه المحل يكون مستقيا غير متفق وفي
 الترتيب تحصيل الحاصل فانه في العمل العقائيه فاما لول اليبين فلا لولا
 لو جاز لنا تعلقت الاية في علة الربوا بالترجيح لانه من ضرورة صحة
 الاستدلال واجيب بانهم تعرضوا للابطال لا للترجيح ولو سلم هذا
 اجماع على استحالة العلة منها والآخر جعلها جزءا للقاضي لا بعد المصونة
 واما المستنبطه فتستلزم الجزئية لزوم التحكم فانه عينت بالنقص حيث
 مضمونة واجيب بانه ثبت الحكم في حال افراد ما في مستنبط العمل
 المضمونة قطعية والمستنبطه وميته فعد حسا ولا مكانه وهو انه اوضح
 الامام وقال انه انما في القصور وخلق الصبح لو لم يكن متمشرا على الواقع عاده
 ولو نادى لانه المكانه واضح ولو وقع لعلمهم ان يبيح تعدد الاحكام فما تقدم

التاثير بغيره اذا اجتمعت فالخبر كل واحد علة وقيل خبر وقيل العلة
 واحدة لا يعين لنا لو لم يكن كل علة كانت جزءا وكانت العلة واحدة
 فالاول باطل بثبوت الاستقلال الثاني للتحكم لا يمنع اجتماع العلة
 المتأثر بالجزء لو كانت كل مستقلة لا يمنع المتأثر وقد تقدم وايضا نرم
 التحكم لانه ثبت بالجميع فهو كذا والارز التحكم واجب ثبت بالجميع كالاول
 الصفة والصفة المتأثر لا يعين لو لم يكن كذلك نرم التحكم او كجزئية يتعين
 والخبر جواز تعديل حكمين بعلته بمعنى ابعث داما الامارة فالتأثير لنا
 لا بعد في مناسبة وصف واحد حكمين مختلفين فالواحد يحصل الحاصل
 لانه احد حاصلها واجب بانه لا يحصل الا بغيرها ومنها
 ان لا يتأخر عن حكم الاصل لنا فلو افوت ثبت الحكم بغيره ما عتد ان قدر
 اماره فتعريف المعروف ومنها ان لا ترجع على الاصل بالابطال وان لا يكون
 المنبسط بمعارض الاصل وقيل لا في الفرع وقيد مع ترجيح المعارض
 وان لا يخالف نصا او اجماعا وان لا يتحقق منبسطه زياره على انقض
 وقيد ان مات مقتضاها وان لا يكون دليلها شرعا وان لا يكون
 دليلها تنافلا ولا حكم الفرع بغيره وكيفية مثل لا يتبعوا الطعام بالطعام
 او من قاء او رغب لنا تطويل بل فائدة درجوع فالواضحة جلية
 والخبر جواز كونه حكما شرعيا ان كان باعنا على حكم الاصل لتحصيل مصلحة لا
 لرفع منته كانهما ثبت في علة بطلان البيع والخبر جواز تعدد اوصاف
 وقوعه كالقفل بعد العدة وان لنا ان الوجه ان يثبت به الواضحة

المعتمد من نقل او مناسبة او شبه او استنباطا لواقع تركه كذا
 العلة صفة زياره لا انما نقل الجميع وبجمل كونها علة والمجمل على المعلوم
 الثانية انما انما قامت بكل خبر فكل خبر علة وانما قامت بجزءها العلة
 واجيب بكونها في المعتمد بانه خبر او استنباطا والتحقيق ان معنى العلة
 ما يقع الشارع بالحكم عند الحكمه لا انما صفة زياره ولو لم يثبت
 وجودية لا يستلزم قيام المعنى باليغنى فالواحد ان عدم كل خبر علة لعدم
 صفة العلة لا انتفاء ما بعدم ويترجم نقيضها بعدم ما بعد اول الاستحالة
 بخبر عدم عدم واجب بان عدم الجزاء عدم الجزاء شرط للعلة ولو لم
 فهو كالبول بعلة الشد وعلمه ووجه انما علامات فلا بعد في اجتماعها
 صفة وترتبة فيجب ذلك ولا يشترط القطع بالاصل ولا الانتفاء في مخالفة
 مذمب صحابة ولا القطع بغيره النوع على المخبر في الشك ولا يفي
 المعارض في الاصل والنوع اذا كانت وجودا مانعا او انتفاءا شرط لم يترجم
 وجودا ليقض لنا انه اذا انتفى الحكم مع القضي كانه مع عدمه اجدت بالواحد لم
 يكون فاشاء الحكم لا انتفاء قلنا ادلة متعددة **مسئلة** الشافية حكم
 الاصل ثابت بعلته والمعنى انما ابعث على حكم الاصل وكيفية بالنقض
 والمعنى ان النفس عرف الحكم فلا خلاف في المعنى **شبه** **والفرع**
 منها ان يباير في العلة علة الاصل فيما يقصد من عين او جنس كالشدة
 في البنية كالجائز في قضا الاطراف على النفس ان يباير حكمه حكم
 الاصل فيما يقصد من عين او جنس كالتصانغ النفس المتعلق على المحرر

ذلك لولا انه في الخارج في الصفة على الموتى عليها في المال وان لا يكون
 عليه ولا نقد على الحكم ان اصل كقياس الوضوء على التيمم البتة لا يذم
 من حكم النوع قبل ثبوت العلة لانه لا اصل نعم يكون ان ما قيل وان لا
 يكون النوع ثابتا بالنقص في الجملة لا التفصيل وروايتهم فاسوات حرام
 على البعير والنظر **مسالك العلة** الاول الاجماع الثانية انفس وهو ثابت
 صريح مثل علة كذا او بسبب او لاجل او من اجل او كي او اذا او مثل كذا
 وانه كان كذا او كذا او مثل ما تهم كشيء ونزفا قطعوا ابيهما مثل قول
 اراو رسي فسجد وزني ما عرفت من سواه النقية وغيره لان الظاهر انه لو لم
 يفهم لم يقبله وتنبهوا بما هو الاقرب بحكمه لو لم يكن او نظيرة التحليل كانه بعيدا
 مثل واقعت ابي في نهار رمضان فقال اعتق زينة كانه قيل اذا وقعت
 فكفر فانه حذف بعض الاوصاف فينتج مثل استقص اذا بسبب لو انتم قال
 اذا وصال انظر لما سالت الخنثية ان الى ادر كنه الوفاة وعليه فريضة
 الحج اينما ارجمحت فقال رايت لو كان عيدا بيبك وبين فقيضة كان
 ينفع فانت نعم فنيك في المسول كذا وفيه تنبيه على ان اصل النوع والعلة
 وقيل ان قوله لا سار عمر قبله القاييم رايت لو تضمنت كذا ذلك
 مستند فقال لا فم ذلك وقيل انه لو نقص لا توهم عمر من افساد وقدمه الا
 لا تعيل منع الا فسادا وليس فيه ما يتخيل ما غايب ان لا يفيد منها
 ان نعرف بين حكيمين بصفة مع ذكرها مثل لاجل سهم والفاير سماء
 او مع ذكر احد عامل القابل لا يرث او بغاية او استثناء مثل صبي

يظهر والآن ان يعنون مثل ذكر وصف فاسب مع الحكم مثل نفي
 القاييم وهو غيبانه وان ذكر الوصف ميركا والحكم مستنبط مثل واصل انه
 البعير او بالعكس فتاكت الاول اياه لا الثانية فالاول على ان الاياه
 اقترانه الوصف بالحكم وانه قد راعى احد ما واثنى على انه لا بد من ذكر ما واثنى
 على ان ذكر الاستدلال كذا وكذا يستلزم النسخة وفيه اشتراط الكسبة
 في صحة عدل الاياه ثانيا المخرجه كان التعديل فهم من المناسبة ثم طلت
 اثبات التبريد والتقسيم وهو حصر الاوصاف في الاصل وابطال بعضها ليله
 فتيقن وينبغي كنه لم اجد والاصل عدم ما سواه ما في بين المعترض صفا
 آخر زم ابطاله لا لافطاعة والمجتمعة يرجع الى طنه وينبغي كانه المحرر والاطال
 فطقي والافطية **طرق الحذف** منها الانفاء وهو بيان ثبات الحكم
 بالمستتبع فقط ويشبهه في العكس ان يرد لا يفيد وليس به لانه لم يفيد لو كان
 المحذوف فله لا اتبع عنه انشاء فانما قصد لو كان المستتبع جرد
 علة لما استدل بقال لانه من اصل لانه في مستغنى عن الاول منها
 طرده مطلقا كالقول والقصر بالنسبة الى ذلك الحكم كانه كذا في الحكم
 اعتق ومنها ان لا تظهر من سببه ويكني الناظر كنهت فانه اذ عجز ان يتبين
 كذا كترجح سببه المستدل لما فقه للتعدي ودريل العمل في تسري كترجح الناظر
 وغيره انه لانه من علة لاجتماع القوي على ذلك والقوله ما ارسلناك الا رحمة
 للعالمين والى ما انعم ولوسمنا فهو الغالب لان التعقل اقرب الى
 الاثبات وتعمل عليه وقد ثبت ظهور ما في المناسبة ولو سلم فقد ثبت ظهور ما

بأن سببه يجب اعتبارنا في الجمع للجماع عيب وجوب العمل بالنظر في عمل الحكم
 الرابع المناسبة والافعال وتبين الخفايا وتبين العلة لمجرد ابرار الكفاية
 من ذاتها لا ينقص ويغفر كالاسكان في التحريم والقتل العمد وانما في النقص
 والناقص وصف ظاهر منضبط يحصل عقده ترتيب الحكم عليه يصلح ان يكون مقصودا
 من حصول مصلحة او دفع مضرة فانه كان خفايا او غير منضبط اعتبر ملازمه
 وهو المصلحة لان العيب لا يوجب الغيب كسوء المشقة والفعل المصلحة عما عليه
 بالبعد في العمدية وقال ابو زيد المناسب ما لو عرض على العقول لثمة بايقول ان
 يحصل القصد من شرع الحكم نية وظن كايضا في النقص وقد يكون الحصول
 ونية متساوية كذا اخذ وقد يكون نية ارجح ككفاح الابية بمصلحة
 اتواله وقد ينكر ان في اثبات لنا ان ابيع منظمة الحاجة اليه
 اتنا وض وقد اعتبر ان اتقن النظر في بعض القصور واستفظة الشقة
 وقد اعتبر ان اتقن النظر في الملك المترداه لو كان فانيا فحقا كحق
 الشرع في تزوج مغربة وكاستبداد بجماعة بسببها ببيعها في المجلس
 يعتبر خلافا للمصلحة والقاصد ضربه ضرورة في اصداء اعيان المراتب
 رويت في كل ملة الدين وانفس العقل والاشل والال كقتل الكفار
 والنقص قد انكر وقد انما قد سارت في المحارب وكل تفرد
 كعدم قيل اسكر وغير ضرورة حاجي كالبيع والابادة والتواضع والامانة
 وبعضها اكد من بعض وقد يكون ضرورة كالاجازة على تربية الطفل وتربية الطيور
 والملبوس له وغيره وكل له رعاية الكفاية وملازمة في الصغيرة فانه في

اليادوام النكاح وغير حاجي وكذا تحيينه كسلب العبد احتيا الشبهة
 لنقصه عن المناصب الشريفة جوايا ما اتف من محاسن العاد **مسألة**
 المصلحة في احترام المناسبة بمسألة تحريم راحة او مساقاة وانه ان العقل
 قاض بان لا مصلحة مع مسرة مثلها قالوا القلوة في الدار المقصورة بمرم
 مصلحة ومسرة تاديبها او زينة قد صحت قلنا مسرة النفس ليست
 عن الصلوة وبالكس ونوشا، اعان الصلوة لم يصب والترجيح ككف
 باختلاف السائل ودرج الطريق الجهد وانه لو لم يقدر رجاء المصلحة
 لزم التعبد بالحكم والمناسب مؤثر وملازم وغريب ودرسل لانه اما معتبر
 اوله والمعتبر بنقص او اجماع هو المؤثر والمعتبر بترتيب الحكم عليه ونقطة فقط
 ان ثبت بنقص او اجماع اعتبار عينة في جنس الحكم او بالعكس او جنس في جنس
 الحكم فهو الملازم والافعال الغريب وغير المعتبر هو المرسل فانه كان غريبا او ثبت
 انما في ضرورة واثباتا فادان كان ملايا فقد صرح الامام والغزالي بقبوله
 وذكر عن مالك والشافعية والمختار رده وسنط الغزالي فيه ان يكون
 المصلحة ضرورة في تغطية كفاية فالاول كالتعجيل بالتصفر في حل النكاح على
 المال في الولاية فانه عين التصفر معتبر في جنس حكم الولاية بالا جماع والاثبات
 كالتعجيل بعد ارجح في حل النكاح بالطريق السريع لجمع فانه جنس ارجح معتبر
 في عين رخصة الجمع والاثبات كالتعجيل بخباية القتل العمد وان
 في حل القتل على المحرم في النقص فانه جنس الجناية معتبر في جنس النقص
 كالا طرف وغيره والغريب كالتعجيل بالنكاح المحرم لغرض فانه حل

العقل على المحذور في النقص فان جنس المجازة معتبر في جنس النقص كما ان
 وغيره وانما في التعليل ايات في احوال من عدا الله تعالى في الحكم بالعارضة
 بتقييد النقص وحيث صار ثوبت البتة كجاء العقل في التعليل كما
 في حل البتة في المحذور على تقدير عدم النقص في التعليل به امر سهل الترتيب
 العادة كما يجب ان يبرهن ابدان في الظاهر وثبت حكمة الشبه بجمع
 المسالك وفي اثباته يخرج المظاهر من ثم قتل هو ان لا يثبت
 من سببه الا بربيل من فصل منهم قال هو يوم المناسبة وتتميز عن
 النظر بآثار وجوده كالعدم وعنه الناس اذ انما في مناسبة عقلية
 وان لم يرد شرع كالا كما في التحريم في طهارة تراءى للصورة فتبين
 لها الى كمالها في الحديث فانما سببه غير ظاهرة واعتبارها في المحذور
 والصورة مع قول الترادف اما ان يكون مناسباً اولاً والاول كجمع
 عليه فليس به واثباته في طريقه اوجب مناسباً للجمع عليه ان سببه
 ولا واحد منها الطرد والعكس ثانياً لا يفي في مجزئة قطعا ولا طفا
 لنا ان الوصفان مقتضى ذلك اذا خلا عنه السبب وعنه ان الاصل
 عدم غيره او غير ذلك جاز ان يكون ملازماً للعلة كراية المسكون
 قطع ولا يلحق واستدل انما في بان الاطراد سواته عن النقص و
 سواته عن نفسه واحد لا يوجب انتفاء كل منتهى ولو سلم فلا حجة
 ان يمتنع والعكس ليس شرطاً منها فلا يؤثر اوجب تدعيمه للماضي
 تأثيره كما جاز انما سببه استدل بان الدوام في المتضادين ودرجته

واجب

واجب انتفت بدليل خاص مانع قالوا اذا حصل الدوران ولا مانع من العلة
 حصل العلم وانطق عادة كالودعي انما في الغضب ثم ترك فلم يغضب
 وتكرر ذلك علم انه سبب الغضب حتى ان الاطمان يعلمون ذلك قبل ان يولوا
 ظهور انتفاء غير ذلك بحيث اذ بان الاصل لم يطق وهو طريق مستقل بتغير
 بذلك القياس حتى وفقي ما يلحقه ما قطع بنسب ان رقي فيه كالات والعبد
 في العتق ويتسلك قياس علة وقياس دلالة وقياس في معنى اصل الاذول
 ما صرح فيه بالعلة واثباته في ما يجمع فيه بما يدرها كالوجه واحد يوجب العلة في
 الاصل بمبارزة الاذول كقياس قطع الجماعة بالواحد بواسطة الاستدلال في
 وجوب اذنية عنهم والثبات في الجمع بين الفرق **مسألة** يجوز التغير بقياس
 خلاف الشبهة والنظام وبعض المقترنة قال العقل والحواس كج عقل
 لنا القطع بالجو اذ ان لم يكن لم يتبع وسبباً في قالوا العقل منع بالايون
 فيلحقها وروبان منعها ليس انما في لو سلم فاذ اطلق القوا ب
 لا يمنع قالوا قد علم الامر بمخالفه انطق كالشاهد الواحد والعبد ورضعته في
 عسرا حاشا قلنا بل علم هذا في خبر الواحد وظاهر الكتاب والتمهات
 وغيره ما دام منع لمانع خاص النظام اذا ثبت ورود الشرح بالفرق بين
 التماثلات كما يجب الفصل وغيره بالتي ودره ابول وعسل بول البقية
 ونفج بول البقية ونفج سارق التعليل ودره غاصب كغيره والجلد بنسبة الزنا
 ودره نسبة الكفر والتعليل بنسبة هدم ودره الزنا وكعدة الموت والطلاق
 والجمع بين المختلفات كقتل العبد عمداً وضماً وارتدده والزنا والقذف والوطء

في القوم والظاهر في الكثرة استحالة تقبده بالقياس ورتبانه ذلك
 يمنع الجواز لجازا نشأ صلاحية ما يوجب ما عاود وجود المعارض في الاصل
 والنوع ولا يشترط المخلوقات في معنى جامع اول اختصاص كل بعلته حكم
 خلافة قالوا يفيض الى اختلاف فيقولون لو كانا في غير غيرته ورد
 بان العمل الظاهر بان الراد انما قضى او يخل بالبداهة فلما الاحكام
 لم يقطع كما لا خلاف فيها لو كان كل مجتهد مصيبا فيكون الشيء
 ونقيضه حقا محال اذ كان المصيب احدى نصيب احد الظنين مع استواء
 محال ورد بالظهور بان النقيضين شرط الاتحاد وبان نصيب
 احد الظنين لا بعينه جاز فالوا ان كان القياس كالنفي الاصيل فيستغنى عنه
 واذ كان مخالفا بالظن لا يعارض البتين ورد بالظهور وجوب مخالفة
 النفي الاصيل بالظن فالوا كما لا يستلزم خبره عنه ويستحيل بغير توقف
 قلنا القياس يرفع من التوقيف فالوا انما قضى عنه تعارض عشرين
 ورد بالظهور بانه اركان واحد اربع فانه تعذر وقف على قول واحد
 عند التام في واحد وانه قد فوض الموجب النفي لا يفي بالاحكام
 نقض العقل ما يوجب ورتبانه العود كما يجوز ان ينشأ كل مسكر
 حرام **مسألة** القانون بالجواز قانون بالتوقع الا داد وادب
 والتعاضل والتعدي والاشترط بغير النعم والاشترط قطعي خلافا لابي حنيفة
 لما ثبت بالتواتر عن جميع كثر العمل عن عدم النقص ان كانت التام
 اتحادا والعادة يفيض بان مثل ذلك لا يكون الا بغير قاطع وايضا كثر وداع

ولم ينكر

ولم ينكر والعادة يفيض بان السكوت في مشد وفاق فمذركم
 في قال في حقه على الزكوة ومن ذلك قول بعض الانصار في ام الابرار
 انهم لو كانت في اية ورتب الجمع فيترك بينها وتورث على البينة
 باترا وبقول على عمر لا سبيل في قتل الجماعة في الواحد ارايت لو انكرت
 في سرتة ومن ذلك الحاق بعضهم الجواب بالاجماع وبعضهم بالابواب
 فانه قيل اخبارا عادية قطعي سلمنا لكن يجوز ان يكون علمهم بغير ما سلمنا
 لكنهم بعض الصحابة سلمنا انه ذلك من غير دليل ولا سلمنا في الكار
 سلمنا كتمان ائمة مخصوصة والجواب عن الاول اننا متواترة في المعنى
 كشيخة عتيق وعمر انما انقطع من ساتها بان العمل بها وعمر انما
 سياحة وتكريره قاطع عادية بالموافقة وعمر الرابع ان العادة تقضي
 بتقل شد وعمر الخامس سبقي في اثبات وعمر اتا دس القطع بان
 العمل بغيره لا لا خصوصها كالظواهر واستدل بما تواتر معناه من ذكر
 العلل بسنة على مثل ارايت لو كانا على ابيك ويرى نقضه انقض الرب
 اذا جف وليس بالبين واستدل بالحق كل رايه جاز ورتبانه ذلك
 حكم على الواحد والجماع واستدل بثلثا معتبر وادعوا بظاهره في القاطع
 اذ في الامور العقلية مع ان صيغة الفعل محتملة واستدل بحديث عادية
الظن **مسألة** الظن على العدة لا يكفي في التعديرونية التعبد بالقياس قال
 احمد واقا سنا وابوبكر والكرخي كفي وقال البصري كفي في التويم لا غيره
 لنا انقطع بان من قال اعقت فاما الحسن فخلقة لا يفيض عن غير

من حسن الخلق قالوا حنت انحر لا سكارا مثل حوت كل سكر ورأى ان
 مستحق من تقدم قالوا لم يفتق لانه غير صريح ولا يفي فلما يفتق
 وبانظر قالوا قال الاب لا تاكل هذا لانه سموم فهم من المانع من كل حكم
 فلما لقوة شقة الاب بخلاف الاحكام فانه قد يخص لانه لا يدرك قالوا
 لو لم يكن للتعليم لغيره الفائدة واجب عقل المنة فيكون للتعليم الابل
 قالوا الا سكارا على التوهم نعم فذلك هذا قلنا حكم بالعتة على كل سكار
 فالحمد والبنية سواء ابعز من ترك اكل شيء لانه اكل على تركه كل موز
 بخلاف من يصدق على غير قلنا ان سلم لقوة اتا ذكركم
 الاحكام **مسألة** التماس بحرف الحدود والكفارات هذا في الحقيقة
 ان التماس في شخص قد وجد في الحكم بالقياس وايضا الحكم للنفس وهو حاصل
 كغيره قالوا في تقدير لا يعقل كما هو دار كحات قلنا اذا تمت العلة وجب
 كالتقل بالتقل وفتح التماس قالوا اوروا الحدود بالتمسك وردت بحرف
 الواحد والتمسك **مسألة** لا يقع التماس في الاسبان انه رسل
 لانه الاصل تغاير الوصين فلا اصل لوصف المانع وايضا علة الاصل شقة
 عن المانع فلما جمع وايضا اجماع بين الوصين حكم على القول بها
 او ضابطها التمسك السبب الحكم وان لم يكن جامع فلما ثبت
 التمسك على المحذور والتواطع على الزنا قلنا ليس محل التمسك لانه سبب واحد
 ثبت لهما بطلان واحد وهو التمسك بعد اذ واجب في فوج
مسألة لا يجوز التماس في جميع الاحكام لان ثبت لا يعقل من كالتوبة

والعصا

والعصا من مائة في فرع المنة وايضا قد بين انما علة في الاسباب والتمسك
 قالوا انما التمسك فوجب تساويها في الجواز قلنا قد بين ان يجوز في بعض المانع
 بخلاف التمسك بينهما **الاعتراضات** راجعة الى مانع او معارضة
 وان لم يسمع ويح فتمت وعشره ان استفساره هو طلب معنى اللفظ لاجل
 او عناية وبانية على المعترض لصحة علة قلنا لا يكلف بيان التماس في نفسه
 ولو قال اتعادت يسهل ترجيحها بالاصل عدمه لكان جيدا وجوابه بالبور
 في مقصوده بالتقل او بالتوف او بتواضع معه وتفسيره اذا قال من
 ظهوره في احد ما دفعا لاجل اذ قال من ظهوره فيما قصدت لانه غير ظاهر
 في الاخر اتفاقا فقد صوب بعضهم واما تفسيره بالتمسك لغة فممنوع القلب
 فسا والاعتبار هو مخالفة التماس للنفس وهو الطعن او منع الظهور او
 التماس اذ القول بالموجب او المعارضة لهما في التماس اذ بين
 ترجيح علة انفس بالتقدم مثل ذلك في كذا ما في التسمية فيورد ولا
 كما لا يقول ومثل ذلك عدة الا انه لا يربط ذكر التماس على قلب المانع
 اذ لم يسم او ترجيح كونه مقبلا على ان يخصص التماس فانما يرفق
 منه من المعارضة فسا والوضع وهو كونه اجماع ثبت اعتباره بنقل او
 اجماع في نقيض الحكم مثل سج فيسن فيه التمسك اذ كان مستطابا
 فيرد ان المسح معتبرا كراته التمسك على الخلف وجوابه ببيان المانع لخصه
 للثقل وهو نفس انما ثبت انقيض من غير اصل فانه ذكر باصله فهو القلب
 وان يبين مناسبة انقيض من غير اصل من الوجه الذي هو التمسك في الكسبة

ومن غيره لا يقدح اذ قد يكون الموصف جهاً، لكنه محل مشتبه بالابدية
 لارادة الخاطو التوهم كقطع الطحال بنفسه منع حكم الاصل ويصح لقطع
 المستدل بحجوه لانه كنع مقدمة مانع كنع العلة في العلة وجودها فيها
 باتفاق وقيل يقطع بانقضاءها وانقضاءها في اتباع عرف الحكماء وقال الشرازمي
 لا يسمع فلا بد منه ولا اقل عليه وهو عيب اذ لا يقوم بحجة على خصم مع منع
 والمختر لا يقطع المعترض بمجدة اقل لانه بل ان يعترض اذ لا بد من منصور
 دليل صحة قالوا خارج عن المقصود الا يصح قلنا ليس بخارج ٥ اتفق
 كونه اللفظ متروكاً بين امرين احدهما ممتنع والمختر ورواه في كتابه الصحيح
 وهو السبب بتعذر الامتناع انتم نقول السبب تعذر الامتناع وتعذر
 الامتناع في السفر والمرض الاول ممنوع وحاصله منع ياتى ولكنه بعد تقسيم
 كقولهم في من وجوب استيفاء النقص فيجب فيقال من كان من
 مانع الاتجار الى الحكم او عدمه في حله طلب من المانع ولا بد من منع وجود
 الوعي علة في الاصل مثل حيوان بغل من ولونه سبعة فلا بد من مانع
 كالتحريم فيمنع وجوبه بانباته بسبب من عقل او حسن او شرع مانع كونه
 علة وهو من اعظم الاسئلة العمومية وشعب ساكنة والمختر قبوله والادارة
 الى اللعب في التمسك بكل طرد ما لا يقاس برفع الى اصل كجانب وقد هل
 قلنا بجانب نطق صحة قالوا عجز العارض دليل صحة فلا يسمع المنع قلبا
 بغيره ان يقيم كل صورة دليل العجز المعترض وجوبه بانباته باحد ما كونه
 على كل منها ما هو شرطه فيعي طاهر الكتاب لا جال اتاويل والافاضة والنقول

بالموجب وعلى السنة ذلك في النقص بانه اصل او متوقف في رواية
 اذ قول شيخه لم يرد وقيل يخرج المضاف وما تقدم ٨ عدم التأثير
 وقسم اربعة اقسام الاول عدم التأثير في الوصف مثاله صلوة الصبح
 لا تقصر فلا تقدم كالغروب لانه عدم التقصر في نفي التقديم طرد فيرفع
 الى سوال المطالبة الثانية عدم التأثير في الاصل مثاله بيع الغائب ببيع
 غير من في فلا يبيع كالطير في الهواء فان العجز عن التسليم مستقل وحاصله
 معارضة في الاصل اثبات عدم التأثير في الحكم مثاله في الميراثين شركون
 اتفقا ما لا يوجب مضافاً كالحرة ودار الحوب عند طرد
 فيرفع الى الاول الرابع عدم التأثير في النوع مثاله زوجت نفسها فلا يبيع
 كالوزوجت غير كونه وحاصله كاشية في كل فرض جعل وصفا في العلة
 مع اعتراف بطرده مردود بخلاف غيره على المختر فيها ٩ القرح في
 المناسبة بايد من منعة راحة او مساوية وجوابه بالتبرع بفضله
 واجالا كما سبق ١٠ القرح في انشاء الحكم الى المقصود كما لو عطل حوت
 الصادرة على التبايد بالحاجة الى ارتناع الحجاب التقدير في العجز فاذا تابت
 استدباب النظم الفضي الى مقدمات القم والنظر الفضي الى ذلك
 فيقول المعترض بل تدباب النسخ افضى الى العجز والنفس مائة سيلة
 الممنوع وجوابه ان التبايد يمنع عادة باذكارنا فيصير كالطبيعي كالاختار
 اكون الوصف خياليا كارتضا والنقص كالحسن لا يعوق الحس وجوابه بغيره
 بما يدل عليه من التبع والافعال ١٢ كونه غير مضبوط كالتعديل بالحكم والافعال

كالحج المشتبه والوجوه ثلثا مختلف باختلاف الأشخاص والأزمان
 والأحوال جوابه أنه أما مقتضى مقتضىه انضباط كقسط الحج بالسفر نحوه
 ١٣ النقص كما تقدم وفيه يمكن المعارض من الدلالة على وجود العلة أو انقراض
 ثنائيات يمكن ما لم يكن حكما شرعيا وربما لم يكن طريقا أو لا بالقدح قالوا
 ولو دل المستدل على وجود العلة بدليل موجود في محل النقص ومنع
 وجوده فماتل المعارض ينقض ديبك لم يسع لانه انتقال من مقتضى العلة
 إلى مقتضى دليلها وفيه نظر أما لو قال يلزمك أما انتفاء مقتضى العلة أو انتفاء
 دليلها كما نتج ولو منع المستدل تخلف الحكم فيمكن المعارض من الدلالة
 ثنائيات يمكن ما لم يكن طريقا أو لا في المحل لا يجب الاحتراز من النقص أو ثنائيات
 التام في الستينات لانه مسئ عن الدليل وانتفاء المعارض ليس منه
 وايضا أنه وارد الاحترازات فاجوابه بيان معارضات مقتضى مقتضى
 الحكم أو خلافه صحة كالمعارض وضرب التوبة أو لومع مفهومة أكدته
 كحل الميتة للضرر وإن كان التحليل بطريق عام حكم بتخصيصه وتقرير مانع
 كما تقدم الحكم وهو مقتضى المعنى والكلام فيه كالنقص **المعارض**
 في الأصل يعني أخواته مستقلا كما رفته الطعم بالكيل أو التوت أو غير مستقل
 كما رفته التعلل بعد العدة وإنه بالخارج والمضروب والمخبر بقوله ما
 لو لم يكن مقبولا لم تنسخ التحكيم لأنه الموعود عليه ليس بأولي الجزية أو باستقلال
 وصف المعارضه فإن رجح بالتوسعة منع الدلالة ولو سلم غير ذلك الأصل
 انتفاء الحكم باعتبار ما معا وايضا فثبت ان ما في الصحيح في
 كانت جمعا وقرقا قالوا استقلالهما بالنسبة يستلزم التمسك وقلنا

تحكم

تحكم ما قبل كالمواظبة على قربة عظاما في لزوم بيان النقص عن الفرع
 ثنائيات من صرح لزوم ثنائيات إذا لم يصرح فقد أتى بما لا يتقضى معه التبريل فإن
 صرح لزوم الوفاء بامتناع والمخبر لا يوجب الحج إلى الأصل لأن حاصله في
 الحكم لعدم العلة أو صدق المستدل عن التعليل بذكره ايضا فاصل المستدل
 أصله وجواب المعارضه أن يمنع وجود الوصف والمطالبة بتأثيره إن كان
 متبنا بالنسبة أو الشبهة لا بالتسوية فماتة أو عدم انضباطه ومنع ظهوره
 أو انضباطه أو بيان عدم معارضه الفرع مثل الحكم على المخير كجامع
 العقل فيعرضه بالتواضع فيجب بانه عدم الإكراه المناسب فيقتضي الحكم بذكر
 طردا وبين كونه مطلقا وبين استقلاله بغيره في صورة بظاهر واجماع
 مثل لا يتبعوا الطعم بالطعم في معارضة الطعم بالكيل في مثل من بدل
 ربه فاقصوه في معارضة التبريل بالكيل بعد الإكراه غير متعرض للتبريم ولا يفي
 اثبات الحكم في صورة دونه يجوز علة أخرى وذكرك لو ابرأه أو تخلف
 النقص من الانعفاء فيتمتع بالوضع لتعذر ما صلب مثل امان في
 مسلم عاقل فيصح كالمواظبة على قربة عظاما في لزوم بيان النقص عن الفرع
 فائنا فمقتضى الفرع للشرط فيكون الكل فيلغيها بالمازونة في التعليل
 فيقول خلف الأذن كونه فائنا فمقتضى التعليل الواسع أو لعلم الاستعدادية
 وجواب الانعفاء إلى ان ينفذ امر ما ولا يفيد الانعفاء بضعف المعنى
 مع تسليم المقتضى كالمعارض في الرد بالرجولية فائنا فمقتضى الانعفاء على
 التعليل فيلغيها بالمقتوع السبب ولا يكتفي رجحان المعنى ولا كونه

لا يصلح الجزية فيجب الحكم الصحيح جواز تعدد الصول لقوة الظن في جواز
اختصاص المعارضة على اصل واحد قولنا وعلى الجميع في جواز تعدد الاستدل
على اصل واحد قولنا **التركيب** تقدم التقدير فيجب اجاب الكبر
الباقي بغير جاز اجاب كما بسبب الصغيرة فيعارض بالنقص ويقدر على
النسب الصغيرة يرجع الى المعارضة في اصل منع وجوده في النوع مثل
امانه صدر منه اصله كالملاذونه فيمنع الاصلية وجوابه ببيان وجوده معناه
بالاصلية كجواب منعه في الاصل ويصح منه منع الناسل من تفرقه لانه المستدل
منع فعليه اثباته فلا ينشأ **المعارض** في النوع بالمتنوع فينقض الحكم
على كونه طرق اثبات العلة والختم بقوله فلا يخل فانه المناظرة قالوا فيه
قلب المناظرة وارتبان النص لعدم وجوبه باليعرض به على الاستدل
والختم بقوله اترجى ايضا فتبين العمل وهو التصور والختم بالركب الاية
الى اترجى في التبريل لانه خارج عنه وتوقف العمل عليه من تواج ورواها
لوهذا لانه من الفرق وهو راجع الى احد المعارضتين واليهما معا على قول
اختلاف القابل في الاصل والنوع مثل تسبوا بالشهادة فوجب
النقص كالمكره فيقال ايضا بل في النوع الشهادة وفي الاصل الاكراه فلا
يتحقق التباين وجوابه ان الجامع ما يشتر كافي في التسبب الضبوط
او بان انفاذه في النوع مثلا وارجح كالمواصل للمؤرخ لحياته فانه انبعاث
الاويار على العمل طلبا للتشخيص اغلب من انبعاث كيموا بالانوار بسبب
نفرته وعدم علمه فلا يغير اختلاف اصلي النسب فانه اختلاف فرع

واصل

بما لا يخلو من
الاجابة على
الاجابة على

في اصله كالتعاسي الاركان منها يلحق لخط النفس كالتعاسي
بين قطع الاغلة وقطع الرقبة فانه لم يفرق بينهما في العالم الخارجي
افضل فجلس المصلحة تقول ان الشافعية ابلغ وجاه في فرع مشتبه بلعمام
شراعية فحتمه كاتزانة فيقال حكم النوع الصيانة عمر رزية اللواط في الاصل
ونع محذور اقتطاط الانساب فحتمه في نظر الشارع وحاصله
معارضة وجوابه كجوابه كحرف خصوص الاصل **مخالفة حكم الفرع** حكم الاصل
كاسمع عبيد النكاح وعلمه وجوابه ببيان ان الاصل ان اجمع الى المحل
الذي اختلفا فيه شرط لانه الحكم **التقيد** فليقبل بيقين مذهب
وقلت لا يبال في هذا المستدل صرحا وقلب بالانتم ام الاول ثبت
فلا يكون قربة بنفسه كالوقوف بعرفة فنقول الشافعية فلا يشترط فيه
القدم كالوقوف بعرفة الثاني عضو وضوء فلا يكفي فيه باقل ما يخلو
كغيره فنقول الشافعية فلا يقدر بالتربع الثالث عقد معاوضة فيصح مع
الجهل ببعض كالكساح فنقول الشافعية فلا يشترط فيه خيار الرتبة
لان من قال بالقبضه قال بخيار الرتبة فاذا انتفى اللازم انتفى الملزوم
والحق انه نوع معارضة مشترك فيه الاصل والجامع فكان ادبها بقول
القول بالموجب وحقيقته تسليم الدليل مع بقاء التراجع وهو ثبوت
الا دل ان يستنتج ما يتوهم انه محل النزاع او ملازمه مثل قتل ما يقتل
غائبا فلا ينافي وجوب القصص كحرقة فيرد فان عدم المناقاة ليس
محل النزاع ولا يقتضيه الثاني ان يستنتج ابطال ما يتوهم انه مأخذ الخصم

مثل التباين في الوجود لا يمنع وجوب التوصل اليه في
 اذ لا يرد من ابطال مانع التباين والواجب وجود التباين في التوصل
 انه مصدق في مذهبه واكثر القول بالوجوب كذلك كخفاء المانع بخلاف
 محال الخلف اثبات ان يسلكت عن التصور غير مشهورة مثل ما لو ثبت
 قربة فنتظر البنية كالصلوة ويسكت عن التصور قربة فيرد ولو ذكرنا
 لم يرد الا المنع وقولهم فيه انقطع احد ما بعيد في اثبات لا يقتضيه
 المراد من وجوب الاول بانه محال في التباين او مستلزم كالموت لا يجوز
 نقل السليم بالتبعية فيقال بالوجوب لانه يجب منقول المنع بما يجوز تحريمه
 ويترجم في الوجوب عن اثبات انه المانع عن اثبات بان الخلف متعين
الاعتراضات من جنس واحد متحدة واتفاقا ومن اجانس كالمنع
 والمطالبة والتقص والمعارضة منع اهل مرتبة التباين للخطا والخطا
 جواز لان التسليم والمرتبة منع الاكثر لما فيه من التباين المتقدم فحين
 الاخر والخطا جواز لانه التسليم تقدير في ترتيب والاكثرا
 بعد تسليم فيقدم ما يتعلق بالاصل في العلة لاستنباطها من النوع
 لبيان عليها مقدم التفضيل على معارضة الاصل لانه يورد لا يبطال العلة
 والمعارضة لا يبطال استقلالها **استدلال** يطلق على ذكر الدليل
 ويطلق على نوع خاص وهو التصور وقيل ليس بنقض ولا اجماع ولا يثبت
 وقيل لا يقياس علة فيفضل في الغرض والتلازم وانما نحو وجوب
 او المانع او فقد اشترط فيقول وهو يدل وقيل يدل وعلى انه دليل

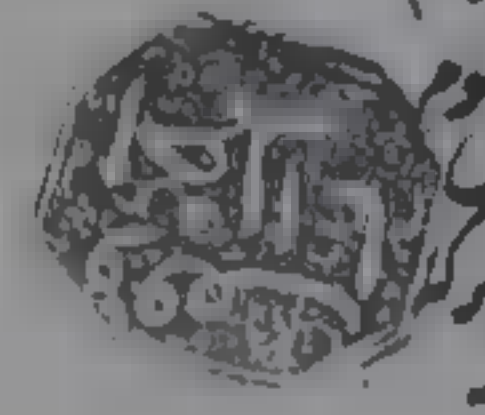
قيل

قيل استدلال قيل لانه اثبت في غير التباين والخطا في التلازم بين
 الحكيم في غير تعيين علة واستصحابا وشع في قبلنا الاول تلازم بين تعيين
 لانه يبين او ثبتت دلت او نفي واثبتت التلازم ان كانا طرفا عكسا
 كالجسم والتلف جرفهما الاولان طرفا عكسا وان كانا طرفا عكسا
 كالجسم والحدوث جرفهما الاول طرفا في عكسا والتا في عكسا ان كانا طرفا
 عكسا كالحدوث ووجوب البقاء جرفهما الاخران طرفا عكسا
 فانه تنافيا اثباتا كايضا والعدم جرفهما اثبات طرفا عكسا فانه
 تنافيا في كالا ساس في جرفهما الرابع طرفا عكسا الاول في كالا
 من صرح طلاقة صرح طارده وثبت بالظن ويقر بعكس ويقر بثبت
 احد الاثرين فيقدم الاول للزوم المؤثر لا يتعين المؤثر فيكون اثباتا
 في قياس العلة ان في توضيح الموضوع بغيره في تصح التبريم وثبت بالظن
 كما تقدم ويقر بانها احد الاثرين فيستنق الاول للزوم اثباتا المؤثر بانها
 المؤثر ان اثباتا كانا جباها لا يكونان الرابع لا يكونان جباها يكونان جباها
 ويقر بان بشتات التباين بينهما او بين لوازمها ويرد على الجميع
 وضع احديهما ويرد من الاسولة ما عدا اسولة نفس الوصف كالحاج
 بسؤال مثل قولهم في فضايل الاية باليد ما هو موجب الاصل وهو
 النفس فيجب بدليل الوجوب ان في هو الدية وقر بان الدية احد
 الموجبين فيستلزم الاخر لانه العلة ان كانت واحدة فواضح وان
 كانت متعددة فتلازم الحكيم دليل تلازم لاعتبارين فيقرض يجوز ان يكون

في النوع باخرا لا يقتضيه ان خود في حجة باسباع فلا يلزم الا في موارد الال
 عدم اخير ويرجى باولوية الاتحاد في هذه العكس فان قال فلا اصل عدم
 الاصل في الفرع قال التقدوا في الاستصحاب الاكثر كما في
 والتغير في الغاية على صحة دائر كنهية على بطلانها كما في اصيل
 او حكم شرعي مثل قول الشافعية في اخرج الاجماع على انه فله
 والاصل البقاء في ثبت معارض الاصل عدمه ان لا يمتنع
 ولم يظن معارض مستلزم لمن البقاء وايضا لو لم يكن القطع حاصل
 كما انك في الزوجة ابتداء كالشك في بقائه في التوهم او يجوز وهو
 باطل وقد استصحى الاصل فيما قالوا الحكم بالعلماء وكما حكم شرعي
 والتدليل بنقض اجماع اذ قياس واجب بان الحكم البقاء وكيفية ذلك
 ولو سلمنا دليل الاستصحاب قالوا لو كان الاصل البقاء كانت بينة
 ان في اريد وهو باطل بالاجماع واجب بان ثبت بعد غلظته فيحصل
 قالوا لا ظن مع جواز الا فيسته قلنا الغرض بعد ذلك انعام شرعي
 قبل المخاراة عدم قبل البعث متعبد بغير قبل نوح قبل ابراهيم قبل
 موسى وقيل عيسى وقيل اثبت ان شرع ومنهم منع ودفع الغاية
 لنا الا حاديت متغايرة كان يتعبد كان يثبت كان يقيع كان يظف
 واستدل بان من قبله بجميع الكلفين واجب بان قالوا لو كان نقض العادة
 بالمخالف لانه قلنا انوار لا يثبت في غيره لا يفيد وقد تبين المخالفة
 لما نفع فليحل عليها جميعا بين الادلة مسئلة للمخاراة عدم بعد البعث متعبد

بالم

بالمستلزم ثبت ما تقدم والاصل معاودة ايضا الاتفاق على الاستدلال
 النفس النفس وايضا ثبت انه قال من نام عن صلوته او نسيتها فليصلها
 اذا ذكرها وتلاوا تم الصلوة لذكره هو يوسيه وسياقه يدل على
 الاستدلال به قالوا لو لم يذكر في حديث معاذ وصوبه واجب بانه
 تركه لانه الكتاب شيعه او لقته جميعا بين الادلة قالوا لو كان لوجب
 تعلما والبحث عنها قلنا المعبر التواتر فلا يحتاج قالوا الاجماع على ان
 شرعنا نسخة قلنا لا فالعلماء والواجب نسخ وجوب الاية وكثير من
مسئلة في التفتيح ليس حجة على صحابة انما قالوا في غيرهم
 ولشافعية واحدا با ضل قولنا في انه حجة متقدمة على القياس قال قوم
 انه خالف القياس وقيل بحجة قولنا لا بد من دليل عليه فوجب تركه
 وايضا لو كان حجة على غيرهم كما قالوا ان علم ان ضل حجة على غيره اذ لا يقدر
 فيهم الاكثر واستدل لو كان حجة تماقت الحجة واجب بان الرجوع او
 التوقف والتجبر بغيره كغيره واستدل لو كان حجة لوجب التقليد مع
 الكافة الاجتهاد واجب ان كان حجة قلنا تقليد ما لو اصبحت كالتوهم اقتدا
 بالذين من بعدهم واجب مع الكافة الاجتهاد واجب بان امر القلود
 لان خطاب النصيحة قالوا في عبد الرحمن عتار خيرة عنهما بشرط
 الاقتداء بالشيخين فلم يقبل وفي غيره قبل ولم يذكر قول اجماع
 قلنا انه اذا ما بقى في السيرة والسياسة والواجب على النصيحة عليه
 قالوا اذا خالف القياس فلا بد من حجة تقيده واجب بان ذلك يلزم



الفسخ ويجزى في التبعين مع غيره **الاستحسان** في الحنفية والخلاف
 وانكره غيرهم حتى قال الشافعي من استحسان فقد شرع ولا يحتقن استحسان
 مختلف فيه قيل ويحل نقدح في نفس المجتهد بعينه عبارة عنه قلنا انما يشك فيه
 فهو ووداه تحتقن فمقول به اتفاقا وقيل هو العدول ودم قياسي قياسي
 ولا نزاع فيه وقيل تخصيص قياس في قورنه ولا نزاع فيه وقيل العدول الى
 خلاف الظاهر لدليل قور ولا نزاع فيه وقيل العدول عن حكم الدليل الى
 العادة لصحة اناس كقول الحام وشرب الماء استقاء قلنا
 مستندة جوية في زمانه او زمانهم مع علمهم من غير انكار او غير ذلك والاول
 فهو ووداه تحتقن استحسانا مختلف فيه قلنا لا دليل يدل عليه فوجب
 تركه قالوا واتبعوا احسن قلنا ايرانا لهد والاولى وما رواد المسكون
 حسنا فهو عند الله حسن يعني الاجماع والالزام العوام **المصالح المبررة**
 تقدمت لنا لا دليل فوجب الرد قالوا اولم يجزى لا دليل في قوله قد راجع قلنا
 بعد تسليم انما لا يخلو العوام والافيت تافه في الاجتهاد
 في الاصطلاح استفرغ الفقيه الوسع لتحصيل فطن حكم شرعي والفقهاء
 تقدم وقد تقدم وقد علم المجتهد والمجتهد فيه **مسألة** اختلف في تجزى الاجتهاد
 انثبت لولم تجزى لعدم الجمع وقد سئل مالك عن اربعين **مسألة** فقال
 في ثلث وعشرين منها لا ادبر واجب بتعارض لادته وبالعجز عن التفت
 في كل قالوا اذا اطلع على امارات مسئلة فهو غيره سوار واجب بانه
 قد يكون ما لم يعلم متعلقا ان في كل ما يقدر حمله كونه متعلقا بالحكم المفروض واجب

الوضوح

الفرض حصول الجميع في طرفة عين مجتهدا وبعد تحريرا لانه الامارات **مسألة** المجتهد
 انه عليه كانه متعبد بالاجتهاد ولو مثل غيره انه عليه علم اذنت ولو استقبلت
 منه امر بما استند برت لما سقط المهدى ولا يستقيم ذلك فيما كان بالوجه
 واستدل ابو يوسف بقوله التحكيم بين الناس يا ابا اسد وقوله القضاة
 واستدل آية اخرى ثوابا بالشفقة فيه فكان ادعي واجب بانه سقوط لورقة
 اعلى قالوا وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى واجب بانه الظاهر
 رد قولهم انهم قالوا لو سلم فاذ تعبد بالاجتهاد وبالوجه لم ينطق الا بح
 وحى قالوا لو كان الجارحي لفته لا نمان احكام الاجتهاد واجب المنع
 كالاجماع عن اجتهاد قالوا لو كان لما خفي جواب قلنا يجوز الوجيه
 اولا استفرغ الوسع قالوا القادر على اليقين يحكم عليه الفطن قلنا
 لا يعلم الا بعد الوجيه فكان حكم بالشهادة **مسألة** المجتهد روقع الاجتهاد
 ممن عاصره قلنا واما ثلثا الوقت ورأبها الوقت فيمن حضره لمن
 قول ابي بكر لا ما الله الا بعد اليقين من استبد منه الله تعالى عن الله
 ور سوله فخطبك سلبه فقال اعم لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة
 اربعة قالوا القدره على العلم بمنع الاجتهاد قلنا ثبت الخيرة بدليل
 كانوا رجوعوا اليه قلنا صحيح فابن منهم **مسألة** الاجماع على منصب
 العقلاء واحد وانه ان في طلة الاسلام مطلق انهم كانوا اجتهادوا مجتهد
 ومال ابا حنبل انهم على المجتهد بخلاف المعاند وزاد العنبر كل مجتهد في
 العقلاء مصيب لنا اجماع المسلمين على انهم من اهل النار ولو كانوا غير اثنين

لما سألوا عن ذلك واستدلوا بطوره واجب بالجمال التخصيص بالواجب فيهم
 اجتهادهم متفق عقلا وسما لانه قال لا يطاق واجب بانه تعالى فيهم
 الا سلام وهو من التامية القاد فليس المستحيل في **سنة** القطع لانه
 على المجتهد في حكم شرعي اجتهاد في رذهب بشر الميسر والارقم يله
 تاثير المخطئ لنا العلم بالتواتر باختلاف الصيغة من التكرار لسام من غير
 تكبر ولا تاثير لعين ولا بهم والقطع انه لو كان انما نقصت العادة بذكره
 واعترض كالقباس **سنة** المستند اليه لا مالمع فيها قال انما في
 واجبه في كل مجتهد مصيب وحكم الله فيها تابع كقول المجتهد وقيل المصيب احد ثم
 منهم من قال لا دليل عليه كدفعين بصاب وقال الاستاذ ان دليله في
 فمن ظفيرة فهو المصيب وقال الميرسيه وان صم ديد قطعي والمخطئ انهم نقل
 عن الآية الا ربعة المخطئة والتصويب فان كان فيها قاطع فنقصه لمخطئ
 انهم وان لم ينقصه فالحق في مخطئ غير انهم لا دليل على التصويب الاصل
 عدمه وصوب غير معين للاجماع وايضا لو كان كل مصيب لا اجمع انقيضا
 لان استمرار قطعه مشروط ببقاء طئه للاجماع على انه لو طعن غيره وجب
 الرجوع فيكون طئا عالمائيه واحدا يقال انظر ينتهي بالعلم لا بالقطع
 بجايه ولانه كان يستحيل طعن النقيض مع ذكره للعلم فان قيل شرک
 الا لازم لانه الاجماع على وجوب اتباع النظر فيجب الفعل او كبحه قطعا
 قلنا انظر متعلق بانه احكام المطلوب العلم بتجريم المخالفة فاختلاف المتعلق
 فاذا تبدل النظر زال شرط تجريم المخالف فان قيل فانظر متعلق بكونه

مستمر

دليله وان علم بثبوت بدلوله لانه انتبه لالنظر زال شرط ثبوت الحكم
 قلنا كونه دليله حكم ايضا فاذا علمه علمه والا جاز ان يكون المتعب به غيره
 فلما يكون كل مجتهد مصيب لانه لا يستقيم العلم بالدلول مع احتمال الدليل
 وايضا اطلع الصحابة المخطئة الاجتهاد كثيرا وشاع ذكره ولم ينكر
 عن علي وزيد وغيرهم انهم خطوا والبرع عيشة في ترك القول وخطا في وقال
 معا بانه باهتة انه انهم لم يجعل في مال واحد نصفين وثنا واستدل ان كان
 بدليل فان كانا احدهما راجحان فحين والاثبات قطعا واجب بانه لا يراى
 ترجيح بالنسب فكل راجح واستدل بالاجماع على شرط المناظرة فلولا شيئين
 انصواب لم يكن فائدة واجب بتبيين التبرص او التنازع والتميزين
 واستدل بانه المجتهد طاب وطالب المطلوب محال فمن اخطأ فهو
 مخطئ قطعا واجب مطلوب ما يغلب على طئه فيحصل وان كان مختلفا واستدل
 بانه يلزم حل الشئ وتحريره لو قال المجتهد شئ في المجتهد خفيته ان ياب
 ثم قال يا فتى وكذا لو تزوج مجتهد او اياه بغيره في ثم تزوجها بغيره مجتهد
 بولي واجب بانه شرک الا لازم ولا خلاف في لزوم اتباع طئه
 وجوابه ان يرفع اليه احكام فينتقم حكم المصونة قالوا لو كان المصوب واحدا
 لوجب النقيضا انه كان الطيب بايقاد وجب المخطئ ان سوط الحكم المطلوب
 واجب بثبوت انما بدليل انه لو كان فيها نقص او اجماع ولم يطلع عليه
 بعد الاجتهاد وجب مخالفة وهو خطا فهذا اهدر واجب بانه هدر
 لانه فعل ما يجب عليه مجتهدا وتعد **سنة** ما بل الدليلين العقلين محال

قالوا باننا انتبه انما في ذلك
 احد المخطئ لم يكن حراما

دليله

لا سئلها ان يقضيها واما تعادل الامارات الظنية وتعادها فهو
 فلا فلا احد والكره في لنا لو اتفق ^{فيهم} الوكيل والاصل عدمه قالوا لو تعادلا
 فاما ان يعمل بها او باحد معينا او مختارا او لا والاول باطل والثاني محكم
 واثبت حرام لزوم طلال العود من مجتهد واحد والواقع كذا في يقول
 لا حرام ولا حلال وهو احد ما واجب يعمل بهما في انهما وقفا فيستغفروا
 باحد ما مختارا او لا يعمل بهما ولا تناقض لان مقتضى الاعتقاد في الاربع لا يترتب العمل
مسألة لا يستقيم المجتهد قولان متناقضان في وقت واحد بخلاف ما
 او شخصين على قول التخيير فان ترتب فالظاهر رجوع وكذلك المتناظران
 ولم يظهر فرق في قول الشافعي في سبع عشرة مسألة فيما قولان اما للعلماء واما
 فيها ما يقتضيه للعلماء قولين تعادل ان يبين عنده واما قولان على
 التخيير عند التعادل واما تقدم في فيما قولان **مسألة** لا ينقض الحكم
 في الاجتهاد بامنه ولا في غيره باتفاق للتسل فيفوت مصلو نصب الحاكم
 وينقض اذا خالف قاطعا فلو حكم على خلاف اجتهاده كان باطلا وان
 قلده غيره اتقا فلو تزوج امرأة بغيره لم يغير اجتهاده فالحث التخييم
 وقيل انه لم يفسد حكمه وكذا المقلد بغير اجتهاد ومقلده فلو حكم مقلدا
 امامه جرح على جواز تعليله وغيره **مسألة** المجتهد قبل ان يجتهد ممنوع
 من التقليد وقيل فيما لا يخفى وقيل فيما لا يفوت وقته وقيل ان يكون
 اعلم منه وقال الشافعي ان يكون مباحيا ارجح فان استويا فالتخيير وقيل
 او باقيا وقيل غير ممنوع وبعد الاجتهاد اتفاق لنا حكم من غير خلاف

منه وقيل والاصل عدمه بخلاف ما ينبغي فانه ينبغي في الشافعي وقيل انشوت
 وايضا يمكن من ان اصل هذا يجوز البذل كغيره واستدل الجواز بقوله
 بعده واجب بانه بعد حصول الظن ان قوله يجوز فاستدلوا اصل المذكور
 قلت للمقلدين بدليل انهم ولا المجتهد من اصل ان ذكر القضاة كجاء
 كما تجوز وقد سبق قالوا المعية الظن وهو حاصل اجيب بان ظن
 اجتهاده اقوي **مسألة** يجوز ان يقال للمجتهدين حكم بان شئت فهو صواب
 وتردد الشافعي ثم المختار لم يقع من لو اتفق كذا لغيره والاصل عدمه
 قالوا يؤيد ذلك اتفاق المصالح لمجمل العبد واجب بان الحكم في الجواز
 ولو سلم لزمت المصالح وانه جعلها الوقوع قالوا لا ما حرم سائل
 على نفسه واجب بانه يجوز ان يكون بدليل ظني قالوا لا يخفى ظاهرا
 ولا بعضه سبحانه فقال العباس الا الاذوق فقال الا الاذوق واجب
 بان الاذوق ليس من هذا فذيله الاستصحاب اذ منه ولم يرد في حقه
 بقدر تكريره فلهذا ادنه واراد ومنع بقدر تكريره بوجه
 سريع قالوا لولا ان اتفق على ائمة واجتهدوا العامة اولاد
 فقال للامة ولو كنت نعم لوجب ولا قتل بغير الحارث ثم انشده
 انته ما كان فرك لو مننت وبقا من الائمة هو المعنى المختص فقال
 عليه لم لو سمعته ما قتله واجب يجوز ان يكون خبره قينا وكوزان يكون
 موحى **مسألة** المختار ان عدم لا يقر على خطا في اجتهاده وقيل ينبغي
 الخطا ان لو اتفق كذا مانع والاصل عدمه وايضا لم اذنت ما كان ينبغي

فتنه قال لو نزل في السماء عذاب ما نجاة غير الله انما يشاء ربكم وايضا
 انكم تختصمون اليه ولعل احدكم الحن يحبه فمضى ربي في هذا الاية
 فلما بافذه فانا افطع له قطعة من نار وقال انما احكم بظاهر واجب في الكلام
 لا في فضل الخصم ورتبنا مستند الحكم الشرعي المحتمل قالوا لو جاز لجاز
 امرنا بالخطا واجب بثبوت العوام قالوا لا جماع معصوم فالقول في قلنا
 اختصاصه بالرتبة واتباع الاجماع لا يرفع الادوية فينبغي التبريل قالوا
 اشك في حكمه فخل بمقصود البعثة واجب بان الاتصال في الاجتهاد ولا
 يخل بخلاف الرتبة والوجه **مسألة** المحتار ان الثانية مطالب بدليل
 وقيل في الحقيقة لا شرعي لنا لو لم يكن لكما ضرورة انظر في وجه حال ايضا
 الاجماع على ذلك في دعوى الوعدانية والقدم في التبريك وفي
 الحدود الثانية لو لم يلزم من كرم في النبوة وصلة سابقة
 وشكنا في دعوى واجب بان التبريل يجوز استصحابا مع عدم الرفع
 وقد يكون اتفاق لازم ويسد القياس الشرعي وبالمنع واتفاق
 الشرط على النفي بخلاف من لا يخصص العلة **التقليد والفتنة**
والمستغنى وما يستغنى فيه فالتقليد العمل بقول غيرك من غير حجة وليس
 الرجوع الى الرسل والى الاجماع والعامة في الفتنة والفتنة الى العود
 بتقليد لقيام الحجة ولا شاعة في الشبهة والفتنة الفتنة وقد تقدم في
 خلافة فانا قلنا بالتجزؤ فوضح **المستغنى** في المسائل الاجتهادية العقلية
 على الصحيح **مسألة** لا تقليد في العقلية كوجود الباري تعالى قال العبد بنحوه

وقيل

طراز الكلام في المسائل العقلية

وقيل انظر في حرام لنا الاجماع على وجوب الفتنة والتقليد كقول كبريت
 العلم دلالة لو حصل لكما نظر اولاد وويل قالوا لو كان واجبا كانت
 الفتنة اولى ولو كان لتقلد النوع واجب بانه كذلك انما يلزم
 نسبتهم الى الجمل بانه هو باطل وانما يتقلد بوضوح وعدم المحجوج
 الى الاكثر قالوا لو كان لازم الفتنة العوام بذلك فلنا نعم وليس المراد
 تحريم الادلة والحوادث غير الشبهة والتبريل كقولنا بغير نظرنا لو وجوب
 النظر ووعقبة وقد تقدم قالوا لمظنة الوقوع في الشبهة والفتنة لا
 بخلاف التقليد قلنا فيحرم على المتكلم ان يتسلسل **مسألة** غير المجتهد بغيره
 التقليد وان كان عالما وقيل بشرط ان يتبين له صحة اجتهاده بدليل
 فاسلواد هو عام فليس لا يعلم والفتنة بل المستغنى يتبعون من غير
 المستند لهم من غير كبر قالوا في وجوب اتباع الخطا قلنا وكذلك
 لو ابدل مستنده وكذلك الفتنة **مسألة** الاتفاق على الاستغناء
 من عرف بالعلم والعدالة او آراء متضاربة وانما يستغنى في موطون وعلى
 امتناعه في ضده والمختار امتناعه في الجمل لنا ان الاصل عدم العلم وايضا
 الاثر الجمل في الظاهر انه كانت مودة الاوثر قالوا لو اتفق كذلك
 لا اتفق فبين علم علمه ووجه عدالة قلنا متفق ولو لم يكن في النوق ان
 الاتفاق في المجتهدين العدالة بخلاف الاجتهاد **مسألة** اذا تكررت
 الواقعة لم يزم تكرير النظر وقيل بزم لنا اجتهاد الاصل عدم امر
 قالوا يحتمل ان يتغير اجتهاده قلنا فيجب تكرير **مسألة** يجوز خلق

الان

عن مجتهد خلاف لما ثبت له لو اشنع كذا لغيره والاصل عدمه قال في
 عليهم ان الله لا يفيض العلم انرا عايشه وكمن يقبض العلم حتى اذا لم يبق
 عالما اتخذ اناس رؤسا جعلوا فلكوا فانما بغير علم فضلوا وظلوا
 قالوا لا تزال طائفة من ائمة طاهرين على الحق حتى ياتي امر الله وحينئذ
 لا مجال للمنازعة بينهم في الجواز ولو سلم فليس اظهروا ولو سلم فتعاضدوا
 وبسبب الاول قالوا فرض كفاية فبستند استعاذه اتفاق المسلمين
 على ابطال قلنا انما فرض موت العلماء لم يكن **مسألة** افتاء من ليس
 بمجتهد بذهب مجتهدا اذا كان مطلقا على المأخذ اهلا للنظر جاز وقيل
 عدم المجتهد وقيل يجوز مطلقا وقيل لا يجوز في وقوع ذلك ولم يكرهوا
 من غيره الجوز ناقلا كالا حاديت واجب بان الخلاف في غير النقل
 المانع لوجاز الجاز للعلم واجب بالدليل والوق **مسألة**
 للمعتد ان يفتي المفضل وعنه احمد وابن سريج الاراج متعين
 لنا القطع بانهم كانوا يفتون مع اشتداد دلائل كبريهم فيكره
 وايضا قال اضحا كاجتوم واستدل بان العلم لا يكونه **مسألة** في
 واجب بانه يظهر التماس ورجوع العلماء اليه وفي ذلك قالوا
 اقوالهم كالادلة فوجب ارجاع قلنا لا بقاء وما ذكرناه ولو سلم
 فلعسر ترجيح العدم قالوا انطق بقول الله علم اقر قلنا تقر بما قدموه
مسألة ولا يرجع عنه بعد اعتقده انما قاض حكمه او الخ جوازنا
 لنا القطع بوقوعه ولم ينكرنا انهم قد جابوا كذا في التاخير

وغیرما

وغیر ما فاشنا كالاول **الترجيح** وهو اقترانه الامارة بالتقوية على ضيقها
 فيجب تقديرها لقطع عنهم بذلك واوردها اربعة مع اثنين
 واجب بالتراه وبالفوق ولا تعارض في قطعيتين او معقولين
 او مستقول ومعقول الاول في السند والتمس والمردول وفي خارج
 الاول كثرة الرواة لقوة الظن خلاف الكثرة وزيادة الثقة
 وبالفطنة والورع والعلم والقبض والتجربا ان شاء الله ما جردنا
 على حفظه لاسنخه وعلى ذكر لا حفظه وبواقعة علمه وبانه عرف لا يرسل
 انما عندنا في المسلمين وبان يكونه الباشرك رواية ايا رافع بن ميمونة
 وهو حلال وكما التفسير بينهما على رواية ابن عباس بن ميمونة في
 رسول الله ونحن صلالا وبان يكونه شفا كرواية القاسم بن عمار
 ان بريرة عتقت مكان زوجها عبد الله بن ربيعة كان حرا الانسا
 عمة القاسم وان يكونه اقرب عند سماعه كرواية ابن عمر وعلیم
 وكان تحت ياقته حين يتبع ويكونه من اكابر الصحابة لقرب غائب
 او متقدم الاسلام او شهر النسب او غير ملتبس بضعف وتجهلها
 بانها وكثرة التركيز او عدتهم او اوثقهم وباتصاح عبد الحكم والحكم
 على العمل بالتواتر على السند والسند على العمل ودرسل التاخير
 على غيره وبالا على اسناد او السند على كتاب معروف وعلى المشهور
 والكتب بالسند على المشهور وبمثل النجاشي ورسم على غيره بالسند
 باتفاق على مختلف فيه وبقرارة الشيخ ويكونه غير مختلف باتساع على محمل

انما هو ان يكون صاحب القصة
 كرواية ميمونة

وبسكون المحذور على الغيبة و بوجوه وصحة فيه على ما فهم بالانتماء للصور
على الاخر في الاماكن وبالمثبت انما رويته على الاخر **المثل** انما على
الامر والامر على الالباقه على الصحيح والالباقه على النقيض والاقول افعال على
الاكثر والحقيقة على الجواز والى رعي الجواز منه صحيح او قوته او قرب جهة
او رجاء وبيد او شدة استعماله والجواز عند الشك على كونه كانه
والاثر مطلقا والتفويض المستعمل في الشرع على خلاف المنفرد في الشرع
وتأكيد الدلالة ويرجع في الاقتضاء بضرورة الصدق على ضرورة وقوعه
شرعا وفي الايام بانها البعث او المشي على غيره وهو الموفق على اختيار
المخالف على الصحيح والاقتضاء على الاشارة وعلى الايام وعلى المفهوم و
تخصيص العام على ما يدل على الخاص بكثرة الخاص ولو لم يرد له العام لم
يخصص على ما خص التخصيص والعام انما على على التسمية
المستغنية وغيره المجموع ومن وما على الحسن بالبداهة والالفاظ على انما على
على ما بعده في النطق **للدول** الخطر على الالباقه فتميل بالعكس على
التدب لانه ربح النافعة في عدم الكرامة والوجود على التذنب
والثبت على انما في كبر بلال دخل البيت ومنه وقال انما دخل لم
يصل وقيل سوار والدار على الموجب والموجب للطلاق والعقود
على انما في بواقعة النقيض وقد يعكس بواقعة انما ليس انما على
الوضع بالثواب وقد يعكس والاقف على الاقل وقد يعكس
الخارج يرجع للموافق ليدل على اولاهل الدنية او للمنفعة او لا علم

ورجاء

ورجاء اجد ونسب النافعة واليمن وبالعرض للمنفعة والعام على سبب خاص
في السبب العام عليه في غيره والخطاب شاملا مع العام كذلك العام
لم يدل بصورة على غيره وقيل بالعكس والعام بانه امتس بالمقصود
مثل ان تجعوا بين الاثنين على او ما ملكك ايانكم وتفسير اراو
بفعله اذ قوله وذكر السبب وبقرائن ما قوله كذا خال عدم اذ ما ربح
مفوض او تشديده كذا خال تشديرات **المعقول** ان قياسا
او استدلالا فالاول اصله وفرعه ومدلوله وفارح الاول القطع
وبقوة دليله ويكون لم يمتنع باتفاق وبانه على سبب التماس دليل
خاص على تعليله بالقطع باعثة او بالظن الا غلبه بان مسكنا
قطعي اذ غلب ظنا واستبر على المناسبة للتضمن لانها العارض
ويرجع بطريق نفي الفارق في التماسين والوصف المحيطة على غيره
والثبوت على العدمية والباعثة على الامارة والمنضبطة والظاهرة
والمتحدة على خلافها والاكثر بعدا على الاقل والمطردة على المنقوضة
والمنعكسة على خلافها والمطردة فوقها على المنعكسة فقط ويكون
جامعا للحكمة ما نالها على خلافه والمناسبة على شجاعة وفردية
الحكمة على غير ما هي جبهة على حسنة والتكيفية للحسن على
الحاجة والندبية على الاربعة وقيل بالعكس ثم مصلح النفس ثم
التنبيه ثم العقل ثم المال وبقوة موجب النقص من مانع اذ قوت
شرط على النقص والاقبال وبانها المزام لها في الاصل ورجائنا

71

7492



على مزاجها والمقتضية للثبوت وقيل بالعكس وتبقى المسألة
 في الكلفين على الخاصة **الرفع** يرجح بالثبوت في عين الحكم وعين العلة
 على الثبوت وعين احدى على اجنسين وعين العلة خاصة على العكس
 وبالقسط بها فيه ويكون الرفع بانفس حلة لا تفصيل **المنقول العقول**
 يرجح الخاص منطوقه والخاص بالمنطوقه درجات الترجيح فيجب
 ما يقع للناظر والاعم مع القياس تقدم وآه الحمد والسمعية فترج
 بالفاظا لفرقة على غير ما يكون الموقف اعرف وبالذات على
 العوضي وهو على الاخرى فانه وقيل بالعكس لانها على علة وبوقف
 انقل المتبع اذا القصور او قربه وبرجها طريق الكتابه وجعل المدة او
 للمعنى الاربعة ادا العلماء ولو واحد ويزيد من الترجيح
 في المركبات والحدود وامور لا تخص وفيما ذكر

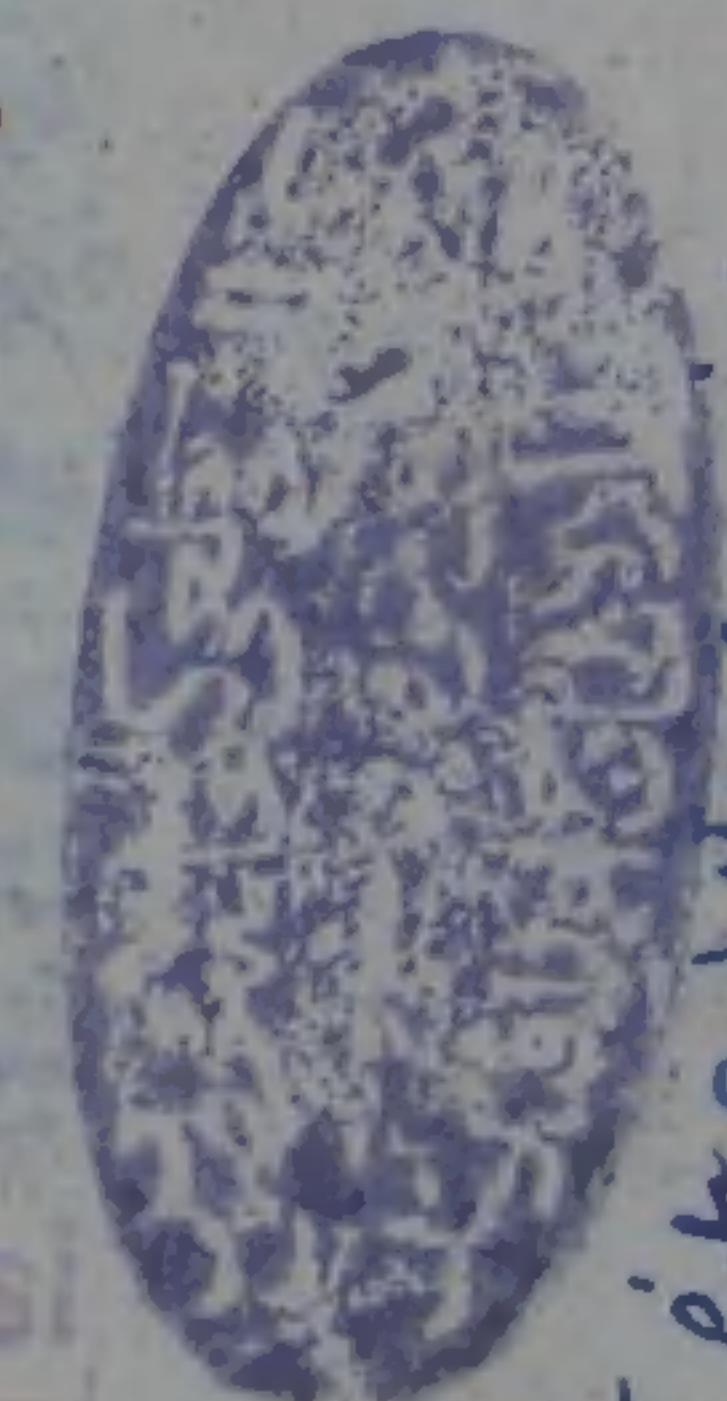
في كتابه

ارث وندك

قد تم تحرير هذه النسخة الشريفة القليلة المقبولة المرفوعة على يد
 عبد الرحمن بن ابراهيم المصنوع في اليوم الرابع والعشرين
 من شهر ذي القعدة سنة ثمان مائة وسبع وخمسة
 رحمه الله من نظره وعاكها



متم



طبعة المطبعة
 وقف ليد

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
İzmir	
742	